

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة الفلسفة

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

فلسفة العولمة في فكر نعيم تشومسكي

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة

إشراف الأستاذ الدكتور:

زروخي إسماعيل

إعداد الطالبة:

مهيرة خديجة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د عبد المجيد عمراني

أ.د زروخي إسماعيل

أ.د معيرش موسى

د. بوقرن عبد الله

رئيس

جامعة باتنة

مشرفا ومقررا

جامعة قسنطينة

مناقش

جامعة خنشلة

مناقش

جامعة قسنطينة

السنة الجامعية: 2012/2011



شكر وتقدير

من حق هؤلاء الشكر والتقدير
الشكر لله وللوالدين

الشكر لأستاذي المشرف الدكتور زروخي إسماعيل الذي قبل الإشراف على هذا البحث، وأخرجه من حيز الإمكان إلى الوجود الفعلي، وكان مجرد قبوله الإشراف على هذا العمل في حد ذاته تشريفا لي، إذ لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة، وهذا ما عهدناه عليه خلال سنوات الدراسة سواء في مرحلة الليسانس أو مرحلة الدراسات العليا... عهدنا فيه روح العطاء الفكري، الممزوج بالجدية في العمل والحث عليه... لعائلي التي وفرت لي أجواء الصفاء والهدوء، زوجي حفظه الله وأطال في عمره وأبنائي محمد عبد الرؤوف. أحمد يونس، مصطفى أيوب وأمجد عبد الله.

ولكل من ساعد وساهم في سبيل خروج هذه التجربة إلى النور.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى :
من حمل لواء اقرأ في العالمين ...
إلى باني أسس الحضارة الصالحة والسلام الدائم في العالم ...
إلى سيد الأنبياء والمرسلين
محمد صلى الله عليه واله ...
راجية من حضرته القبول وسائلة الله أن يكتبني
من أتباعه صلى الله عليه واله.

خديجة

مقدمة

مقدمة

ونحن على عتبة القرن الجديد يبدو الاندفاع السريع الاتجاه لجملة التغيرات الاجتماعية والسياسية الحاصلة في العالم عاكفا بقوة وزخم على تقويض الملامح الراسخة لأحوال السياسة.

بات التفكير بالسياسة من منطلق السياق القومي وحده مع قيام الترابط المتزايد للمجتمعات متزايد الهشاشة أمام كل من القوى الكوكبية/الإقليمية من جهة والضغوط المحلية من جهة ثانية على حد سواء. بات التفكير بمثل هذه السياسة متزايد الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا. وبالتالي فإن جملة المرجعيات السياسية الحديثة مثل الدولة القومية، الهوية القومية، والاقتصاد القومي أصبحت فاقدة لقوتها التفسيرية على صعيد تحليل التغيير الاجتماعي والسياسي الحاصل.

فالتاريخ الإنساني يقر بأن الظرف الذي نعيشه هو ظرف استثنائي ذلك لأنه منذ بدء التاريخ والعالم تتنازع قوتان أو أكثر تكونان مهيمتان على باقي القوى من النواحي الاقتصادية الاجتماعية السياسية وحتى الثقافية. إلى وقت ليس بالبعيد كان العالم تتنازع قوتان عظيمتان الاتحاد السوفياتي الشيوعي التوجه اقتصاديا وفكريا... والولايات المتحدة الأمريكية رأسمالية التوجه اقتصاديا وفكريا... ثم فوجئ العالم بانهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة بالقدرة على توجيه دفة الأمور على المستوى العالمي في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والبيئة وخلافه.

وهكذا أصبحت تتردد في منتدياتنا مصطلحات ومفاهيم من أهمها العولمة، الكوكبة، العالمية، القرية الكونية، الحداثة، ما بعد الحداثة، الغزو الثقافي، الاستلاب الثقافي، القطبية، النظام العالمي الجديد، صراع الحضارات وحوار الحضارات... الخ ولقد غزت هذه المصطلحات والمفاهيم حياتنا بحيث لم يعد لمجتمع ما في عالمنا المعاصر أن ينأى عنها أو يفر منها أو ينجو من آثارها وتداعياتها وتطبيقاتها في مختلف أشكال الحياة ومع مختلف قطاعات المجتمع.

ولعل مصطلح العولمة من أكثرها ترددا وأوسعها انتشارا وأشدّها طغيانا إذ ما لبثت العولمة شيئا فشيئا أن أصبحت النقطة المركزية للاهتمام في العلوم الاجتماعية منذ أواخر

ثمانينيات القرن العشرين وبرزت على الساحة بوصفها مفهوما نموذجيا قويا في تفسير العديد من التحولات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية بعيدة المدى في أجزاء كثيرة من العالم الحديث. بل أصبحت العولمة كلمة يرددها الأكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الإعلام والأعمال ومختلف طبقات الشعب ولكن كل فئة من هذه الفئات تنظر إليها بنظرة مختلفة عن الفئة الأخرى ويرجع هذا إلى عدم وجود تعريف محدد لهذه الظاهرة إذ أن المرء منا يجد سيلا هائلا من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع.

ويتضمن خطاب العولمة عموما بأن مؤسسات جديدة ستسيطر على أماكن خارج رقعتها الجغرافية وستسمح للدولة القومية بالتعاطي مع هذه المؤسسات رغم تأثيرها على السيادة والسياسة في الدولة القومية مما يجعل قضية الحدود أقل قدسية مما هي عليه فيما مضى.

ويرى أصحاب العولمة أن فكرة المصير القومي إنما هي زعم سياسي تحددها بالقبول أو الرفض الشرعية الديمقراطية ذلك لأن عهد الدولة القومية قد ولى وأن التحكم على المستوى القومي غير فعال إزاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية الكونية على أساس أن العالم يشهد منذ السبعينيات نشوء اقتصاد كوني حقيقي أصبحت فيه قوى السوق أقوى من الدول وتهيمن فيه أسواق المال الدولية ويتميز رأس المال بالحركة وبذلك ستفشل الدولة القومية باعتبارها مديرا للاقتصاد الكلي وستبقى في دور تقديم الخدمات الاجتماعية.

إذن خطاب العولمة يراد به إيجاد نظرية جديدة للعلاقات الدولية تلغي النظريات السياسية السابقة التي جعلت الدولة القومية أساس العلاقات الدولية وبذلك تستبدل الدولة القومية وظيفتها وتراجع عن دورها لتحل محلها المؤسسات الكبرى للمال والشركات والتي تسمى الشركات المتعددة الجنسية.

ويتطرق خطاب العولمة إلى موضوع الديمقراطية واعتماده كفكرة وطموح للعالم في نهاية القرن العشرين ذلك لأن الأنظمة غير الديمقراطية كما يسمونها أصبحت شواهد للفشل والتخلف الاقتصادي. هذا ويتستر خطاب العولمة بالديمقراطية على جميع المستويات: الفكر والعمل وحركة قوى الإنتاج والأيدي العاملة إضافة إلى الحرية الشخصية وممارسة جميع أشكال الاعتقادات..

من هنا يبدو واضحا أن العولمة هي إستراتيجية الهيمنة الأمريكية للسيطرة على

التعامل الدولي والعلاقات الدولية تم إرساؤها لتكون الولايات المتحدة على رأس مثلث في النظام الدولي تكون أقطابه الأساسية أوروبا واليابان بقيادة أمريكية متفق عليها مسبقا. وباستثناء ما يطلق عليه الوعي العام المعنوي فإن خطاب العولمة لا يكاد يتضمن أية رسالة أخلاقية إنسانية ذات محتوى يرفع من قيمة الإنسان في كونه أسمى المخلوقات وأرقاها في الأرض ويحقق العدالة والمساواة، إنما العناصر الأساسية في العولمة تكاد تكون لها عناصرها المادية وهكذا فإن السمة الأساسية والغالبة والواضحة في هذا الخطاب هي السمة التي تنحصر في الأسواق والبنوك والشركات والمصانع.

وليس غريبا أن يعتمد خطاب العولمة فكرا ماديا بحتا لأن دهاقنة المال من اليهود والصهاينة فيما يسمى باللجنة الثلاثية حيث ينتمي إلى هذه اللجنة كبار الساسة الأمريكيين من كل إدارة في أمريكا مثل جورج بوش وهنري كيسنجر وبريجينسكي وحاليا أوباما الرئيس الأمريكي والشخصيات الفكرية وكبار رجال الأعمال ليؤلفوا مجمعا ومحفلا للمال العالمي والتنظير لإستراتيجية إطارها ومحتواها السيطرة على العالم من خلال القوة المالية والصناعية الالكترونية والتكنولوجية مما يعني أن ما يطلق عليه الوعي العام المعنوي إنما يتصل بهذه القوة.

وليس بعيدا عن الوسط الذي احتوى هذا الزخم الثقافي الأمريكي ظهر مفكر يهودي من جنسية أمريكية متميز هو نعوم تشومسكي الذي درس هو الآخر إلى جانب العديد من فلاسفة الاقتصاد والسياسة ظاهرة العولمة، ورغم اتفاق الجميع على سيطرة فلسفة العولمة إلا أنهم تباينوا في الإشارة إلى مفهومها وجذورها وآثارها مما جعله من أحد أشهر منظريها، وهذا ما يلمسه كل مهتم بفكر نعوم تشومسكي ومشتغل على تأليفه. وفي سبيل الوقوف على موقف نعوم تشومسكي من العولمة بشيء من العمق والاستفاضة حاولت عرض الإشكالية التي يدور حولها الموضوع وفق الصياغة التالية:

على الرغم من أن ظاهرة العولمة مازالت تعاني من بعض الغموض فيما يتعلق بمعناها وبحقيقتها وهي حتما ليست واضحة كل الوضوح فيا ترى هل هي ظاهرة حياتية جديدة مرشحة للاستمرار والبقاء عند نعوم تشومسكي أم هي مجرد موضة فكرية طارئة ومصيرها الزوال؟

وبغية الوقوف عند معالجة دقيقة لهذه التساؤلات اعتمدنا في إنجاز بحثنا على المنهج الأركيولوجي والتحليلي التاريخي نظرا لطبيعة الموضوع التاريخية والتي تقتضي تتبع مراحل هذه الرؤية النقدية وأسسها المنهجية والمعرفية وذلك حتى نستطيع الإلمام بتحليل تاريخي وفلسفي وسياسي لا يخلو من النقد والفحص. وكان هذا البحث وفق المنهج الأركيولوجي والتحليلي يتجه تدريجيا نحو تركيز النقد الذي يمارسه نعوم تشومسكي اتجاه العولمة بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج المقارن.

وهي إشكالية تتفرع عنها مشكلات أربعة:

المشكلة الأولى: هي كيف تشكل مفهوم العولمة؟ وهنا نحاول أن نلقي الضوء على الجذور التاريخية لظهور مصطلح العولمة والمفاهيم المختلفة له بالإضافة إلى تحديد مفهوم العالمية والاختلاف الحاصل بينهما، وأي المفهومين يقبل نعوم تشومسكي وأيهما يرفض؟

المشكلة الثانية: هي كيف تؤثر العولمة في المجال الاقتصادي؟ وهنا نتناول ظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة في المجال الاقتصادي مركزين الحديث عن الليبرالية الجديدة وجذورها التاريخية وأهدافها الأساسية.

أما المشكلة الثالثة: فهي كيف تؤثر العولمة في المجال السياسي؟ وهنا نتطرق إلى الأبعاد السياسية لظاهرة العولمة لاسيما الحديث عن الدولة القومية والديمقراطية.

وأخيرا **المشكلة الرابعة:** ومفادها ما هي الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة؟ وهنا نتطرق إلى انعكاسات العولمة على المجال الثقافي مشيرين إلى موقف تشومسكي من البراديغمات الثقافية المعاصرة، كذا إلى تأثير العولمة على التعليم، ودور المثقف.

تلك إذن هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث، وبغية الوقوف عند معالجة دقيقة لها اعتمدنا في إنجاز بحثنا على المنهج التاريخي نستقصي من خلاله الظروف التاريخية التي مهدت لظهور العولمة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي مكننا من تحليل أفكار تشومسكي وبالتالي تحديد الانعكاسات التي تخلفها العولمة على مختلف الأصعدة، كما اعتمدنا أحيانا على المنهج المقارن وأحيانا أخرى على المنهج الأركيولوجي والنقدي.

وبالنظر إلى المشكلات المطروحة جاء تقسيم البحث إلى مقدمة، أربعة فصول،

وخاتمة.

يحمل الفصل الأول عنوان العولمة النشأة والمفهوم ويبحث في الأصل التاريخي والبنوي لمفهوم العولمة والعلاقة بينه وبين مفهوم العالمية.

أما الفصل الثاني وهو بعنوان العولمة الاقتصادية ويبحث في الوضع الدولي الجديد والخصائص الاقتصادية له.

ويبحث الفصل الثالث وهو بعنوان العولمة السياسية في الديمقراطية والإرهاب والسلام باعتبارها قطب الرحى في العولمة السياسية.

ويأتي الفصل الرابع بعنوان العولمة الثقافية ويتناول التربية والتعليم والدعاية والإعلام كذا البراديجمات المختلفة لتفسير التاريخ.

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالدرجة الأولى إلى راهنية النقاش الذي تثيره هذه الإشكالية سواء على المستوى النظري وما يتعلق به من نتائج معرفية وأيديولوجية أو على المستوى العملي وما يستتبعه من تحولات سياسية واقتصادية هذا بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية التي تعاني منها اليوم الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء، وإن كانت هذه الأخيرة ستتحمل أكثر من الأولى نتائج هذه التطورات بالنظر إلى سلبيتها ولا فاعليتها مما سيؤدي بها بالضرورة إن ظلت في هذا الوضع إلى فقدان هويتها الحضارية وسقوطها فريسة لمقولات نهاية التاريخ صدام الحضارات أو حوارها، المواطنة العالمية وغيرها من المفاهيم التي يبقى هدفها الأخير هو اختزال تعددية الإنسانية واختلاف أشكال حياتها ووجودها في شكل حياة واحد هو الحضارة الغربية.

ولا نبالغ في الأخير إذ نقول بأن إنجاز أي بحث لا يخلو من الصعوبات، التي في غالبها تتمحور حول كيفية اقتناء المصادر، والتي في الغالب اضطررنا لطلبها مباشرة من دور النشر ولم يكن ذلك من السهولة.

الفصل الأول

العولمة، العالمية، المفهوم والأبعاد.

ويحتوي على:

أولاً: العولمة، مفهومها، تطورها وأشكالها.

ثانياً: العالمية، مفهومها، سياقها التاريخي وأهدافها.

ثالثاً: من العولمة إلى العالمية في فكر نعيم تشومسكي.

إن التصور المنهجي في أي بحث يستدعي بالضرورة تحديدا دقيقا للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيه، بوصفها الفضاءات المعرفية التي يشتغل في ضوئها الباحث، وذلك تجنباً للبس ومراعاة للموضوعية في مناقشة الأفكار ونقدها، فتسمية الأشياء بغير مسمياتها -كما يقول الكاتب الفرنسي ألبير كامو- يزيد من شقاء العالم.

ومن بين المفاهيم المدرجة في دراستنا هذه، مفهوم العولمة والعالمية اللذان يعدان من أكثر المصطلحات شيوعاً في عصرنا الحاضر، وقد كثر الحديث عنهما ليس فقط على المستوى الأكاديمي، وإنما أيضاً على مستوى أجهزة الإعلام والتيارات السياسية المختلفة، ولم يعد الأمر مقتصرًا على مساهمات الاقتصاديين والسياسيين، بل تعدى ليشمل مساهمات الفلاسفة وعلماء الاجتماع، وهذا راجع للجوانب العديدة لهما مما يسمح لأن يعالجهما كل مختص حسب تخصصه.

ولسنا نرمي من التطرق إلى دلالات مصطلحي العولمة والعالمية مجرد عرض دلالات المصطلحين فقط، بقدر ما نود الوقوف أيضاً على ما تفرزه هذه الدلالات من إشكاليات، وما تثيره من التباسات ذات صلة وطيدة بالنقاش الدائر حول العولمة والعالمية، ونحن نعتقد جازمين أن في آراء ووجهات نظر المفكرين والفلاسفة المتنوعة والمختلفة ما يسمح لنا من توظيف واستثمار هذا الاختلاف والتنوع بما يخدم موضوع بحثنا، لذا فإننا نرى أن جزءاً من هذه الاختلافات لا ينفصل عن دلالات مصطلحي العولمة والعالمية.

يضاف إلى هذا أن خصوصية الموضوع ومنهجية البحث تقتضي منا بداية الرجوع إلى دلالات العولمة والعالمية لغة واصطلاحاً، وذلك لارتباط الدالتين ببعضهما من ناحية، وكذلك لتفكيك معانيهما بغرض الوقوف على مضامينهما الجوهرية قبل الولوج في بحث إشكالية العولمة عند نعوم تشومسكي.

فمن المعروف أن دلالة أي لفظ أو أية كلمة تتبين ابتداءً من ناحيتها اللغوية، أو ما يعرف عادة لدى علماء اللغة واللسانيات والمعجميين والفيلولوجيين بالناحية الاشتقاقية التي تبرز المعنى الأولي أو الأصلي الذي يكون للفظ، والذي من المحتمل أنه لم يستمر مع التغير الذي يحصل في الناحيتين الاصطلاحية والتداولية، بحيث يكون المعنى الحالي هو الأكثر بروزاً مقارنة مع المعنى اللغوي الذي كان أولياً. لكنه مع ذلك يظل مهماً على

مستوى الفهم والتفسير، لاسيما إذا كانت الدلالات اللاحقة متباينة وتحمل عدة تأويلات، فيغدو من ثمة الرجوع إلى الجانب الاشتقاقي أمرا ذا فائدة جمة. وإذا كان الأمر واضحا في مصطلحات كثيرة تبرز لنا معها اختلافات المعنى والدلالة من حيث التسمية والإشارة والفهم والقصد، فإن هذا يبدو أكثر وضوحا مع مصطلح العولمة. فما هي دلالة العولمة لغة؟ ثم ما هي دلالتها اصطلاحا؟ وما دلالة العالمية لغة؟ وما هي دلالتها اصطلاحا؟ وما العلاقة بين المصطلحين؟

أولاً: العولمة، مفهومها، تطورها وأشكالها.

1- التأسيس المفاهيمي لمصطلح العولمة.

أ/ الدلالة اللغوية للعولمة:

العولمة وما أنتجه هذا المصطلح من نظام معرفي يمكن أن يسمى علم العولمة، يعود بأصوله إلى عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهن الأستاذ بجامعة تورنتو عندما صاغ في أوائل السبعينيات من القرن الماضي مفهوم القرية الكونية، ثم تبنى الفكرة من بعده بريجنيسكي، الذي أصبح فيما بعد مستشاراً للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر للأمن القومي، والذي سعى بدوره إلى أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ما أسماه بالنموذج الغربي للحدث، أي تقدم القيم الأمريكية في الحياة ونشر صورة الحدث الأمريكية للعالم، وهذا من خلال فرضية المجتمع العالم. إذ كان يرى في الثورة الإلكترونية المعاصرة ترسيخاً للقوة الأمريكية وبداية نهاية الأيديولوجيا كمؤشر على بروز أول مجتمع معولم في التاريخ.⁽¹⁾

كما أن جذور هذه النظرية العالمية تعود إلى أفكار هنري كيسنجر، الذي عمل وزيراً للخارجية الأمريكية ومسئولاً إبان فترة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عن الأمن القومي الأمريكي.

للعولمة مدلولات لغوية مختلفة، فهي كلمة مشتقة في العربية من العالم، وجمعها عوالم، وتمدنا أقدم المعاجم العربية بشأن إرجاع الكلمة إلى أصولها (عالم) التي اشتق منها مصطلح "العولمة". إذ يحدد الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم "العين"⁽²⁾ كلمة "عالم" بأنها تعني "الخلق" الذي يذكر ويؤنث حسب حاشية اللحياني، مثلما يذكر أبو بكر الإشبيلي في "مختصر العين"⁽³⁾، ويجمع "العالم" إلى "عوالم" بكسر اللام، "والعالمون" أصناف الخلق، كما يقول محمد بن أبي بكر الرازي في "مختار الصحاح"⁽⁴⁾، ويورد معجم

1- جان زيغلر، سادة العالم الجدد العولمة - النهابون - المرتزقة - العجر، ترجمة الدكتور محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص 25.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، دط، 1984م، ج4، ص 178.

3- أبو بكر الزبيدي الإشبيلي، مختصر العين، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، بغداد، دط، 1999م، ج2، ص 365.

4- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1988م.

"المنجد"⁽¹⁾ «العالم: الخلق كله، والجمع عوالم وعالمون وعالَمٌ».

و"المنجد" لا يخرج في ذلك عما جاء في العين وفي "القاموس المحيط"⁽²⁾، ونصت هذه المعاجم جميعاً على رد فعل "عَوَلَمَ" على صيغة "فوعَل" إلى اشتقاق من الفعل الثلاثي (ع-ل-م). فيما تصمت المعاجم الاصطلاحية العربية القديمة عن إيراد الاصطلاح، ومنها معجم "التعريفات" لأبي الحسن الجرجاني.⁽³⁾ وكذلك أوسع المعاجم الاصطلاحية العربية "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي، لذا فإن مصطلح "العولمة" في صيغته الاشتقاقية من كلمة "العالم"، وهي كلمة تفيد وجود فاعل يفعل تماماً مثل صيغة zation في اللغة الإنجليزية، إنما يمثل انزياحاً اصطلاحياً قائماً على توليد مصطلح جديد من خلال الاشتقاق القائم على انتقاء وحدة معجمية لتصبح وحدة مصطلحية بفعل انزياح الدال المعجمي "العالم" عن مدلوله، وتوظيفه للدلالة عن مدلول اصطلاحى خاص وهو العولمة.

إذن فإن انزياح مفهوم "العالم" بمعنى الخلق كله، إلى مفهوم "العولمة"، يعني جعل الخاص عاماً، فالخلق كمرادف للناس في أحد أوجهه، يوضح لنا أن "العولمة" هي عمل خارجي يخفي مفهوم العالم بعموميته على العالم من حيث كونهم خلق في مجموعات محددة، وبالتالي إضفاء العام على الخاص، في إطاره الجمعي.

ويوجد في بعض المعاجم فعل كوكب بمعنى جمع أحجاراً ووضع بعضها مع بعضها الآخر في شكل غير محدد، وهو ما يقابل كومة في تجميع التراب، ومهما يكن من أمر فلا بد من تحديد المسمى في ما وراء الخلاف حول الاسم.

فالمقصود بالكوكبة إذن: هو التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة.

كما عرفها مختار الصحاح بالخلق، وهي بذلك تشمل الكون، أي عالمنا والعوالم الأخرى. وقد استخدمت عدة مفردات للتعبير عن العولمة مثل الكوننة، الأمركة، الغربنة، وهذه المرادفات مشتقة في عمومها من الإنجليزية والفرنسية ففي الإنجليزية نقول: globalisation وقد أخذت من كلمة globe ومعناها: الكرة الأرضية لتصبح الكلمة معناها:

1- فؤاد أفرام البستاني، المنجد، دار المشرق، بيروت، ط 23، 1979، ص 495.

2- مجد الدين يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، دط، 1983م، ج1، ص 117.

3- أبو الحسن الجرجاني، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1971م، ص ص 78، 58.

الكونية.

وبالفرنسية نقول mondialisation من اللفظة الفرنسية monde وهناك من استعمل مصطلح الشمولة من الشمولية totalitarianism أو مصطلح دولنة أو تدويل من internationalisation.

ونجد كذلك من المنظور اللغوي أن لفظة عولمة globalisation مصدره الفعل globaliser الذي يعني: réunir en un tout les éléments disperses أي تجميع في وحدة عدة عناصر متناثرة.⁽¹⁾

وهذه المصطلحات تستعمل في الغالب بدون تمييز بينها رغم أنها ليست مترادفة، إذ يحدد التدويل في كونه مجموعة المسلسلات التي تربط الاقتصادات الوطنية بعضها ببعض. وهذه المجموعة تحيل إلى مجموعة التيارات التي تربط الوحدات الوطنية المختلفة، بينما العولمة هي مفهوم أكثر حداثة باعتباره مجموعة العوامل التي تجعل من عدد كبير من السلع والخدمات تصمم وتتطور وتنتج وتوزع وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي، بدون أن يكون للدول التي تدور هذه العمليات في فضائها قيمة في حد ذاتها، بالإضافة إلى أن العولمة هي الواقع السائد الحالي اقتصاديا وماليا وسياسيا وتكنولوجيا ومؤسسيا، أما عندما نتكلم عن الكوكبة أو الشمولية فإننا نعني مآل العولمة ونطاقها المستقبلي، بمعنى أن العولمة خطوة في اتجاه الشمولة.

ولئن كانت الدلالة اللغوية مع ما فيها من تمييزات وفروق نسبية واضحة في تتبع جذور لفظة العولمة عربيا وأجنبيا، لكنها مع ذلك تجد طريقا للإجماع حول مدلول عام تقترب فيه الرؤى بخصوص وصف العولمة بالتداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية. لكن فيما يتصل بالدلالة الاصطلاحية، فالأمر ليس بنفس الكيفية من حيث الموقف المذهبي أو التصور الفلسفي بشكل عام، والأحكام التي تتبع ذلك في القبول أو الرفض في معارضة أو موافقة الشروط والمبادئ التي تؤسس أو تحدد معالم العولمة.

ب/ الدلالة الاصطلاحية لمصطلح العولمة:

1- Le petit Larousse، 1980، p 46.

من الصعوبة بمكان الإمساك بمصطلح العولمة وتحديدده أو محاولة التماس ضبط محتواه ووضع صورة دقيقة له، هذه الصعوبة مردها أسباب كثيرة، وعوامل عدة تتشابه فيما بينها لتزيد من حدة هذه الصعوبة. فاختلاف الرؤى والآراء بين الفلاسفة والمفكرين في تحديد تاريخ معين للعولمة، وضبط مضمون محدد لدلالاتها هو من بين عناصر الصعوبة، يضاف إلى هذا المواقف التأويلية والأيديولوجية والحضارية التي غالبا ما تزيد من تعقيد مسألة التعريف، تماما مثلما أن المفهوم الحضاري الشمولي الذي يطال كافة مستويات الوجود الإنساني السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية، التقنية، الأخلاقية والثقافية عموما، لا يساعد على إزالة الغموض عن معنى العولمة، ولا يمكننا من تقريب تعدد المعنى ضمن منظور شامل مثلما هو على الدوام سعي الفلسفة في جمع الصفات داخل رؤية مشتركة تتيح للإنسان إدراك مضمون مفهوم العولمة ضمن سياق كلي بعيدا عن كل نظرة تجزيئية.

بادئ ذي بدء نعرض على تعريفات بعض المعاجم والكتب التي تناولت بالشرح والتفسير مصطلح العولمة، حيث نقرأ في المعجم الفلسفي أن الكون بالمعنى العام هو الوجود بعد العدم، وهو تغير دفعي لأنه لا وسط بين العدم والوجود كحدوث النور بعد الظلام دفعة، وقد قيد الحدث بالدفعي لأنه إذا كان على التدرج كان حركة لا كونا. والكون بالمعنى الخاص هو حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها، وهو عند أرسطو تحول جوهر أدنى إلى جوهر أعلى، ويقابله الفساد، لأن الفساد زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة.

والكون بمعنى ما مرادف للتكوين، وهو تركيب الشيء بالتأليف بين أجزائه، أو إخراجة من العدم إلى الوجود، ويعبر عنه بالخلق والتخليق والإحداث والاختراع والإبداع والصنع والتصوير والإحياء، وجميع هذه الألفاظ متقاربة، وسفر التكوين -أحد أقسام العهد القديم- يصف كيفية تكوين العالم.

ونظرية الأكوان هي القول بأن لكل جيل من الأجيال البشرية مذاهب فلسفية، وصورا فنية، ومؤسسات اجتماعية متناسبة، والأولى أن تسمى هذه النظرية بنظرية الأجيال

لا بنظرية الأكوان، فتكون الكوننة إذن هي النظام العام المحدث.⁽¹⁾

وقد جاء في الموسوعة العربية الميسرة أن العولمة تعني إلغاء القيود على الحركة للناس والأموال والسلع والخدمات والمعلومات بين الدول على النطاق الكوني، بحيث تصبح الكرة الأرضية أقرب ما تكون إلى سوق واحدة. ويتزعم الدعوة إلى العولمة الولايات المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي، اليابان، ومجموعة من الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والهدف العام لهذه الدعوة هو تطبيق حرية العمل والتجارة كمحور للنظام الرأسمالي في صياغته التقليدية، وتطبيقه على مستوى العالم ككل، والسوق الكونية المستهدفة ستمثل إطارا يكسب من خلاله الأقوى إنتاجا وتسويقا ويخسر الضعفاء. والدول التي لا تستطيع تطوير منتجاتها وأساليب تسويقها لا تستطيع دخول عصر العولمة دون خوف.

وللتكنولوجيا -وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- دور كبير في التقريب بين الدول، بالإضافة إلى كونها وسيلة سريعة وفعالة في نشر أفكار العولمة والإغراء بالاعتناق بها.⁽²⁾

أما في الموسوعة العربية العالمية فقد اعتبرت أن هذا المصطلح الذي انتشر في التسعينيات من القرن العشرين يطلق على عملية التداخل الثقافي بين أنحاء العالم المختلفة، وما ينتج عن ذلك من تأثير ثقافي وسياسي واقتصادي... والعولمة ترجمة لمصطلح إنجليزي، وقد اشتقت بالعربية من توحيد العالم بتوحد المؤثرات الثقافية أو الحضارية.

تحدث العولمة نتيجة التطور الهائل في وسط الاتصال بين المجتمعات والدول، وانتقال المؤثرات من بلد إلى آخر بسرعة لم يسبق لها مثيل. فالاتصالات الهاتفية عبر الأقمار الصناعية، والمحطات الفضائية التلفزيونية، وانتقال الناس عبر المواصلات السريعة من طائرات وغيرها، كل هذه عوامل تزيد من تداخل الشعوب والثقافات ببعضها البعض، ونموذج الأخبار التي تنقلها الشبكات التلفزيونية المنتشرة عالميا مثال على توحيد العالم في معلومات إخبارية واحدة تقريبا.

1- جميل صليبا المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، دط، 1979، ج 2، ص ص 248، 249.
2- الموسوعة العربية الميسرة، الحروف من س-ك، دار الجيل، الجمعية المصرية، ط2، دت، المجلد 3، ص 1679.

ومن الأمثلة الواضحة أيضا ما يحدث على مستوى الحاسبات الآلية، ودخولها في شبكة من الاتصالات التي تربط مستعملي الحاسب الشخصي والحاسبات المركزية الضخمة في نظام واحد يطلق عليه الانترنت.

لكن العولمة مثل التعددية الثقافية لم تؤد -كما يرى الكثيرون- إلى تعددية متساوية أو متوازنة في المؤثرات الثقافية، وإنما تعكس الوضع الحضاري العالمي الذي يهيمن فيه النموذج الحضاري الغربي على غيره من النماذج، وإذا كانت تلك الهيمنة لا تتخذ شكل المواجهة المباشرة كما كان يحدث في الاستعمار الأوروبي القديم للشعوب الأخرى، فإنها تتمثل في نوع من الزحف الحضاري السلمي وغير المباشر، كانتشار مطاعم الهامبورجر الأمريكية، أو ملابس الجينز، أو أغاني الروك، أو من خلال سلاسل الفنادق الأمريكية والأوروبية، أو شبكات التلفزيون الغربية، فعلى الرغم من أن هذه لم تنتج عن محو غيرها من المأكولات أو الملابس أو أشكال الثقافة والاستثمار الاقتصادي الأخرى، فإنها زاحمتها إما إلى درجة الحد من الإنتشار، أو إلى ما يشبه الإلغاء التام، وذلك نتيجة لأسباب كثيرة من أبرزها عدم التكافؤ في المنافسة الاقتصادية.⁽¹⁾

كما ورد أيضا مفهوم العولمة في قاموس المصطلحات السياسية بمعنى حالة العالم الحديث، الموسوم في آن معا بتعزيز الإعتمادات المتبادلة والتضامانات، بكسر عزلة الدول والمناطق الإقليمية، وتوحيد الممارسات والنماذج الاجتماعية على مستوى الكرة الأرضية كلها.

ولا يمكن فهم هذه العملية إلا على مستوى الماكروسوسيولوجيا، وهي لا ترجع إلى دلائل تجريبية محددة أو دقيقة، وليس لها سوى فائدة نظرية: فهي تقترح بالفعل أنه لا يمكن دراسة الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وعاء مغلق، باستقلالية عن إدماجها في نظام العالم، بعكس ما كان عليه الحال فيما مضى، ليشمل كوكب الأرض كله، وهي تقترح أيضا أن النماذج التقليدية للتحليل الدولي قد تخلخلت: التمييز بين الداخلي والخارجي، الإقليم، السيادة، الدولة... الخ.

وغالبا ما يترافق تحليل العولمة مع تحليل ازدهار الذاتية الإقليمية المصوغة تقريبا

1- الموسوعة العربية العالمية، حرف ع، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1999م، الجزء 16، ص 721.

كردة فعل حمائية في مواجهة آثار العولمة.⁽¹⁾

ولقد اهتم المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي العربي بشكل كبير بكل جوانب العولمة، وحظي هذا المشروع الكوني باهتمام منقطع النظير في جميع هذه الأوساط نتيجة الإحساس المبرر بمخاطره في ظل غياب واضح للمشروع الحضاري العربي، ومقومات دخول الألفية الثالثة بشكل يضمن حجم وفاعلية التعاطي مع هذه التغيرات الجامعة.

عقدت المئات من الندوات وحلقات النقاش والمحاضرات، وصدرت العشرات من الكتب التي تناولت هذا الموضوع، ونقدم فيما يلي رسدا لأبرز المواقف التي اهتمت بالعولمة، بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

يشير محمد عابد الجابري إلى لفظ العولمة باعتباره ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation، التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، بمعنى الانتقال من المحدود والمراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية، التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك لنقل البضائع والسلع، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللامحدود فالمقصود به العالم، أي الكرة الأرضية، فالعولمة إذا تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها.⁽²⁾

فيما يرى الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري أن المفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي للعولمة لا يتحدد بالقدر اللازم إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في جميع اللغات هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. فالعولمة من وجهة نظر قانونية واقتصادية معاصرة تزيد من الاعتماد المتبادل بين سكان العالم بصورة تؤدي إلى تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها، وتمتد بتأثيرها إلى باقي مجالات الحياة، فلا تقف عند الاقتصاد فحسب، وإنما تتعداه إلى الثقافة والتربية والتعليم

1- قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ص ص 28، 29.

2- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1996، ص 50.

والإعلام والاتصال والعلوم والتكنولوجيا.⁽¹⁾

في حين يرى أحمد محمود صبحي وصفاء عبد السلام أن لفظ العولمة يصرف الذهن إلى أحد المعنيين:

• جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود،

العالم كله، فيكون إطار الحركة والتفاعل متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، ويشير ذلك إلى أن العولمة تطرح ضمنا مستقبل الدولة القومية وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

• تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية الذي تختص به جماعة معينة

أو أمة معينة على العالم كله، ويعني ذلك تجاوز الحدود القومية، وإزالة الأوضاع الاحتكارية، وإعادة توزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة، وهي المرحلة التي عرفت بمجتمع الاستهلاك بعد أن كانت قيمة الادخار هي القيمة الأساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية.⁽²⁾

أما سيد يسين فيقر أن العولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات: السياسة والاقتصاد والثقافة. ولها بعدان هما:

البعد المكاني: وهو بعد الامتداد إلى أنحاء العالم.

البعد التعمقي في العمليات الكونية: أي أنها تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العالمي. وإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والأفكار والخدمات والمؤسسات بين الدول على النطاق الكوني.⁽³⁾

بينما يؤكد علي حرب بأنه لا شك في أن ما يحدث اليوم يشكل تغيرا هائلا في المشهد العالمي، تدخل معه البشرية في عصر جديد هو عصر المجال التلفزيوني والفضاء السبراني والتواصل الإلكتروني... إنه عصر الحواسيب وعلب المعلومات التي تختزل

1- عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي في عصر العولمة، مطابع الشروق، القاهرة، دط، ص 14، 15.

2- أحمد محمود صبحي، صفاء عبد السلام، في فلسفة الحضارة اليونانية الإسلامية الغربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2005 م، ص 323، 324.

3- سيد يسين، في مفهوم العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دط، 1997م، ص 20.

الأبعاد وتطوي المسافات. هذه هي العولمة التي تتحول معها الأرض إلى قرية كونية صغيرة تسبح في فضاء سرباني إلكتروني. إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ العالمي تنقلب معها الأولويات، وتتغير خارطة العلاقات بكل شيء، بالكائن والحادث، بالمكان والزمان، بالحاضرة والذاكرة، بالفكر والحقيقة، فضلا عن الصناعة والإنتاج والمبادلة. فالعولمة هي حدث كوني له بعده الوجودي، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ خلقت واقعا تغير معه العالم عما كان عليه بجغرافيته وحركته بنظامه وآليات اشتغاله بإمكاناته وآفاقه المحتملة... وهكذا نحن إزاء إمكانات جديدة للوجود والحياة تنبثق على نحو لا نظير له من قبل، وهي تسفر ليس فقط عن عولمة السوق والمدينة والسياسة، بل تفضي إلى عولمة الأنا بما هي حامل للدلالة ومولد للمعنى ومنتج للثقافة والمعرفة... لاشك أن العولمة تفتح أفقا جديدا... هناك حقا إمكانات جديدة تتيحها العولمة للتحرر من أسر التاريخ وعبادة الأصول وأقبيية الهويات ومعسكرات العقائد. بالطبع إنها مجرد إمكانية تتوقف على مفهوماتنا للكائن والحقيقة، للإنسانية والوحدة والهوية.⁽¹⁾

وهذا يعني أن علي حرب يولي أهمية كبرى إلى ثورة المعلومات التي تفتح للإنسان إمكانات جبارة في الخلق والابتكار والمشاركة الفعالة، كما أنها تهز أركان اليقينيّات المفارقة والهويات الضيقة، وتعمل على خلق مجال واسع ومتمدد في ما وراء الحدود القطرية والموانع الجغرافية «إنه الإنسان التواصل الذي تتيح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات».⁽²⁾ وينعت العولمة بفتح كوني استنادا إلى العنوان الفرعي الذي خص به كتابه "فتوحات العولمة ومأزق الهوية". بهذا الفتح الكوني يتغير التعامل مع الواقع لينتقل من التصنيع والتسلي أو التمثيل والتنظير أو الأسطورة والتقديس إلى أنساق الأعلمة والرقمنة. إننا إزاء نموذج جديد يتجاوز الأدوات والمواد ويفلت من قبضة الأيديولوجيات ونوازع التمثيل والتوقع، ويكون بمثابة المحرك الرئيس لأنظمة التفكير وأنماط التعبير ومسالك التدبير. تصبح المعلومة الوحدة الأولية لمبنى العولمة وذات طابع كوني، تنتقل وتتحوّل وتبدع في مسارها ومسيرتها وسائط وإمكانات في الرؤية والإبداع والابتكار.

1- علي حرب، الثقافة والعولمة، مجلة الشاهد، عدد 159، تشرين الثاني، بيروت، 1998م، ص 83، 85، 89.
2- علي حرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2004م، ص 9.

العولمة هي بلا شك حديث النهايات: نهاية الأيديولوجيا، نهاية المثقف، نهاية الدولة... الخ كما أنها إقرار بوهم البدايات وأقول قداسة الأصول التي يحتذى بها، وانتهاء المشاريع التي يُمتثل لصيغها وتنظيراتها، وتنافر الهويات التي يحافظ عليها في صروح منيعة. ويركز الكاتب في صفحات عديدة من حديث النهايات على وهم النخبة المثقفة في تغيير الأوضاع أو تنظير المشاريع أو صوغ النظريات والتصورات، فالتغيير هو عمل يومي أو جهد حثيث ينبع من القاعدة ومساحة التشتت والتعدد، ولا يفرض ذاته من قمة تزعم امتلاك الحقيقة كأفانيم ثابتة وقيم محتكرة، والتحكم في مهمز العالم بحسب تصوراتها ورموزها وتمثلاتها ومثالاتها واستيهاماتها. يكسر الكاتب وهم النخبة لأن التغيير من منظوره سيرورة معقدة لا تنفك عن التحول والتجاوز، تنطلق من الفضاءات غير المرئية ومن المستويات الصغيرة لإنتاج التحولات الجبارة والانتقالات المدهشة والقفزات المفاجئة. ويعتبر صادق جلال العظم العولمة بأنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. باختصار العولمة هي تسليع كل شيء بصورة أو بأخرى وفي كل مكان، بما في ذلك أشكال الإنتاج غير الرأسمالية وقبل الرأسمالية، وتلك التي كانت محاذية وموازية لأشكال الرأسمالية، إنها أممية رأس المال على الأصعدة كلها وعلى المستويات كافة السطحية منها والعميقة. تعني العولمة أيضا الانتصار من حيث المبدأ -وفي كل مكان تقريبا- لنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع، أي انتصار -من حيث المبدأ- لنمط معين من إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها وتبادلها في كل مكان على سطح الكوكب.⁽¹⁾

فيما يرى برهان غليون أن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم هو أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة وحسب تراثها الخاص ووتيرة تطورها ونموها المستقلة نسبيا على الرغم من ارتباطها بالتاريخ العالمي قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة وليس في تاريخ واحد. فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية وهي تتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها سواء أعلق ذلك بالثقافة وما تبثه وسائل الإعلام الدولية أو بالبيئة وما يصيبها من تلوث أو

1- صادق جلال العظم، حسن حنفي، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط4، 2010م، ص ص136، 137.

بالأزمات الاقتصادية أو بالأوبئة الصحية أو بالمسائل الاجتماعية والأخلاقية مثل الجريمة وتهريب المخدرات وتكوين شبكات الدعارة الطفولية على الانترنت وغيرها. وعندما نقول: إن العولمة تعني خضوع البشرية لتاريخية واحدة فهذا يعني أيضا أنها تجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة أو في طريقها للتوحيد.

هذا ولقد ورد مصطلح العولمة أيضا وبكثرة في الخطاب الغربي، إذ يعرفها: جيرار لكلرك: تتعلق العولمة أساسا ومازالت كذلك حتى اليوم بحركة انتقال البضائع، إنها تشير إلى الانتقال من اقتصاديات العالم إلى السوق العالمي:

التدفق الحر للخيرات ولرؤوس الأموال إلا أنها تتعلق أول هذه العوامل المتعلقة بالإنتاج أي بدأت الهجرات الأولى وأخذت أبعادا جديدة مع ثورة النقل العالمية وهي تتضمن أخيرا حركة انتقال الأفكار بسلم وبوتيرة لم يسبق أن صادفناها مسبقا والأفكار هي ما نقصده بالمعلومات وبالأخبار. فالكوكبة تعني بشكل نظام عالمي حيث تدخل مختلف الحضارات إن صح القول جوا من التنافس: علما أن الغرب الأمريكي مازال يتفوق مسبقا. فإنتاج هوليوود يسيطر على كل إنتاجات السينما العالمية والتحضارية نذكر بقوة السينما الهندية والسينما العربية وربما غدا بقوة الفيلم الصيني أو البرازيلي.

ثم أن تقنية وسائل الاتصال والمعلوماتية هي الآن تقنية تعتبر حكرا على الأمريكيين واليابانيين.⁽¹⁾

ويذهب اليسون م جاغر إلى أن مصطلح العولمة يستخدم في الوقت الحالي للإشارة إلى الاندماج المتسارع بوتيرة شديدة للاقتصادات المحلية والقومية الكثيرة في سوق عالمية واحدة تضبطها منظمة التجارة العالمية وإلى النتائج السياسية والثقافية لهذه العملية. هذه التطورات مجتمعة تطرح أسئلة عميقة جديدة لأجل العلوم الثقافية عموما والفلسفة السياسية خصوصا.⁽²⁾

بينما بيتر ال بيرغر يقر بأن عبارة العولمة باتت مشحونة عاطفيا في الخطاب العام، تنطوي بنظر البعض على الوعد بمجتمع مدني دولي موشك على دخول حقبة جديدة تنعم

1- جيرار لكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ترجمة جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، دط، 2004م، ص 470.

2- أليسون م جاغر، الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2004م، ص 83.

بالسلام والديمقراطية ، غير أنها تعني برأي آخرين التهديد المتمثل بهيمنة اقتصادية وسياسية أمريكية مع عاقبتها الثقافية المتمثلة بالتحول إلى عالم خاضع للهيمنة شبيه بنوع من الديزني لاند المعمم.⁽¹⁾

ويمكن القول أن من المقاربات الشاملة الجادة لمفهوم العولمة المقاربة التي اعتمدها ريكاردو بتريلا إذ يحدد المفهوم على أساس مفهومين آخرين متقاربين معه قريبين منه، مفهومي: التدويل وتعدد الجنسية.

يحدد ريكاردو بتريلا التدويل في كونه مجموعة المسلسلات التي تربط الاقتصادات الوطنية بعضها ببعض. وهذه المجموعة تحيل إلى مجموعة التيارات التي تربط الوحدات الوطنية المختلفة.

في حين يحدد مفهوم تعدد الجنسية في كونه الظاهرة التي نرى فيها الفاعلين الاقتصاديين يوسعون قدراتهم الإنتاجية لوحدات وطنية أخرى.

بينما يرى في العولمة مفهوما أكثر حداثة باعتباره مجموعة العوامل التي تجعل من عدد كبير من السلع والخدمات تصمم وتتطور وتنتج وتوزع وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي بدون أن يكون للدول التي تدور هذه العمليات في فضاءها قيمة في حد ذاتها. بعبارة أخرى فإن الإطار والمرجعيات الوطنية فقدت مركزها وقوتها في المستقبل.

العولمة هي نتاج منظمات تعولمت هياكلها بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات.

ويعتبر روني فاليت أن العولمة هي مسلسل تكثيف تيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل وبموازاة مع ذلك اتساع هذه التيارات إلى كل الكرة الأرضية.

ويعتبر أن المبادلات الدولية جد قديمة لكن كثافتها وتنوعها وتوسعها قد فرضت - خلال السنين الماضية- استخدام مصطلح جديد لنعتها: مصطلح العولمة.

إن العولمة يمكن تلخيصها إذن في كلمتين كثافة انتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد وموحد أو كما قال امكلوهان صاحب أول محاولة مهمة عن العولمة: في قرية كونية بما توحى به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحدودية في المكان والزمان. وكما هو الحال في القرية الصغيرة فإن كل ما يحصل في بقعة ينتشر خبره

1- بيتر إل بيرغر، صمويل هنتغتن، عولمات كثيرة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004م، ص 14.

في البقعة المجاورة وكل ما يحدث في جزء يظهر أثره في الجزء الآخر.

فهناك إذن أثر وتأثير متبادلان مستمران يقودان إلى الاعتقاد بأن هناك ميلا لا راد له إلى توحيد الوعي وتوحيد القيم وتوحيد طرائق السلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك أي إلى قيام مجتمع إنساني واحد.

باختصار إن العولمة تبشر بمرحلة جديدة للتنظيم العالمي الإنساني تمثل نقيض المرحلة السابقة التي نحن بصدد الخروج منها، أعني مرحلة الدولة القومية والانكفاء على الحدود السياسية للدول كإطار جغرافي للتنمير المادي والروحي عند الجماعات والبشرية عموما. (1)

2- السياق التاريخي لظاهرة العولمة:

إن العولمة هي آخر بنية جديدة تطبع النظام العالمي، وعندما نتحدث عن بنية فنحن نتحدث عن ترتيبات وحيثيات ومواقع مرسومة بفعل تضافر عوامل تاريخية موضوعية لا خيار للمجتمعات البشرية فيها، أو تستند إلى محرك مستقل خاص بها لا يخضع مباشرة لسيطرة أي من القوى أو الأفراد المكونين لهذه المجتمعات، لكن الحقيقة الموضوعية التي تفرزها التطورات التاريخية والمكتسبات التقنية والعلمية ليست مستقلة عن الإنسان. إنها تعين بالفعل شروط الفعل الإنساني، لكنها لا تلغي هذا الفعل نفسه باعتباره فعل إرادة ووعي. ولذلك لا وجود للبنية الموضوعية العولمية خارج وعي الإنسان بها، وتأويله لمعانيها، واختياره للإمكانات التي يمكن أن يطورها فيها، وتلك التي يمكن أن يحد من تأثيرها. إن موضوعية العوامل التي تدفع في اتجاه تكوين الصيغة الجديدة للنظام العالمي لا تمنع من وجود ذاتية تحدد سلوك الجماعات والمجتمعات البشرية وتبين طرق التكيف معها أو تعديلها أو السيطرة عليها. فالمسألة الرئيسية في ميدان الدراسات الاجتماعية لا تتعلق بالتعارض بين الموضوعية والذاتية، بين البنية والفاعل الاجتماعيين، وإنما بطبيعة العلاقة التي تربط بينهما. وهذه العلاقة قد تكون ديناميكية تتميز بالتفاعل والتأثير المتبادل، وتدفع بالتالي نحو الإبداع ونحو السيطرة للذات على الموضوع والتحكم به من دون إلغائه، وقد تكون جامدة تقود إلى الخضوع الأعمى للبنية الموضوعية وموت الفاعل أو انعدام دوره وأثره بسبب عجزه عن السيطرة على واقعه الموضوعي.

فالعولمة ككل ديناميكية اجتماعية، حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل

1- برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دط، ص 20، 21.

بعضها موضوعي من دون أدنى شك لا ينبع من فعل الإرادة والوعي، وعوامل ذاتية تابعة للإرادة والوعي سواء تعلق ذلك بوعي الجماعات أو الأفراد. فهي ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم الذي يتم بصرف النظر عن رأي أي واحد منا وأي واحد من المراكز والمؤسسات التي تساهم في تطويره، وإرادة المجتمعات أو الجماعات والنخب التي تسيطر عليها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها أو تحسين مواقعها أو تكريس هيمنتها وسيادتها.⁽¹⁾

وليس من الممكن فهم العولمة من حيث هي ديناميكية وليست نظاما جامدا وثابتا، وفهم ما تقود إليه من توحيد حقيقي ومستمر للزمان والمكان اللذين نعيش فيهما مع بقية المجتمعات من دون الإحاطة بها تاريخيا ومعرفة جذورها العميقة.

إن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، عندما كانت تنصدر حضارة ما باقي الحضارات وتقود العالم. قام بذلك مجموع الشرق، مرة في الصين، والهند، وفارس، وما بين النهرين، وكنعان ومصر القديمة، وقامت بذلك الحضارة العربية الإسلامية كحلقة وصل بين حضارات الشرق وحضارات الغرب عندما كانت مركزا للعالم ومصدرا للعلم، تُنقل إبداعاتها من العربية إلى اللاتينية والعبرية. وقام بذلك مجموع الغرب مرة أخرى واليونان والرومان ثم الغرب الحديث منذ ما يسمى بالاكشافات الجغرافية، والالتفاف نحو الشرق من الغرب عبر البحار بعد فشل الحروب الصليبية متوجهة نحو القلب في فلسطين.⁽²⁾ وقد بلغت الذروة إبان المد الاستعماري في القرن التاسع عشر قبل أن ينحصر في القرن العشرين. وبعد انكسار حركات التحرر الوطني في الربع الأخير منه، والتميع في التحول من الثورة إلى الدولة، عاد الاستعمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من جديد في صورة العولمة بالاقتصاد الحر، واتفاقية الجات، والمنافسة والربح، والعالم قرية واحدة، والتبعية السياسية، وتجاوز الدولة القومية، ونشر القيم الاستهلاكية مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة. كل هذا أدت إليه حوادث متسارعة، كانهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية، تكوين مجموعة الدول الصناعية السبع، اتفاقية الجات، انفراد النظام الرأسمالي بالعالم بقيادة الولايات المتحدة، التآمر على النمرور الآسيوية عن طريق

1- برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ص ص 23، 24.

2- صادق جلال العظم، حسن حنفي، ما العولمة، ص ص 17، 18.

التلاعب بسوق الأوراق المالية، السيطرة على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة لخدمة أطماع الدول الكبرى.⁽¹⁾

ويختزل جوران توربون العولمة باعتبارها المفهوم المركزي مراحل تكونها وانتشارها في مراحل ستة هي:

الموجة الأولى: كانت مع انتشار الأديان العالمية وقيام المدنيات العابرة للقارات. قد تكون هذه الموجة محددة الوقت بالنسبة إلى معظم عمليات الانتشار الأكثر أهمية، والتي لم تكن تشبه بداياتها ونهاياتها. ومن هذا المنظور، يبدو أن معظم الفترات الحاسمة تشكلت فيما بين القرنين الرابع والسابع من العهد المسيحي.⁽²⁾

في تلك الأيام، سادت المسيحية أوربا عبر تبني الإمبراطورية الرومانية لها ديناً رسمياً، كما انتشرت في أثيوبيا وكيرالا. وانتشرت الهندوسية في جنوب شرق آسيا، من الأجزاء الجنوبية لشبه الجزيرة الصينية وحتى ما يعرف الآن باسم الأرخبيل الاندونيسي. وخلال تلك القرون، انتقلت البوذية من الهند إلى الصين ومن هناك انتقلت -في الفترة نفسها- إلى كوريا واليابان. ومع بداية القرن الثامن الميلادي ساد الإسلام في إسبانيا والعالم العربي، من المغرب وحتى ما يعرف الآن بالعراق وفارس وكاشجار على طريق الحرير بآسيا الوسطى، والسند فيما يعرف اليوم بباكستان.⁽³⁾

وبحلول العام 700 تقريباً، كانت الأديان قد استقرت باعتبارها ثقافات عبر قبلية وعبر إمبراطورية، لا تشمل العالم كله، لكنها واسعة الانتشار عبر القارات والمحيطات. ولم تكن تلك الثقافات مجرد مجموعة من العقائد والممارسات الطقوسية، بل حوت أيضاً لغات أدبية -اللاتينية أو السنسكريتية أو العربية- عبر قبلية وعبر إمبراطورية، وطرز معمارية وفنية إلى جانب المعايير الاجتماعية.

كذلك كانت تلك القرون حاسمة في ظهور المدنية الصينية، ففي تلك الفترة توطدت الكتابة الصينية والتعاليم والقيم الكونفوشيوسية والقواعد الفنية في كوريا واليابان، وقبل فترتنا هذه إلى حد ما، في شمال فيتنام.

1- المرجع نفسه، ص 18.

2- جوران توربون، العولمة، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ترجمة بدر الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 106، 2001، ص 14، نشر في مجلة الثقافة العالمية.

3- جوران توربون، العولمة، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص 14.

وقد ترتب على هذه الميول المبكرة للعولمة الثقافية سلسلة من التطورات في الاتجاه العكسي، وربما كان أفضل توصيف لها هو التحول إلى العامية وأفضل تجليات هذه العولمة كانت لغوية ذات أهمية ثقافية.

وكان الإسلام جزئياً استثناء عن هذه القاعدة بفضل إعادة إنتاجه لإمبراطوريات شاسعة للغة العربية كلغة أدبية مرجعية عالية في مستوى الإنجاز الفني. لكن أقوى الحكام الإسلاميين العثمانيين والمغول اتخذوا من التركية والفارسية لغة رسمية للنظام الإمبراطوري، كما استخدم المغول الأوردية أيضاً كلغة ثانوية.⁽¹⁾

الموجة الثانية: وجاءت خلال الغزوات الاستعمارية الأوروبية مع الاكتشافات البحرية التي بدأت أواخر القرن الخامس عشر -بلحظتها الكولومبية الخاصة في 1492م- وظلت تتصاعد، على الرغم من تباطؤ زخمها على مدى مائة عام، مع حلول الغزوات الألمانية والإنجليزية محل الأيبيرية والاندفاع الفرنسي الأكثر محدودية. وكانت التجارة في السلع العالمية القيمة (التوابل)، ونهب واستخراج المعادن الثمينة، وعبودية المزارع هي الأركان الأساسية للنظام العالمي الجديد. وحولت عبودية المزارع السكر إلى سلعة عالمية. وكانت هذه الفترة بالنسبة لاثنتين من قارات العالم كارثة بكل المقاييس: إبادة سكان الأمريكتين، وفتح إفريقيا أمام تجارة العبيد عبر الأطلسي، كما كان ذلك زمن قيام العوالم الجديدة في الأمريكتين وسيطرة الإمبراطوريات الجديدة على أرجاء العالم. ومن بين هذه الإمبراطوريات، كانت إسبانيا القرن السادس عشر -التي كانت تضم الأمريكتين وجزر الفلبين- التي كانت أكثرها مدعاة للحسد على صعيد موقعها من خطوط المواصلات. وفي الفلبين، كانت المواجهة بين المسيحية والإسلام، وهي مواجهة مازالت قائمة حتى اليوم.⁽²⁾

والمرحلة ذاتها يطلق عليها رونالد روبرتسون "المرحلة الجنينية"، ويحددها من 1500م إلى غاية 1750م، على اعتبار أن هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.⁽³⁾

1- المرجع نفسه، ص 15.

2- جوران توربون، العولمات، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص ص 15، 16.

3- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002، ص 34.

إذ شهدت ظهور مجموعة من المفاهيم أهمها: مفهوم الدولة/الأمة والنظام الإقطاعي... كما تعمقت أفكار الحرية الفردية والإنسانية.⁽¹⁾

الموجة الثالثة: فبينما انطلق التوسع الاستعماري الأوربي خلال الموجة الثانية من مصالح التجارة والأطماع في المستعمرات المختلفة، إلى جانب التنافس ومحاولات الاحتكار المتبادل لهذه المستعمرات، كانت هناك موجة عالمية ثالثة ناتجة هذه المرة عن صراعات قوى أوروبية داخلية خالصة. كانت تلك السلسلة الأولى من الحروب العالمية، التي وضعت بريطانيا وفرنسا في مواجهة بعضهما بعضا، وغيرت منظومة التحالفات، لا في أوروبا وحدها بل في العالم أجمع. وقد حدث هذا أيضا في أمريكا الشمالية، ومنطقة الكاريبي، والهند، من خلال التدخل الهولندي في فرنسا عند رأس الرجاء الصالح وجنوب شرقي آسيا. وكان من شأن احتلال بونايرت لمصر في العام 1789م نقل الحرب الداخلية الأوروبية إلى عمق أراضي الإمبراطورية الإسلامية الرئيسية، القوة السابقة التي دفعت الأوروبيين لإيجاد سبل للالتفاف حولها بحرا، وهذه الحروب التي عادة ما تعرف في أوروبا حيث قامت، باسم حروب الإسبان أو حروب انتقال العرش النمساوية أو الحروب النابوليونية، الممتدة من العام 1700م-1815م، والتي بلغت ذروتها في النصف الأخير من تلك السنوات. وأصبح ما كان معروفا كحروب استعمارية حروبا بين الدول الأوروبية، وترتب عليها نشر قوات بحرية وأرضية ضخمة من عواصم أوروبا على مسارح الحرب عبر المحيطات والقارات.⁽²⁾

والمرحلة ذاتها يطلق عليها رونالد روبرتسون مصطلح مرحلة النشوء، ويحددها من 1750م إلى 1870م، معتبرا أن أوروبا شهدت فيها تحولا حادا في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقيات الدولية إلى حد كبير، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في (المجتمع الدولي) والاهتمام بموضوع القومية العالمية.⁽³⁾

إذ يمكن تحديد مفاهيم هذه المرحلة في: العلاقات الدولية، الفرد بوصفه مواطنا في

1- أحمد بخوش، الاتصال والعولمة دراسة سوسيوقافية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص 117.
2- جوران توربون، العولمات، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص 16.
3- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، ص 34.

الدولة، مفهوم الإنسانية، والمؤسسات الدولية.⁽¹⁾

الموجة الرابعة: بدأت هذه المرحلة في منتصف القرن التاسع عشر وحتى العام 1918م، وقد تميزت تلك المرحلة بوجود القليل من الحواجز المصطنعة التي تقف حبر عثرة أمام حرية التبادل الاقتصادي بين دول العالم، مما أدى إلى تزايد وسهولة تدفقات السلع ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود، وإن كان عدد الدول التي كانت تتحكم في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة محدودا، حيث اقتصر على الدول الكبرى التي قادت حركة المد الاستعماري، إذ نجد أن هذه المرحلة قد بدأت محفزة بعاملين أساسيين:

- أولهما هو التقدم التكنولوجي في مجال النقل، والذي صاحبه انخفاض كبير في تكاليف النقل، من خلال التحول من السفن الشراعية إلى السفن البخارية وظهور الخطوط الحديدية.
- وثانيهما التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على تحركات السلع والخدمات، والتي بدأت باتفاقية فرنسية-إنجليزية في هذا الصدد.

وقد صاحب العولمة في هذه المرحلة بعض المظاهر، وتمثلت أولاها في فتح الفرصة أمام زيادة صادرات السلع الأولية كثيفة الأرض، مقابل صادرات السلع الصناعية. وقد تضاعفت نسبة الصادرات من الناتج العالمي خلال هذه المرحلة من 4% إلى 8%، وترتب على النمو الاقتصادي في الدول الحديثة مثل الولايات المتحدة وأستراليا زيادة الحاجة إلى أعداد كبيرة من البشر لزراعة هذه الأرض وتعميرها، ولذا هاجر ما يقرب من 60 مليون نسمة من أوروبا إلى كل آسيا بنفس العدد تقريبا من المناطق المزدهمة مثل الصين والهند إلى المناطق الأقل ازدهاما مثل سيري لانكا وبورما والفلبين وتايلاند وفيتنام.⁽²⁾

وقد قدرت تدفقات الهجرة من البشر خلال المرحلة الأولى للعولمة بحوالي 10% من سكان العالم آنذاك، كما اتجهت رؤوس الأموال الأوروبية إلى المستعمرات في الخارج للاستثمار في إنتاج السلع الأولية اللازمة للصناعة الأوروبية، مثل القطن والكتان والمعادن المختلفة، على أن يتم تصديرها إلى حيث توجد الصناعة. ولذا فإن تدفقات الاستثمار الموجهة لقطاع السلع الأولية بالدول النامية زادت بدرجة كبيرة، وارتفعت نسبة مخزون

1- أحمد بخوش، الاتصال والعولمة دراسة سوسيوتقافية، ص 118.

2- عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دط، 2007م، ص 35، 36.

رأس المال الأجنبي من 9% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية عام 1870 إلى 32% عام 1914م، أي أنها تضاعفت ما يقرب من أربع مرات.⁽¹⁾

لقد شكلت الحرب العالمية الأولى وما أعقبها مباشرة الذروة الأخيرة لهذه الموجة الرابعة. وكان مركز الصراع هو أوربا، لكن كل أجزاء الإمبراطورية البريطانية الحالية والسابقة، وكذا الولايات المتحدة كانت طرفا، كما شملت مناطق الصراع المستعمرات الألمانية في أفريقيا والصين ومنطقة الباسيفيكي، وكذلك غرب آسيا التابع آنذاك للإمبراطورية العثمانية. ونتج عن الحرب تشكيل أول منظمة عالمية للدول هي عصبة الأمم، ومنظمة العمل الدولية، ومجموعة من المعايير الدولية الطموحة، وإن افتقدت الفاعلية تماما لسلوك الدول تجاه الأقليات القومية والشعوب الخاضعة للانتداب الأوروبي.⁽²⁾

والمرحلة ذاتها يطلق عليها روبرتسون مصطلح مرحلة الانطلاق، ويحددها من 1870م إلى غاية 1920م، حيث يعتبر أن بها بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وظهرت المفاهيم المتعلقة بالهويات القومية والفردية إلى جانب مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) والمجتمع القوي المقبول.⁽³⁾

المرحلة الخامسة: قبل الخوص في تفاصيل هذه المرحلة ينبغي الإشارة إلى أن بعد مرحلة الحرب العالمية الأولى جاء عهد جديد ومهم من النكوص عن العولمة، وهي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث تم التراجع عن سياسة حرية التجارة والعودة للحماية والقيود. ولعل السبب في ذلك هو أن هذه المرحلة قد شهدت ثلاثة أحداث كبيرة وهي الحرب العالمية الأولى 1914م-1918م، والكساد العظيم 1929م-1933م. والحرب العالمية الثانية 1938م-1944م. ومن أهم الملامح الاقتصادية لتلك المرحلة:

- انكماش حركة التجارة بين الدول.
- ضعف حركة رؤوس الأموال بين الدول حيث فرضت الدول عالية الدخل قيودا على صادرات رأس المال للخارج.
- بدأت الحكومات تفرض قيودا على الهجرة إلى بلادها.

1- المرجع نفسه، ص 36.

2- جوران توربون، العولمات، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص 16.

3- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، ص 34.

■ انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة الثلث خلال هذه المرحلة وزادت أعداد الفقراء.⁽¹⁾

وهكذا فقد كانت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها مباشرة بمثابة بداية لجولة جديدة من جولات العولمة، ومرة أخرى كانت أوربا في مركز الأحداث، لكن المسرح الباسيفيكي فيما بين اليابان والولايات المتحدة لم يكن مجرد عرض جانبي، وقد دخلت كل أجزاء آسيا الواقعة شرقي الهند الحرب بصورة مباشرة، وكذلك شمال إفريقيا وأثيوبيا والقوقاز، ومرة أخرى ترتب على اندلاع الصراع الدولي فترة قصيرة من العولمة السلمية. وقد تميزت هذه الفترة بظهور الأمم المتحدة وتنظيماتها المتخصصة مثل محاكمات نورمبرج، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.⁽²⁾

إذن ترتب على الحرب العالمية الثانية موجة خامسة من العولمة تميزت بانخفاض تكاليف النقل والمواصلات انخفاضاً كبيراً، وبدأ اقتسام التجارة الخارجية ينتعش من جديد. لكن الهدف الأساسي كان سياسياً يضع الولايات المتحدة وحلفاءها وعملاءها أمام الاتحاد السوفييتي وحلفائه وعملائه في مواجهة وصراع يشمل العالم كله. صراع أقل عداوة لكنه ذو طابع أيديولوجي أكثر وضوحاً مما سبقه من سلسلة الحروب العالمية الطويلة بين بريطانيا وفرنسا قبل ذلك بقرنين من الزمان.

وكان للحرب الباردة جذورها في أوربا، ويمكن اعتبارها بمثابة صورة عالمية للتشرذم الأيديولوجي الداخلي العميق الذي يميز الحداثة الأوروبية، لكنها وصلت إلى كل مكان من آسيا من كوريا واليابان إلى غرب آسيا العربي، وحتى إلى جنوب الصحراء الإفريقية والكاريبي وأمريكا الجنوبية، وتسببت في مطاردة للشيوعية مؤثرة ومثيرة للجدل في استراليا ونيوزيلندا.

وبلغت عولمة الحرب الباردة ذروتها فيما بين السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكانت الولايات المتحدة أغنى أطراف الحرب الباردة وأكثرها قوة، وإن مرت أوقات بدت فيها الولايات المتحدة هشة، كان ذلك بعد هزيمتها في الحرب الفيتنامية وقبل

1- عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، ص 38.

2- جوران توربون، العولمة، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص 17.

إدراك الاتحاد السوفيتي لما أصابه من تحلل.⁽¹⁾

والمرحلة ذاتها يطلق عليها روبرتسون مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، ويحددها من 1920م إلى غاية 1956م، معتبرا أن هذه المرحلة قد شهدت بدء الخلافات والحروب الفكرية، كما نشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة.⁽²⁾

الموجة السادسة: وأخيرا يشهد العالم الآن موجة سادسة من العولمة، استبدلت فيها الآليات السياسية للحرب الباردة بآليات أساسها مالي-ثقافي. وقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات انطلاق هذه الموجة، مع التوسع الضخم لتجارة العملة الأجنبية بعد انهيار نظام بريتون وودز الدولي للعملة في السبعينيات، وظهور تجارة وسائل وأدوات جديدة تقوم على المقامرة العالية المستوى أساسا. وكان المحرك الأيديولوجي لهذا الجانب الاقتصادي هو تيار ليبرالي يميني توطدت أركانه بعد الانهيار الجزئي -خلال الأزمة الاقتصادية للسبعينيات- للتسوية الاجتماعية-الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية في غرب أوروبا وشمال أمريكا، وهو تيار نشط بعد ذلك بانهيار أو الإطاحة القسرية بشعبوية العالم الثالث ثم بسقوط الشيوعية الأوروبية.

ومن الناحية المؤسسية، فإن هذا التيار الليبرالي الجديد قد تبدى في إلغاء سيطرة الدولة على الأسواق الرأسمالية، وفتح أسواق تمويل جديدة، وفي الإطاحة بالتعريفات الجمركية، وخصخصة المشروعات والخدمات العامة، وفقدان الاحتكارات الوطنية لريادتها، والحث العام على اللحاق بحلبة التنافس العالمي.⁽³⁾

ومع هذه الموجة الجديدة، تعود من جديد الهجرة القارية والمؤقتة الضخمة وعبر القومية بأشكال جديدة. تخرج الهجرات هذه المرة بالأساس، من الجنوب قاصدة الشمال (عاكسة تيارات الموجة الرابعة) -من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية، ومن إفريقيا وجنوب آسيا إلى أوروبا- ومن الغرب إلى الشرق، أي من آسيا إلى أمريكا الشمالية، مروراً بالباسيفيكي. وكان وراء هذه الاتجاهات الجديدة نقص العمالة في قلب الدول الرأسمالية بفضل الانتعاش الذي شهدته في أعقاب الحرب والتوسع الاقتصادي والتفاوت بين البلاد المرسل والمستقبل. كما أصبح هناك مناطق جذب جديدة للهجرة، مثل منطقة الخليج العربي

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، ص 34.

3- جوران توربون، العولمة، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص 18.

وأجزاء من جنوب شرق آسيا.

لقد غيرت الهجرة الجديدة من المنظور الثقافي للعالم، فالعولم الجديدة السابقة، الأنجلوساكسونية إلى حد كبير، أصبحت متعددة الثقافات بأكثر مما كانت في السابق، مع بروز العناصر الإسبانية والأسبوية بأوروبا الغربية، الجزء الأكثر أحادية من ناحية الثقافة في التاريخ الحديث، يتغير بسرعة نحو تعدد الثقافات. ويصل الإسلام أخيرا إلى شمال غرب أوربا، كذلك الهندوسية والبوذية، إن كان بدرجة أقل. وحولت الهجرات الجديدة أوربا إلى قارة متعددة اللغات.⁽¹⁾

وجعلت القنوات الفضائية وهي من نتاج الثمانينيات -تأسست في العام 1980- من تدفق المعلومات وأشكال التعبير أمرا ممكنا ومؤثرا. وكان المصدر الرئيسي هو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتان تتوليان بث الأخبار والموسيقى والمسلسلات التليفزيونية إلى بقية أنحاء العالم. لكن هناك أيضا مصادر أخرى مهمة لمواد الاتصال الجماهيري: البرازيل والمكسيك ومصر والهند وهونج كونج، بل أحيانا ما يكون هناك إذاعات أكثر أهمية مثل محطات البث الجنوبية التي يلتقطها في شمال أمريكا وغرب أوربا المهاجرون الجدد الذين يمكنهم بهذه الطريقة الحفاظ على جذورهم الثقافية في بلادهم الجديدة.

وجاءت شبكة الانترنت التي تشهد الانتعاش على المستوى الدولي منذ منتصف التسعينيات كاختراع تقني حاسم آخر يحقق التقارب الثقافي أكثر مما يشئت. فعبر الاتصال الإلكتروني الشخصي الرخيص الثمن يستطيع الناس في كل أرجاء العالم إن يلتقوا ويتواصلوا على قدم المساواة. إنها مجرد بداية لإقامة نظام جديد للتعاملات التجارية ذات طابع عالمي.⁽²⁾

وطوال القرن العشرين تطورت اللغة الإنجليزية لتصبح لغة تخاطب عالمية تنتشر باتساع العالم مع بدائل عالمية أو بدائل إقليمية قائمة لها؛ الصينية في شرق آسيا، منذ تثبيت الاستعمار الأوروبي، والألمانية في شرق أوربا؛ واليابانية في شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية؛ والروسية عقب انقسام الحركة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفييتي. ويبدو أن أول تهديد للفرنسية كلغة عالمية قد ظهر في مؤتمر فرساي في أثناء التفاوض بشأن إقرار السلام

1- جوران توربون، العولمات، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ص 18.

2- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، ص 35.

بعد الحرب العالمية الأولى عندما اعتمدت الإنجليزية، وسط دهشة اللغويين والأكاديميين الفرنسيين، كلغة أخرى للدبلوماسية الدولية. وكان من شأن الحرب العالمية الثانية، وأمركة أوروبا الغربية في عهد الحرب الباردة، وصعود الإنجليزية كلغة لثقافة تنتشر على اتساع العالم الحد من الانتشار العابر للقوميات للفرنسية.

وقد أطلق روبرتسون على هذه المرحلة مصطلح مرحلة عدم اليقين، وحددها من 1965م إلى يومنا هذا، معتبرا إياها أنها أدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصادع الوعي الكوني في الستينات ونهاية الحرب الباردة، بعد سنوات من الرعب النووي المتبادل، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي.⁽¹⁾

وهكذا نصل إلى أن ظهور الموجات مستمد من عوامل ذاتية تنشر نفوذها وتأثيرها، وليس من تكثيف علميات منظمة. لكن كل موجة تميل إلى إقامة نظامية عالمية معينة، قد تكون ثقافة دينية دولية، أو إمبراطورية، أو سوقا عالميا، أو نظاما للصراع العالمي. وعندما كانت تنحسر الموجة، وحتى لو تبعها مرحلة من النكوص عن العولمة، فإن هذه النظامية يحل بها الضعف، ولا تختفي إلا في النادر من الحالات. وبعبارة أخرى، فإن المنظور التاريخي يبدو أنه يحقق تعايش وتفاعل نظامية العالم ومرحليتها كسلسلة تطورية متعاقبة. وحتى الآن، فإن كل الموجات تلاشت بعد حين. وكل موجة قد عقبها فترات، تطول أو تقصر، من النكوص عن العولمة. لكن الموجة لم تكن تكمل الأخرى أو تنتج عنها، وهو ما يعني أن انكماش واحدة قد يتزامن مع صعود أخرى. وفوق هذا، فإن الانتشار العالمي لظاهرة اجتماعية أو أخرى قد يحدث في ظل انكماش غيرها.

3- تجليات العولمة:

ربما كان من أسباب اختلاف تعريفات العولمة وصعوبتها، تعدد أنواع العولمة نفسها. فمن الطبيعي أن تختلف تعريفات العولمة باختلاف أبعادها وتجلياتها ومؤشراتها على أرض الواقع، ويمكن حصر العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة في مستويات ثلاثة متداخلة ومتراصة، تصيب كل المجالات الحيوية للإنسان. حيث تتجلى العولمة في المجالات الاقتصادية، السياسية والثقافية.

أ/ التجليات الاقتصادية: العولمة في مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم، مواد الأولية وأسواقه، قاداته الشركات المتعددة الجنسيات قبل أن تتحول إلى الدول الصناعية السبع، هي إحدى مراحل النمو الرأسمالي في الغرب في هيئة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتجاوز حدود الدول القومية التي نشأت مع الرأسمالية ولعبت دوراً رئيسياً في نموها وانتشارها وخوض الحرب في سبيلها، وجاءت مثل الرخاء والرفاهية والاستهلاك تشرع لأيديولوجية السوق وقوانين العرض والطلب طبقاً لقوانين "دعه يعمل دعه يمر" حتى يعم الرخاء للجميع وتفيض الوفرة وتغمر كل شيء. وينتهي عصر التطور اللامتكافئ، وتدخل جميع الدول في اقتصاد السوق بمواده الأولية وأسواقه وعمالته، وتعود إليه فوائض أرباحه وتنمية مدخراته. والحقيقة أن ذلك كله يتم لصاحب المركز على حساب الأطراف، فالعولمة الاقتصادية تؤدي في النهاية إلى "التركيز والتهميش"، التركيز في الدول الصناعية السبع الكبرى، والفقر والتبعية والتهميش للأطراف، وتسجيل التنمية المستقلة.⁽¹⁾

إذا فهي نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي، تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاماً بل تطابقاً بين جميع الأقطار، ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها.

1- حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط4، 2010، ص ص 23، 24.

ب/ التجليات السياسية: العولمة في بعدها السياسي أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد انهيار أحد المعسكرين، وانفراد المعسكر الآخر بالسيطرة على العالم. فباسم العولمة تمحى الإرادة الوطنية المستقلة للدول والشعوب. فالعولمة والدولة الوطنية المستقلة نقيضان، وجود أحدهما ينفي وجود الآخر. تتطلب العولمة الدولة الرخوة وليست الدولة القوية الوطنية المستقلة.⁽¹⁾

فالعولمة شكل من أشكال الهيمنة ونظام يقفز فوق حدود الدولة والوطن والأمة، فهي تقوم على الخصخصة، أي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة، والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز تابع لهذه القوى سواء المحلية ذات الاستثمارات الجديدة أو لقوى العولمة.

3 - التجليات الثقافية: إن الدول والمنظمات الداعية والعاملة لفرض ظاهرة العولمة تعمل على استثمار منجزات ثورة الاتصالات، والتقدم التقني، والتكنولوجيا في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقالب محددة مسبقة الصنع عمودها الفقري الاستهلاك، وهذا ما نجده في المحطات الفضائية، والذي يستنتج المراقب كأنها مخصصة للإعلان وترويج البضائع الاستهلاكية، فالإعلان أصبح سيد الموقف في كل الفضائيات، وشكلت المواد الإعلانية الهاجس، والمسيطر، والبوصلة التي توجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل والبيع والعرض والترويج وأسلوب الحياة بكاملها. وبذلك فإن هذه العولمة ستؤدي إلى تغيير في القيم الحالية والخصوصية الموجودة في مجتمعاتنا وتؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية عميقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية أعلنت بعد أن أصبحت الحاكم القوي في العالم، أنها ستعمل على نشر القيم والسلوك الأمريكي، ونمط الحياة الأمريكي في العالم كله. وهو ما يفتح باب الغزو للشعوب وعقائدها وثقافتها فالعولمة بالرغم من الصبغة الاقتصادية لها، فإنها تعمل من أجل أهداف أخرى، تطال ثقافة الشعوب وهويتها القومية والوطنية ومصالحها وخصوصياتها في الصميم. وترمي إلى تعميم نماذج وأنماط من السلوك والعيش، وفرض منظومات من القيم، وطرائق التفكير والتدبير، وتكوين رؤى وأهداف تعمل في خدمتها، ومن ثم فهي تحمل ثقافة تغزو بها ثقافات ومجتمعات أخرى وتؤدي إلى

1- حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، ص ص 24، 25.

تخريب منظمات وقيم، وإحلال قيم أخرى محلها ليست بالضرورة أفضل من القيم التي لحق بها التخريب، فضلا عن كونها لا ترتبط بخصوصيات الأمم وثقافتها ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يركز على احتلال العقل والإرادة وجعلهما يعملان وفق أهداف المستعمر، وفي إطار خطته ومصالحه مع تحييد قوة الدولة أو إنهاكها، واستلابها وانتزاع مقومات حضورها، وتأثيرها الاجتماعيين. وفرض نوع من الإدراك الواقعي مع إلحاق شلل بالوعي المتقدم والإرادة والقوة وطاقات الروح وبالإيمان وقدراته الخلاقة عند المؤمنين.

أن الغرب سياسيا، وثقافيا، واقتصاديا يرمي إلى تحقيق أهدافه بكل الوسائل الممكنة، ويضعها على رأس مشاريعه وسياسته، ومنها فرض التبعية من خلال الاختراق والغزو الثقافي، وتخريب قيم الآخرين، واستقطاب الأجيال الصاعدة بدغدغة غرائزها، وتوجيه ميولها، والتركيز على ما هو في سطح الاهتمامات البشرية لديها، لحصرها في حيز السطح من الاهتمامات والمهام والتطلعات، مستفيدا من فاعلية التفوق والقوة والسيطرة والثروة التي لديه في هذا المجال، للوصول إلى زعزعة الثقة ثم محو الشخصية ومقومات الآخر. ونحن نعرف أن أهم مقومات الشخصية الثقافية لأمة من الأمم: اللغة والدين وبقية السمات والعادات والتقاليد والأعراف ومكونات الذاكرة التاريخية للأمة.

ثانياً: العالمية:

1- مفهوم العالمية:

العالمية هي انفتاح الحضارات وتفاعل أنظمة كانت فيما مضى معزولة ومستقلة. إنها بناء نظام جديد مغلق ووحيد، ولكن على مستوى الكرة الأرضية ككل. بإمكاننا بعد الآن التحدث عن عالمية حديثة، عن عالمية تاريخية. لا يعني ذلك شيئاً آخر سوى الإشارة إلى ولادة تاريخ عالمي. فعلى صعيد الكرة الأرضية بتنا نشهد تضامناً إنسانياً متكاملًا. فالحدث الذي يحصل على جزء من الكرة الأرضية يمكن أن يؤثر في كل الناس، وبإمكانه أيضاً من الناحية التقنية -وبفضل وسائل الإعلام- أن يدرك من قبل الإنسانية جمعاء. لقد صار كل حدث حدثاً عالمياً بالقوة ولم يعد حدثاً محلياً.

لا تعتبر العالمية أمراً لا يتوافق مع التعددية الثقافية. بل هي تتطوي ضمناً على الوجود في التاريخ، ولأول مرة أيضاً على زمن عالمي وحيد متواقت (يجري في وقت واحد) على هذه الكرة الأرضية. ما شهدناه حتى اليوم كان وجود حضارات منفصلة؛ لكل منها زمنها الخاص (زمن أسطوري، تقليدي، ديني، سياسي)، تسلسل فريد للأحداث، حضور كلي للأفراد، انتماء مشترك للناس فيما بينهم، فإذا كان العالم والبشر موحداً بعد الآن فإن زمن التقاليد ليس زمن التاريخ. فالتقاليد قادرة على الانتقاء، فمن ضمن مجمل الأحداث التاريخية تنتقي نظاماً حديثاً ورمزياً له دلالاته يؤمن به أعضاؤها ويتمهون به. كذلك لا يمكن للمجتمع الكلي الحضور أن يطمس تجذر كل إنسان وسط مكان خاص به، يشكل بالنسبة له جذوره المحلية، الجغرافية والثقافية؛ كذلك لا تقضي الحضارة العالمية على تجذر كل فرد منهم في زمانه الخاص؛ والذي يستخدم قاعدة الهوية الشخصية والجماعية.⁽¹⁾ وتعود العالمية أو الكسموبولوتية إلى العهد الإغريقي وبالذات إلى الحقبة الهلنستية، حيث شملت الحضارة اليونانية حوض المتوسط نتيجة فتوحات الإسكندر. فالكوسموبوليتية مصدرها كوزموس من اليونانية بمعنى الأرض والسياسة، وقد نادى به الرواقيون الذين رفضوا مبدأ تقسيم البشر إلى حضارات وشعوب لكل منها شرائعها الخاصة، ذلك أن البشر كافة أبناء وطن واحد مادامت حياتهم واحدة، وماداموا يخضعون جميعاً لنظام كوني واحد. ولئن عرف هذا المذهب يقظة جديدة بعد طول سنين على يد الفيلسوف الهولندي أراسموس

1- جيرار لكرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ص 484.

الذي رأى فيه مخرجا من التعصب الطائفي الذي ضيق الخناق على أوروبا في القرن السادس عشر.

وفي القرن الثامن عشر أطلق اسم المواطن في العالم على الفرد المعني بأحداث تطال الإنسانية بمجملها (حينذاك كانت الإنسانية فكرة جديدة في أوروبا). والمواطن في العالم كان كل من يهتم بكل ما يجري في العالم وكل ما يهم الناس، سواء أكانوا سودا أو عبيدا صفرا أو ملحدين سمرا أو متوحشين.⁽¹⁾

وهي تعبير استعمله كارل ماركس وفريديريك إنجلز لوصف حالة الشركات الاحتكارية التي ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية، وقصد ماركس وإنجلز استعمال هذا التعبير ليكون وصفا أكثر دقة لحالة اندماج بين شركات من عدة جنسيات، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية ويصبح منتجها مصنعا في أكثر من بلد.

ويستخدم ياسبرز مصطلحا مختلفا ولكن ليعبر عن شعور مشابه، شعور من يجد نفسه أمام مرحلة لا مثيل لها في التاريخ الإنساني. وهو الذي تكلم عن عصر محوري ليعبر عن التحولات التي جرت خلال الألفية الأخيرة التي سبقت العصر الميلادي، وهو الذي تطرق لفرضية عصر محوري جديد ندخل فيه تحت أثر التقنية: لقد خلقت التقنية الوحدة العالمية من خلال تحفيز سرعة المبادلات.⁽²⁾

2- مراحل العالمية الثلاث:

مرت العالمية بثلاث مراحل: المرحلة الطوباوية، المرحلة العقائدية والمرحلة البراغماتية. ضمت المرحلة الطوباوية جميع النظريات والفلسفات والديانات الكبرى التي ظهرت على الساحة الفكرية منذ أقدم العصور حتى أواخر القرن التاسع عشر، وهي مرحلة تميزت بعدم الواقعية، بل انطلقت من الخيال الجامح الذي هو بعيد كل البعد عن واقع المجتمعات البشرية وظروفها. أما المرحلة العقائدية فتمتد من أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب الباردة وهي مرحلة تتميز بزخم عقائدي يجمع بين الطوباوية والخيال الجامح من جهة، والواقعية المحدودة من جهة ثانية. وقد رافقت المرحلة العقائدية ظهور

1- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1997م، ج5، ص ص 232، 233.

2- جبرار لكرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ص 486.

الفكر الاشتراكي وواكبت قيام الاتحاد السوفيتي. هذه المرحلة شهدت إفلاس العقائدية المتمزعة في العمل لقيام عالمية حقيقية. أما المرحلة البراغمية فبدأت مع مطلع التسعينات وهي مستمرة حتى الوقت الحاضر.

أ/ المرحلة الطوباوية:

في هذه المرحلة لعب الدين عامة والديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام والديانات الأخرى مثل الهندوسية والبوذية دورا حاسما في زرع بذور العالمية. جميع هذه الأديان ومجمل الاختبار الديني نادى بالأخوة الإنسانية. وما الأخوة الإنسانية سوى الوجه الآخر للعالمية. بشر قادة هذه الأديان على مر العصور بأن الإنسان أخ الإنسان ولا فرق بين إنسان وآخر سوى بالإيمان بهذه الأخوة. لكن الظروف التقنية والتنظيمية حالت دون إيصال هذه الرسالة إلى الجميع فبدأت هذه الديانات على الصعيد الحياتي على أنها ديانات قومية محصورة في نطاق مجتمع واحد.

إذن ساهم الدين والفلسفة في الماضي بوضع اللبنات الأولى للتفكير السياسي للعالمي، لكن مع طغيان الروح القومية الانفصالية تراجع مفهوم العالمية. ومن ناحية ثانية لم يشكل الفكر الديني والسياسي للعالمية نظاما واحدا متماسكا، فبقي أفكارا مبعثرة ينقصها التوجيه والتنظيم. مهدت الأفكار الدينية والسياسية للعالمية الطوباوية الطريق للعالمية العقائدية، التي برزت كقوة فكرية ديناميكية وتنظيم عملائي فعال، والتي شكلت إطارا واضحا تمثل بتسلم السلطة في روسيا عام 1917م من قبل العالمية المزيفة وانتهت هذه التجربة بسقوط الاتحاد السوفيتي لاحقا.

ب/ المرحلة العقائدية:

طغت على المرحلة العقائدية المفاهيم الاشتراكية الفابية والماركسية. إلا أن الفابية بقيت حركة فكرية محدودة التأثير فاقترصر نشاطها على جهود أفراد قلائل. بينما الماركسية لاقت قبولا كبيرا وانتشارا واسعا توج باستلام الماركسيين الحكم في روسيا عام 1917م. نادى الماركسية بالعالمية من منطلق فلسفتها القائمة على الثورة العالمية والصراع بين الطبقات وانتصار العمال في كل مكان. بشرت الماركسية بالثورة لقيام الاشتراكية فلجأت إلى العنف والقوة والكبت كطريق مناسب لقيام العالمية. لم تول الماركسية الاهتمام الكافي للنزعة القومية فأهملتها. ولم تدرك أن العالمية تولد من رحم القومية بصورة

تدرجية وليس من الثورة والعنف والصراع وانتصار طبقة العمال.

تميزت الماركسية بالعقائدية المتزمتة فأوصدت الباب أمام قيام طريق وسط فكانت النتيجة إما الانتصار الكامل أو الفشل الكامل. وكما هو شأن كل عقيدة كانت المرونة غائبة عن التوجه الماركسي فانهار وانهار معه مفهومه للعالمية. ومن غريب المفارقات أن سقوط الاتحاد السوفييتي الدولة الوحيدة حاملة العالمية ساهم في تعزيز العالمية البرغماتية بدلا من أن يضعفها.

لعبت العقيدة الماركسية التي تبناها الاتحاد السوفييتي خلال تاريخه حتى العام 1990 م في نشر العالمية وتعميمها بالمطلق. تعززت العالمية من خلال التثقيف السياسي داخل كتلتها والدعاية السياسية في الخارج. فالإرث الماركسي-اللينيني يساهم اليوم في تعميم العالمية وإن لأسباب وبأساليب مختلفة غير التي اتبعتها عندما كان الشيوعيين في الحكم. كما أن النظرة الماركسية كنمط تفكير منذ العام 1917م وحتى اليوم تعدلت كثيرا بحيث اقتربت من الطرح البرغماتي للعالمية.

ج/ المرحلة البرغماتية:

باتت البرغماتية اليوم تيارا فكريا جارفا، وطريقة عيش وأسلوب عمل، وتصور للكون والحياة والإنسان. بكلمة باتت البرغماتية فلسفة شاملة لكل أوجه النشاط الإنساني، وهذا هو سر ديمومتها وانتشارها. كثيرون جدا هم البرغماتيون لكن قليلون هم الذين يعون أنهم برغماتيون.

إن العالمية البرغماتية هي شكل من أشكال النشاط البرغماتي العام، وهي تتميز بنظرة عملانية تدرجية تجمع المزايا الإيجابية للعالمية الطوباوية والعالمية العقائدية. وجدت العالمية البرغماتية في العالم الجديد على يد رئيس الولايات المتحدة الأسبق وودرو ولسون.

كان ولسون صاحب رؤية وعت حركة التاريخ الحديث فعكست الواقع الحياتي والوجودي الذي تمر به المجتمعات البشرية. شاء ولسون أن يترجم مفهومه للعالمية من خلال برامج ومؤسسات للعالمية البرغماتية تجمع بين العملانية والمثالية. لا تناقض بين هاتين الميزتين، إنهما تكملان بعضهما. فالعملانية بدون مثالية طبل فارغ والمثالية دون عملانية تجر إلى طوباوية خيالية. أهمية المثالية أنها تبقى مفكرها وقادتها في مرتبة فكرية

متقدمة تدفع العالمية بقوة واستمرار للمثابرة نحو تحقيق أهدافها.

وتتميز العالمية البرغماتية بالانفتاح، فهي كتيار فكري منفتحة على شتى التيارات الفكرية والسياسية والثقافية والحضارية. تأخذ الكثير وتعطي الكثير. فلا تنفك تتفاعل مع المحيط مهما ناصبها العداء، فهي لا ترى حرجاً من أن تتعلم من الآخرين خدمة لأهدافها الكبرى. تتعلم الكثير من العالمية الطوباوية والعالمية العقائدية، كما تستوعب الدروس من أخطاء المدرسة السياسية الواقعية لأجل تحسين أدائها.

3- أهداف العالمية

للعالمية هدف رئيسي واحد وهو جمع شتات الشعوب والأمم تحت مظلة نظام عالمي عادل، نظام يحافظ على خصوصية كل شعب وأمة، وفي الوقت ذاته يؤكد على التعاون والمشاركة في علاقات المجتمعات القومية المتعددة. هذا ليس الهدف النهائي للعالمية، إن هدفها النهائي هو تحقيق حلم البشرية الطوباوي في قيام حكومة فدرالية عالمية واحدة تضم كل المجتمعات البشرية.⁽¹⁾

أما الأهداف الأخرى للعالمية فتتمحور حول كيفية انتقال النظام العالمي الحالي القائم على الهيمنة والنزاعات والحروب إلى نظام عالمي تعاوني يعتمد المشاركة والتكامل بدلاً من نظام قائم على شر الأنانية الجماعية المتمثلة بالشوفينية الهدامة، والفصل بين الشعوب والأمم. حيث يقول في هذا الشأن روجيه غارودي: «ما نستطيع أن ننادي به من كل قوانا، هو أننا لا نستطيع باسم إيماننا أن نغفر تقسيم العالم إلى اثنين الشمال والجنوب وتراكم الثروة في قطب من المجتمع والبؤس في القطب الآخر. وإذا لم يكن العالم واحداً فلا يمكن أن يكون هناك معنى لا لحياتنا الشخصية ولا لتاريخنا المشترك».⁽²⁾

وسنأتي هنا على أهم هذه الأهداف التي نعتبرها أهدافاً مرحلية انتقالية:

إن هدف العالمية المرحلي الأول هو تشجيع القوى الكبرى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان على لعب دور أكبر على الساحة الدولية، من أجل التخفيف من وطأة هيمنة الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، إذ تمسك واشنطن بزمام القرار العالمي منفردة، بينما القوى العالمية الكبرى تماشي القرار الأمريكي دون معارضة تذكر.

1- فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي العولمة العالمية والنظام العالمي العادل، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط1، 2001م، ص 81.

2- روجيه غارودي، نحو حرب دينية جدل العصر، ص 81،

هدف مرحلي ثانٍ للعالمية هو دفع القوى والهيئات والمنظمات الأهلية غير الحكومية للحد من مساوئ السلوك والتصرف القوميين، اللذين يؤججان المنافسة والنزاع والصراع بين المجتمعات البشرية، ويحولان دون تعاون ومشاركة فعالة بين الأمم. فالسلوك القومي الطبيعي -وليس الشوفيني فقط- يدعم التضامن الدولي الذي يجب أن يعكس واقع التداخل والتكامل العالميين.

يجب أن تعطى الروح القومية السائدة على الساحة الدولية حالياً المجال لتحقيق ذاتها خاصة في دول العالم الثالث ودول المجموعة التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي مؤخراً. لكن في الوقت ذاته يجدر توجيه نظر قيادات هذه الشعوب والأمم إلى أن القومية ليست هدفاً نهائياً بل مرحلة انتقالية تقود إلى العالمية. كما يجدر لفت نظر هذه الأمم إلى أن التفكير والسلوك القومي غير الاعتيادي باتاً مفارقة تاريخية في عالم يعيش حالة عالمية بكل أبعادها، وأن القومية لا بد أن تتراجع أمام المد العالمي. إن القومية لن تزول أبداً لأنها تعبير صادق عن شعور الانتماء السياسي والحضاري للجماعة. وأن الولاء للأمة لا يتعارض مع الولاء للإنسانية، كما أن الولاء للعائلة والحزب في المجتمع القومي الواحد لا يتعارض مع الولاء للأمة.

هدف مرحلي أخير للعالمية هو نشر الوعي السياسي بين جميع الشعوب والأمم على نطاق واسع. صحيح أن وسائل الإعلام الحالية تخدم عملية انتشار المعرفة السياسية في كل مكان. لكن الصحيح أيضاً أن هذه الوسائل تخدم مصالح معينة تمنع نشر وعي سياسي صحيح قائم على الحقائق والمعلومات. إن معظم هذه الوسائل موجهة لخدمة مآرب سياسية قومية ضيقة. فالبشرية تملك اليوم المعرفة الكثيرة عن السياسة والاقتصاد والثقافة التي يمكن استخدامها لنشر الوعي السياسي الذي يصب آخر المطاف في العالمية.

لكن نشر الوعي السياسي يصطدم بعقبتين، هما أولاً عدم اكتراث شعوب الدول المتطورة بالسياسة عامة والسياسة الخارجية خاصة، وثانياً الجهل المطبق في المجتمعات المتخلفة. فالعقبة الأولى تؤول دون مشاركة شرائح كثيرة مثقفة في القرار السياسي المحلي والعالمي. هذه الشرائح يمكن تحريكها بتعريضها لجرعات متواصلة من الفكر السياسي الأصيل الخالي من شوائب الشوفينية المضرة. أما العقبة الثانية فيمكن التغلب عليها من طريق رفع مستوى هذه الشعوب اقتصادياً وتربوياً وثقافياً.

هذه الأهداف الرئيسية منها والمرحلية تتعاون معا لخلق تيار فكري وسياسي يعزز موقع العالمية خاصة في المجتمعات والكيانات التي تخطت التوقع القومي والشوفينية الهدامة.

ثالثاً: من العولمة إلى العالمية في فكر نعوم تشومسكي:

1- العولمة في فكر نعوم تشومسكي:

يقر نعوم تشومسكي قائلاً: «للبيان والتاريخ أنا أؤيد العولمة، وهذا صحيح بالنسبة ليسار والحركة العمالية منذ بدايتها الحديثة، لهذا السبب سميت كل نقابة بالعالمية وأجهضت المحاولات الكثيرة لتشكيل النقابات العالمية، ولقد اعتبرت هذا الأمر بديهياً، وكررت في كتاباتي بأن حركات العدل العالمية في السنوات القليلة الأخيرة التي تجتمع سنوياً في بوترو اليغري ومومباي وأماكن أخرى (والتي أحدثت الآن منتديات محلية اجتماعية كثيرة) ربما تكون بذور العالمية الحقيقية، تلك هي العولمة التي تضع حقوق الناس الذين هم من لحم ودم على رأس أولوياتها».⁽¹⁾ بمعنى أن العولمة هي ترابط المجتمعات والدول وتكاملها على الكرة الأرضية سياسياً واقتصادياً وثقافياً مكونة قرية كونية واحدة. فالذي يحدث في مكان ما على سطح البسيطة يثير اهتمام الجميع ويؤثر في مجريات الأمور في جميع المجالات.

ومما زاد من أهمية العولمة كظاهرة إنسانية شاملة ارتباطها وتزامنها مع نهاية الحرب الباردة حيث عاشت السياسة الدولية بقطبية ثنائية طويلة 45 سنة واستبدالها (أي الحرب الباردة) بنظام أحادي عرف بـ "النظام العالمي الجديد" والذي تنزع منه الولايات المتحدة. رغم مشاركة كل من أوروبا واليابان في النظام العالمي الجديد إلا أن الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأخير في الشؤون العائدة إلى العولمة كافة، لذا يجب أن ننظر إلى العولمة والنظام العالمي الجديد على أنهما وجهان لعملة واحدة. فالعولمة هي الوسيلة لتحقيق هدف النظام العالمي الجديد الذي هو في الأساس الأداة التي تحقق بها الولايات المتحدة سيطرتها وهيمنتها على القرار العالمي في شتى الميادين.

إلا أن تشومسكي يضيف قائلاً: «لا أعرف شخصاً معارضاً للعولمة –التي تعني التكامل العالمي الاقتصادي وغيره– ماعداً بعض النساك المتعصبين لهذا، بمستوى ما يتفق العمال والشركات: كل من يؤيد العولمة في المعنى التقني للكلمة وليس بالمعنى العقائدي الذي خصه المدافعون عن أسلوب حقوق المستثمر في التكامل وحولها إلى ما يدعى بـ (اتفاقيات التجارة الحرة) مع مزيجهم المعقد من الليبرالية والحمائية وتقويض السيطرة

1- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، (لقاءات ومقالات)، ترجمة أسعد الحسين، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، د ط، 2010م، ص 15.

الشعبية الديمقراطية على السياسة».⁽¹⁾

إذن فحسب تشومسكي يشبه التناقض في مفهوم العولمة إلى حد ما التناقض بين الفعل والحق، بين السلطة والاعتقاد، بين الانتشار الجغرافي والمشروعية القانونية أو الفلسفية. ذلك أن النظام العالمي الجديد ليس بالنظام العالمي، لأنه يقوم على كون الولايات المتحدة اللاعب المهيمن الوحيد على القرار العالمي، ولكي يكون النظام نظاما عالميا لا بد من وجود أكثر من لاعب واحد.

وقد وصفت الرأسمالية من خلال العولمة حاليا بالرأسمالية المتوحشة لأنها تظهر أبشع صفات الرأسمالية. إن عنصر المشاركة مفقود فيها لأن خلفية القياديين الفاعلين على الساحة الدولية مازالت قائمة على المفهوم القومي وليس على المفهوم الإنساني العالمي.

2- العولمة ومقاربة الرفض:

يقول نعوم تشومسكي: «ربما يتساءل المرء عن السبب وراء المعارضة الشعبية الشديدة للعولمة طوال السنين. ذلك أن هذه المعارضة، تبدو غريبة، خاصة في فترة أدت فيها إلى رخاء غير مسبوق، كما يقال لنا دائما، وعلى الأخص في الولايات المتحدة، التي تتميز باقتصادها الخرافي».⁽²⁾ ويواصل القول: «فقد تمتعت الولايات المتحدة خلال التسعينيات بأكبر ازدهار اقتصادي في تاريخ أمريكا. وفي تاريخ العالم كذلك، كما كتب أنطوني لويس في صحيفة نيويورك تايمز قبل سنة، مكررا اللازمة النموذجية التي يرددها طرف اليسار الأقصى للطيف السياسي المقبول».⁽³⁾ ويضيف قائلا: «لكنه يعترف بأن هناك بعض أنواع الخلل: فقد بقي بعض المواطنين في المؤخرة أثناء هذه المعجزة الاقتصادية، لذلك يجب علينا نحن المواطنين الطيبين أن نفعل شيئا لعلاج هذا القصور. وتعكس أنواع الخلل هذه معضلة عميقة ومزعجة: ذلك أنه ترافق مع النمو السريع والازدهار الذين كانا نتيجة العولمة نوع من عدم المساواة».⁽⁴⁾

نفهم من هذا أن تشومسكي يرى أهمية تمحيص العولمة من حيث أسطوريتها. ووهيتها تكمن في البرهنة والتدليل على عدم واقعية مرتكزاتها وأسسها وبخاصة على

1- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص ص 15-16.

2- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ترجمة حمزة المزيني، مكتبة الدولي، القاهرة، ط3، 2003م، ص 161.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ص 161.

المستوي الاقتصادي، إذ أنها لا يمكن أن تفرض نفسها على العالم مادامت شروط تحقيقها غير قابلة للتعميم عالميا، حيث يتوقع تشومسكي حصول مشكلة صعبة الحل بالنسبة إلى النظام الاقتصاد العالمي بسبب طبيعة الترابط الكوني من جهة، وبسبب بقاء أكبر نسبة من سكان العالم خارج الاستفادة منه، ما يعمق قضية اللامساواة ويؤجج تنامي الحاجة والفاقة في الهامش، والتي ستطال مخلفاتها وانعكاساتها المركز، لأنه سيتدفق عليه اللاجئين وكل النازحين والهاربين من الفاقة والنزاعات وهو ما يصعب احتواؤه مما يزيد من إعادة إنتاج اللامساواة والفقر في العالم.

3- من العولمة الى العالمية في فكر نعوم تشومسكي:

يذكر تشومسكي هنا قائلا: «من بين أبسط البديهيات الأخلاقية: مبدأ العالمية بمعنى أننا يجب أن نطبق على أنفسنا المعايير ذاتها التي نطبقها على الآخرين، إن لم نقل معايير أشد صرامة. والتعليق اللافت بصدد الثقافة الفكرية في الغرب أن هذا المبدأ غالبا ما يكون محل تجاهل، وإن ذكر أحيانا فإنما ليوصم بالفظاعة والشناعة. وهذا ما يخزي بالأخص أولئك المتباهين بورعهم المسيحي، الذين يفترض بهم أنهم سمعوا على الأقل ما تعنيه كلمة منافق في الأنجيل».⁽¹⁾

من هنا ينطلق تشومسكي ليقر بأنه «لنصف قرن خلا، وبالتحديد في شهر يوليو 1955، أصدر برتراند رسل وألبرت أينشتاين نداء استثنائيا إلى شعوب العالم، طالبين منها أن تضع جانبا المشاعر القوية التي تتملكها حيال الكثير من القضايا، وأن تعتبر نفسها فقط أفرادا من نوع بيولوجي له تاريخ رائع، مما لا يرغب أحد منا في اختفائه».⁽²⁾ فالعولمة كمفهوم إنساني يهدف إلى انفتاح وتعاون الشعوب والدول وهي ظاهرة صحية. ولكي تجد العولمة سبيلها القويم على الساحة الدولية يجب أن يواكبها نظام عالمي عادل قائم على المشاركة يدعمه إحساس عميق بالمسؤولية الإنسانية. لقد أصبح الكون سفينة واحدة يواجه ركابها مصيرا واحدا قائما إذا لم يتعاونوا ويتكاثفوا ويضحوا من أجل نجاة الجميع.

من أجل ذلك تختلف العولمة عن العالمية. وهنا نشير إلى أن تشومسكي يستخدم المصطلحين العولمة والعالمية دون أن يميز بينهما تمييزا واضحا، وإنما يفهم هذا التمييز

1- نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة أسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، دط، 2004م)، ص 14.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

من سياق تحليله للقضايا العالمية المختلفة.

وفي هذا الشأن يتفق تشومسكي مع بعض المفكرين العرب من بينهم محمد عابد الجابري وعبد الله الخياري... وغيرهم حيث يقول الجابري: «العولمة شيء والعالمية شيء آخر، العالمية تفتّح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالاختلاف الثقافي وبالاخلاف الأيديولوجي. أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي». (1) أما عبد الله الخياري فيعبر عن الطرح ذاته بقوله: «إن العولمة لا تعني بأي حال من الأحوال العالمية، وذلك بالرغم من كل المظاهر الخادعة التي تحاول أن ترتديها تمويهاً للحقائق؛ ففي الوقت الذي تطمح فيه العالمية للتفتح على ما هو عالمي وكوني، نجد أن العولمة تبقى سجينة نزوعها نحو احتواء العالم. إن إرادة فرض نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي وحيد، لا يمكن أن يدخل إلا في باب إرادة الهيمنة واختراق الخصوصية الوطنية؛ فما يميز العولمة عن الاستعمار هو اختلاف في أسلوب الهيمنة ووسائل فرضها». (2)

بمعنى أن العولمة المطبقة حالياً تشارك العالمية في الشكل بينما تناقضها في المضمون. فالعالمية والعولمة تمثلان أعلى مراتب الانفتاح لكن هنا يتوقف الشبه. إذ العالمية تقوم على التعاون والمشاركة وتكافؤ الفرص بين مختلف المجتمعات والدول. فهي انفتاح على العالم وإقرار بتباين الثقافات والحضارات، بينما الثانية انفتاح على ثقافة واحدة هي الثقافة الأمريكية ورفض لما عداها من ثقافات، وإذا كانت وسيلة العالمية للانفتاح بين الحضارات فإن وسيلة العولمة الصدام والصراع بين الحضارات، وإذا كانت العولمة غزواً ثقافياً، واختراقاً لخصوصيات الثقافة القومية والوطنية، بمعنى إرادة للهيمنة بالتالي قمع وإقصاء للخصوصية، فإن العالمية إثراء لهذه الثقافات وتلاقحها حضارياً وعلمياً وتقنياً وارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي.

وتقوم العالمية على المساواة والندية بين مختلف الثقافات، بينما تقوم العولمة على التبعية، والهيمنة، والتطبيع، والغزو، والاختراق، وإفراغ الثقافة من مضمونها، وانتزاع هويتها الخاصة، والترابط بين الناس برابط عولمي من اللاوطنية واللاقومية واللادينية

1- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 31.

2- المرجع نفسه، ص 152.

واللادولة.

فالعالمية نزعة إنسانية توجه التفاعل بين الحضارات والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين مختلف الأمم والشعوب، إنها طريق الأنا للتعامل مع الآخر بوصفه أنا ثانية أما العولمة فهي طموح، بل إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته، وبالتالي ففيه من العالم.⁽¹⁾

من خلال تحليلنا لمصطلحي العولمة والعالمية، نستنتج أن التقابل بين العالمية والعولمة وإيجاد الفرق بينهما فيه نوع من الصعوبة وخصوصاً أن كلمة العولمة مأخوذة أصلاً من العالم، ولهذا نجد بعض المفكرين يذهبون إلى أن العولمة والعالمية تعني معنى واحداً وليس بينهما فرق. ولكن هذين المصطلحين يختلفان في المعنى عند تشومسكي. العالمية: انفتاح على العالم، واحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها وقيمها ومبادئها. فالعالمية إثراء للفكر وتبادل للمعرفة مع الاعتراف المتبادل بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية.

أما العولمة: فهي انسلاخ عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات الأمة وإلغاء شخصيتها وكيانها وذوبانها في الآخر. فالعولمة تنفذ من خلال رغبات الأفراد والجماعات بحيث تقضي على الخصوصية تدريجياً من غير صراع إيديولوجي. فهي تقوم على تكريس إيديولوجيا الفردية المستسلمة، وهو اعتقاد المرء في أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، فتقوم بإلغاء كل ما هو جماعي، ليبقى الإطار "العولمي" هو وحده الموجود. فهي تقوم بتكريس النزعة الأنانية وطمس الروح الجماعية، وتعمل على تكريس الحياد وهو التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية، وهي بهذا تقوم بوهم غياب الصراع الحضاري أي التطبيع والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري. وبالتالي يحدث فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، مما يفقد الهوية الثقافية من كل محتوى، فالعولمة عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية.

1- فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي العولمة العالمية والنظام العالمي العادل، ص 151.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية في فكر نعيم تشومسكي

ويحتوي على:

أولاً: الوضع الدولي الجديد.

ثانياً: المضامين الاقتصادية للوضع الدولي الجديد.

ثالثاً: العولمة الاقتصادية، رؤية تشومسكية.

كما أنه لا يستطيع إنسان مهما بلغ أن يقوم بكل ما تتطلبه حياته من أعمال... كأن يزرع ما يحتاجه ويصنع ما يحتاجه لكسائه ويصنع أثاث بيته ويبني هذا البيت... كذلك الدول لا تستطيع أن تقوم بتوفير كل ما تحتاجه شعوبها -أي الاكتفاء ذاتيا- رغم شيوع بعض المحاولات قديما... لكنها فشلت جميعا وثبت عجزها واحتياجها بل والتجاؤها إلى دول أخرى لمبادلتها أو بيعها ما تحتاجه... ومن هنا كان الاقتصاد الدولي ضرورة والتبادل الدولي ضرورة، فكل دولة مواردها مهما تعددت واتسعت فهي محدودة بالقياس مع متطلبات واحتياجات شعوبها... فالصين مثلا رغم أنها تشبه قارة مساحة إلا أنها تكفل شعبا قوامه المليار ونصف المليار من البشر، وبالتالي فالاحتياج للغير وارد والتبادل الاقتصادي ضرورة.

وتزداد أهمية التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية في الدول الصناعية ذات درجة التخصص الأعلى مثل سويسرا والنمسا، ونسبة صادراتها إلى الناتج المحلي مرتفعة وكذلك نسبة وارداتها إلى الناتج المحلي، بينما تكون الأهمية نفسها أقل في الدول الكبيرة كالولايات المتحدة، وتزداد هذه الأهمية في الدول النامية لاحتياجها إلى مستلزمات الإنتاج، ولقصور استغلالها لمواردها مما يجعل استيرادها لكل ذلك وللتكنولوجيا الأجنبية ضرورة، وتشكل نسبة كبيرة إلى الناتج المحلي... وكذلك تصبح صادراتها ضرورية لتنشيط إنتاجها وإيجاد فرص عمل جديدة... رغم أنها تواجه صعوبات تتمثل في:

- وجود حواجز اقتصادية بين الدول مثل الضرائب الجمركية والقيود التجارية.
- اختلاف النقود ومشكلة الصرف الأجنبي، إذ أن عملات الدول النامية غير قابلة للتحويل ولا تلقى القبول في الدول المتقدمة.
- اختلاف الظروف والسياسات.
- عوائق الجغرافيا الطبيعية.

ولكل ما سبق ظهرت مفاهيم: الاتفاقات الثنائية - الاتحادات الاقتصادية - التكتلات الاقتصادية - الاتحادات المالية - صناديق الدعم - صناديق النقد - العولمة الاقتصادية. فماذا نعني بهذه الأخيرة وما هي خصائصها وفيما تتجسد في فكر نعوم تشومسكي؟

أولاً: الوضع الدولي الجديد:

1- عوامل ممهدة لتشكل الوضع الدولي الجديد: (الحرب الباردة)

يذكر نعوم تشومسكي في هذا الشأن «استناداً إلى وجهة النظر التقليدية، فقد كانت الحرب الباردة صراعاً بين قوتين عظميين، تسبب بها العدوان السوفييتي، حيث حاولنا احتواء الاتحاد السوفييتي وحماية العالم منه، وإذا كانت وجهة النظر هذه عقيدة دينية، فلسنا بحاجة إلى بحثها، وإن كانت النية منها إلقاء بعض الضوء على التاريخ، فإننا نستطيع بسهولة وضعها موضع الاختبار».⁽¹⁾ إذ صاحب الحربين الكونيتين سيادة تيارين متصارعين للفكر الاقتصادي قدر لهما أن يسيرا دولاب التاريخ البشري، وكان الصراع في مطلع فكرنا حول الملكية والتنظير لها، إلا أن هذا الصراع تطور إلى صراع عسكري واقتصادي كانت السيادة هي مداره مهما تنوعت تسمياتها وكنياتها، أحدهما هو التيار المشاعي الذي استمد مقولاته من المشاعية القديمة التي تجسدت في أطروحات ماركس الجدلية التي اشتهرت بنقدها للاقتصاد السياسي الكلاسيكي كما جاء في رأس المال خاصة فائض القيمة الذي يحصل عليه المالك دون جهد، فالمالك حسب مقولة آدم سميث يحب أن يحصد حيث يبذر.

والتيار الآخر حيازي لا يأبه كثيراً للتاريخ وقوانين سيره، انتهت به أرثوذكسيته الاقتصادية إلى اعتناق مبدأ النشاط التجاري الحر ومحاربة التخطيط المركزي الذي يوصم به وصيفه المشاعي مركزاً على سلوك الفرد الاقتصادي ويدعي كلا من التيارين أنه الترياق النافع لأمراض الآخر حيث يقول تشومسكي: «فالحرب الباردة إذا كانت نوعاً من الترتيب الضمني بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أدارت بموجبه الولايات المتحدة حروبها ضد العالم الثالث وسيطرت على حلفائها في أوروبا، في الوقت الذي حافظ فيه الاتحاد السوفييتي بالقبضة الحديدية على إمبراطوريته الداخلية وعلى حليفاته في أوروبا الشرقية، حيث كان كل طرف يستخدم الآخر لتبرير الكبت والعنف في مجالاته الخاصة به».⁽²⁾

1- نعوم تشومسكي، ما الذي يريده العم سام حقاً، ترجمة موسى برهوم، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1993، ص 94.

2- المصدر نفسه، ص 95.

ويضيف في موضع آخر: «على الرغم من أن القوتين الدوليتين في زمن الحرب الباردة كانتا على طرفي نقيض بشأن القضايا المعاصرة المرتبطة بالحرية الداخلية والديمقراطية، فإنهما اشتركتا في قوة السلطة المحلية عند تعاملهما مع قضية السيطرة على شعبيهما»⁽¹⁾.

فالاشتراكية ابتدعت كعلاج لأمراض الرأسمالية في اللامساواة والبطالة، والمظالم الاجتماعية التي صاحبت الثورة الصناعية التي رسخت الملكية الخاصة، «واستشرى من ثم بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي وازدادت حدة الأزمات نتيجة لتركيز رأس المال في طبقة البرجوازية تاركة فجوة واسعة ما بين قوى الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية والإنسانية أثناء عملية الإنتاج»⁽²⁾ مما أدى بماركس إلى القول بحتمية انقضائها لتحل محلها الاشتراكية كما حلت من قبل «البرجوازية إبان ثورتها محل الإقطاع»⁽³⁾ بالدعوة إلى الحريات الفردية وفي مقدمتها حرية العمل الذي دعت إليه التنويرية الأوروبية في إنجلترا ثم فرنسا في القرن الثامن عشر.

كما أن الحيازية ترى بدورها أنها قد جاءت من أجل إزالة القيود والعقبات التي نشرها التخطيط المركزي المشاعي «وإزالة البؤس البروليتاري الذي واكب النظرية المشاعية خاصة في القرن التاسع عشر»⁽⁴⁾.

وهكذا يرى كل منهما أنه يقدم الحل للمشكل الاقتصادي الذي يعاني منه بنو البشر أنهما الطبقتان اللتان تحملان مهمة تقييم حركة الوعي البرجوازية والبروليتارية هما الطبقتان النقيتان الوحيدتان في المجتمع.

أما باقي الشعوب والتيارات إذا كان هناك شعوب والتيارات فعليها الأخذ بنظرية المحاكاة التي تطورت خلال التاريخ من تبعية سياسية إلى تبعية اقتصادية أنتجتا عوالم ومصطلحات وعلوم كالعالمالثنية ودول الهامش ودول الأطراف ودول الجنوب وغيرها من تلك المصطلحات التي يعج بها قاموس العولمة بشقيه المشاعي الذي تخلف في منتصف

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، منتدى مكتبة الإسكندرية، القاهرة، دط، دت، ص 10.

2- أمين جلال، الماركسية، مكتبة سعد الدين وهبة، القاهرة، دط، 1970م، ص 59.

3- لآنجه أوسكار، الاقتصاد السياسي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، دط، دت، ص 29.

4- المرجع نفسه، ص 150.

رحلة السيادة والحيازي المنتصر كما يدعي، وكان هذا العالم المخترع والمبتكر هو طاولة الرهان ما بين الطائفتين النقيتين ومجال سيطرتهم من منظور إيديولوجي وسياسي واقتصادي وسجل التسابق بينهما انخفاضاً وارتفاعاً في حرارته جرياً وراء اقتسام هذه الفطيرة.

هذا ويحدد لنا تشومسكي مراحل الحرب الباردة في مرحلتين أساسيتين لكل منهما خصائصها: الأولى يعتبرها تشومسكي تمتد من الثورة البلشفية إلى الحرب العالمية الثانية، بينما الثانية فهي فترة تجديد الصراع ويحددها من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي.

فعلى الجانب السوفييتي، شهد هذا الأخير في المرحلة الأولى تدميراً كلياً في التوجهات الاشتراكية الأولية ونشوء الدولة الشمولية تحت حكم ستالين. ولقد وصف السوفييت نظامهم بأنه المثالي في ديمقراطيته واشتراكيته، وقد «تمكنت الدعاية الغربية، بسطوة تأثيرها وانتشارها العالمي، من إرساء مجموعة من المفاهيم العامة حول الخطاب الأيديولوجي، وهيمنت حتى على خطاب اليسار. فسرعان ما تم تهميش النقد الذي كان قد وجه إلى البلاشفة لتقويضهم الأسس الاشتراكية، وصار سقوط الشيوعية بالنسبة للاشتراكيين يوماً سعيداً، لأن سقوطها سيسقط حاجزاً آخر أمام الاشتراكية الحقة».⁽¹⁾

ويؤكد تشومسكي بأنه خلال هذه المرحلة لم تكن الجرائم السوفييتية من الأهمية لتشغل بال الدول الغربية، إذ أن الولايات المتحدة وشركاءها تغاضوا ببساطة عن جرائم السوفييت مادامت لم تمس مصالحهم بسوء. فقد دافع روزفلت عن خطة ستالين تجاه دول البلطيق وفنلندا وعن زحزحة حدود بولندا نحو الغرب، كما أن تشرشل أنهى خطاباً لستالين بتوقيع "صديقك ورفيق السلاح".⁽²⁾

ويؤكد تشومسكي على ذلك بالقول «وفي اللقاء الذي جمع الثلاثة الكبار في يالطا، أثنى تشرشل على ستالين بوصفه رجلاً عظيماً بلغت شهرته آفاق روسيا والعالم، كما تحت بحرارة عن الصداقة والمودة التي تجمعها بالطاغية مصاص الدماء. وفي ذلك يقول تشرشل: ألمي كبير في الرئيس اللامع روزفلت وفي الماريشال ستالين، فمعهما سنحقق النصر

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ص 56.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لتحقيق السلام بعد أن فرغنا من قهر العدو، وهو ما سيقودنا إلى القضاء على الفقر والقهر والفوضى والاضطراب والظلم»⁽¹⁾.

كما أنه لم تكن بالمثل جرائم ستالين محل اهتمام الرئيس ترومان على الرغم من عديد النماذج من الجرائم والتعذيب التي قام بها لكن الجريمة التي لا تغتفر للولايات المتحدة هي العصيان⁽²⁾.

أما المرحلة الثانية من وقائع الحرب الباردة والتي حدد بدايتها نعوم تشومسكي من عام 1945م، فقد انحصرت أحداثها الأساسية في تدخل موسكو المتكرر في الدول التابعة لها في أوربا الشرقية إضافة إلى أفغانستان، بالإضافة إلى مد اليد السوفييتية بالعون للدول التي وقعت ضحية الهجوم الأمريكي في أمريكا اللاتينية⁽³⁾.

هذا على الجانب السوفييتي، أما على الجانب الأمريكي فعلى الرغم من أنه لم تكن هناك قوة دولية مهيمنة في المرحلة الأولى إلا أن الولايات المتحدة نظرت إلى الثورة البلشفية كتهديد كبير حيث يقول تشومسكي: «وبحسب كلمات رئيس شعبة أوربا الشرقية في وزارة الخارجية الأمريكية فإن العقبة الأساسية التي تواجهنا مع الاتحاد السوفييتي تكمن في الأهداف الثورية التي يسعى زعماءه لممارستها على مستوى العالم. ولم يكن يقصد بهذه الممارسات عمليات العدوان، بل كان المقصود هو عرقلة المخططات الغربية التي بحد ذاتها تعتبر مساوية للعدوان»⁽⁴⁾.

وهكذا، فإن ظهور البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الأولى أدى به أن يكون منافسا للنظام الرأسمالي الذي ظل مهيمنًا على الاقتصاد العالمي وقد ساعد على هذا زيادة أهمية المجتمعات في بناء الاشتراكية كما أن المنظومة الاشتراكية قدر لها اختراق الرأسمالية نفسها بظهور حلفاء للماركسية يرجعون إلى تنظيمات نقابية في إنجلترا في القرن الرابع عشر وألمانيا في القرن التاسع عشر وأمريكا متمثلة في اتحاد العمال في 1886م والتي اتخذت طابعا نقابيا. حيث يقول تشومسكي: «لقد كان العمال دوما

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، (مصدر السابق)، ص ص 56، 57.

2- المصدر نفسه، ص 57.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4- المصدر نفسه، ص 59.

مشكلة، لأنهم كانوا مؤثرين للغاية عبر الاتحادات العمالية بما يهدد استقرار النظام».⁽¹⁾ وبالتالي فقد فجر الشيوعيون مشكلة أنهم يحظون بثقة الشعب بفضل اتحادهم على المستوى الشخصي، وبفضل سجلهم المناهض للفاشية، وكذلك لأن الحزب الشيوعي حزب جماهير حقيقي هدفه الأساسي تحسين الأحوال المادية للعمال.⁽²⁾

إن العلاقة بين الاشتراكية الألمانية والحركة البروليتارية في فرنسا وإنجلترا هي نفس العلاقة التي بين الليبرالية الرأسمالية التي كانت قائمة منذ ذلك الحين وحركة البرجوازية الفرنسية الإنجليزية.⁽³⁾ إلا أن الطريق نحو العالمية المشاعية لم يكن بلا عوائق. الأمر الذي مكن المنظومة الرأسمالية من فرض سيطرتها على الاقتصاد العالمي. وقد سهل هذا خلوها من الطرح التاريخي والأيدولوجي، ذلك الذي سمح لها بالتذبذب في حركة مفهوم الدولة التي كثيرا ما تتدخل لمعالجة أزماتها المتعددة بحجة محاربة الاقتصاد المشاعي، الأمر الذي دفع بها إلى الانتقال من طور الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية دونما استئذان من التاريخ، الذي لا تأبه به كثيرا. فقد كانت الغالبية العظمى من مؤسساتها تأخذ بنظام المنافسة، وهكذا فتح السوق أبوابه صغيرة الحجم. وحين انبهر بها الاقتصاديون انتقلت إلى منافسة احتكارية كما يشير تشمبرلين، حيث جرى تركيز الإنتاج ورأس المال وبرزت إلى الوجود مشروعات إنتاج ومؤسسات كبيرة منظمة له، ساعدت كثيرا على توسيع أبواب السوق عدو الاحتكار من ناحية، ومن ناحية أخرى خدمت مصالح الطبقة الرأسمالية وفي مقدمتها مصالح مجموعة رأسمالية بعينها، كل هذا جعل نصيبها من العالمية أكثر من المنظومة المشاعية، ووجدت في مؤسسات الاحتكار بعد تجاوز الأرتوذكسية الكلاسيكية الحديثة بديلا وسيطا عن التاريخ، ونقصد به تاريخ «المؤسسات الرأسمالية القديمة أو الكارتيلات والتروستات».⁽⁴⁾ وهي الأصول الأولى لمؤسسات العولمة الاقتصادية التي تشهد اتفاقيات وكرتيلات وترستات أكبر تلبي حاجة العصر وحاجة العولمة الاقتصادية.

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ص 62.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- كارل ماركس، فريديريك انجلز، الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، دط، 1976م، ص 497.

4- لانجه أوسكار، الاقتصاد السياسي، ص 139.

ومع أن الطريق كان مهياً لمنافسة أقوى من قبل المنظومة المشاعية فقد أرهقت أزمات العشرينيات وكساد الثلاثينيات الرأسمالية حتى كاد يختفي من الوجود نشاطها وكذلك التردي العسكري بدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، وسبق ذلك تأثير الثورة البلشفية الشديد في وسط أوروبا، فقد فصل لينين ملامح الفلسفة الاقتصادية الاشتراكية تلك التي «أحجم عن الدخول في تفاصيلها ماركس وإنجلز حتى لا يكونا أقرب إلى الخيالية»⁽¹⁾ وأصبح التنظير منذ الحرب العالمية الأولى علمياً ليمارس بدوره عالميته التي انطلقت من أضعف حلقات النظام الرأسمالي على فرضية نضوج شروط انقلاب النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية التي قامت في روسيا لا ألمانيا كما تنبأ ماركس، «لتأخذ البروليتاريا طابعا عالمياً لتقف تماماً بإزاء الإمبريالية العالمية، فليبين الذي صور آراء ماركس في الصراع الطبقي الذي طور المفهوم الأيديولوجي للبروليتاريا بعد أن كان مع ماركس تعبيراً اقتصادياً محضاً محدداً بتلك الرؤية الماركسية للبروليتاريا الرثة التي وجدت مع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة»⁽²⁾ والتي أفقرها السوق فقد كانت تتعرض لمزيد من الإفقار، وقد كانت الانتصارات التي حققتها تبدو محدودة مشروطة بقوة السوق الرأسمالي التي قيدت قدرة العمال على مقاومة تحكم البرجوازية. إنه الدور العالمي لهذه الطبقة الذي وُضح مع جورج لوكاش أكثر من ماركس بصفقتها «الطبقة التي بمقدورها استيعاب مسار التغيير الاجتماعي»⁽³⁾ إلا أن الماركسية التي فقدت أرضيتها في السبعينيات كقوام للمجتمعات واكتفت بها الصين والاتحاد السوفييتي وبعض مثقفي العالم أعطت زخماً للنظام الآخر الذي أسس حلف شمال الأطلسي وقام بتسليح ألمانيا واليابان ومد العون لتركيا واليونان ليتمكن من محاصرة الدب السوفييتي والتنين الصيني اللذين كانا ينافسانه في غزو العالم، وأفسحت المجال من ثم لمنظوماته لفرض أوامرها على العالم الآخر، فالتكنولوجيا مكنت من ترسيخ مفهوم التبعية الاقتصادية التي مكنت رأس المال الجبان من تقسيم العالم إلى شمال-جنوب.

فالمنظومة المشاعية لا تقل مسؤولية عن تغلغل العولمة الاقتصادية وهي التي تربت في كنف الرأسمالية إبان ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وهو عصرها

1- المرجع نفسه، ص 44.

2- ثورو لستر، مستقبل الرأسمالية "كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد"، ترجمة عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، دط، 1998م، ص 43، 44.

3- أرندت حنة، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقى، بيروت، دط، 1993م، ص 250.

الذهبي، وقد امتطت بطابعها السوفييتي صهوة العالمية «بعد أن أنتج لينين أول أنواع اللارأسمالية في العالم»⁽¹⁾ لتوفر للصفوة التكنوقراطية في أوائل الستينيات تعليماً علمياً أكثر منه أيديولوجياً، دعم ذلك التكافؤ العسكري للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين ليؤجج الصراع السياسي والاقتصادي ما بين المنظومتين.

إن الكفاءة الإنتاجية التي اعتادت المنظومة الرأسمالية على التوشح بها والتي يرجعها البعض ممن اعتادوا تقريظ هذه المنظومة إلى تلك المرونة التي تتصف بها خاصة مرونة «رأس المال ومقدرته على الحركة السريعة وفي التنقل غير المقيد»⁽²⁾، هي في حقيقة الأمر جزء من نكسة المنظومة المشاعية أكثر منها ميزة للمنظومة الحيازية التي لم تتبن أيديولوجيتها مع منظورها الاقتصادي، فدكتاتورية الطبقة العاملة هي في حقيقتها ديكتاتورية الحزب الواحد التي ترسخت مع «اللينينية أيديولوجياً من لا طبقة لهم»⁽³⁾ وتروتسكي، وستالين الذي رفض مشروع مارشال لإعادة تعمير روسيا أسوة بأوروبا حتى لا يتحالف مع السوق الأمريكية والذي كان يعتقد اعتقاداً صادقاً بأن «أثمن الكنوز لدى الاتحاد السوفييتي لم تكن ثرواته وطاقته الهائلة على الإنتاج التي توفرها أعداد الأيدي العاملة إنما كانت ماثلة في كوادرات الحزب»⁽⁴⁾ ذلك أن طموحها الأيديولوجي الذي شكل مشروع عالميتها اصطدم مع الورقة الاقتصادية التي لم يقدر خطورتها الحقيقية سادة الكريملن «الذين حملهم بل وارن مسؤولية الانحراف عن الماركسية الصحيحة»⁽⁵⁾، والذين فاتهم أن الفوضى تكمن في منتصف الطريق ما بين التخطيط المركزي والسوق «وأن التحول من اقتصاد شيوعي إلى اقتصاد سوق يتطلب تحولاً في السلطة»⁽⁶⁾.

وها هم حفارو القبور الذين أعدهم ماركس في البيان الشيوعي لحفر قبر للبرجوازية حفرها بدلاً منه قبرا جماعياً للنص الماركسي الاقتصادي بعد أن سقط في منتصف الطريق.

1- نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية "الولايات المتحدة والديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998م، ص 69.

2- مرسي فواد، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 147، ص 117.

3- بلاميناز جون، الأيديولوجية "مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي"، ترجمة إسماعيل علي سعد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1990م، ص 170.

4- أرندت حنة، أسس التوتاليتارية، ص 176، 177.

5- أمين سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1992م، ص 62.

6- ثورو، لستر، المتناطحون "المعركة الاقتصادية بين اليابان وأوروبا وأمريكا"، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط2، 1995م، ص 91.

وهكذا نستنتج مع نعوم تشومسكي، بأن مراجعة وقائع الحرب الباردة توصلنا إلى نتيجة مبدئية مفادها أن البلاشفة أقاموا في وطنهم نظاما عسكريا شموليا ديكتاتوريا بلغ ذروة أعماله الإجرامية في ثلاثينيات القرن العشرين، أما في الخارج فقد ساعدوا في نشر الشيوعية والحرية في المرحلة الأولى من الحرب الباردة، بينما قاموا، بشكل وحشي في أغلب الأحوال، بقمع الشعوب التي كانت تابعة لها في المرحلة الثانية من هذه الحرب، مع غزو أفغانستان وممارسة دور القوة الدولية الكبرى في بقية أنحاء العالم.⁽¹⁾

2- تشكل الوضع الدولي الجديد وبروز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية:

يقول نعوم تشومسكي في كتابه "النظام العالمي القديم والنظام العالمي الجديد": «بوسعنا اعتبار سقوط حائط برلين في نوفمبر 1989م النهاية الرمزية لحقبة في العلاقات الدولية وقعت فيها أحداث جسام تحت ظلال الحرب الباردة المشؤومة، بتهديدها المستمر من الرعب النووي. لم تكن الصورة النمطية زائفة، وإن كانت جزئية ومسيئة للفهم».⁽²⁾ بمعنى أن الانهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي في عام 1989 أدى إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة تغيرت فيها معالمه وتعدلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث يقول تشومسكي: «حين شارفت الحرب الباردة نهايتها، توالى النداءات بنظام عالمي جديد. وقد جاءت تلك المطالب بأشكال متنوعة. وكان أول حديث في هذا الشأن قد ضمه تقرير نشرته لجنة الجنوب غير الحكومية برئاسة يوليوس نيرير، وكان أعضاؤها اقتصاديون بارزون من العالم الثالث ومخططون حكوميون ورجال دين، وغيرهم».⁽³⁾ ويضيف قائلا: «وفي دراسة لهذه اللجنة في عام 1990م تمت مراجعة التقارب الحديث في العلاقات بين الشمال والجنوب، والذي بلغ ذروته حين أخفقت الرأسمالية في المستعمرات التقليدية للدول الغربية في الثمانينات، وباستثناء الفضاء الياباني في آسيا الشرقية -حيث سلطة الدولة من القوة الكافية بحيث تمكنها من السيطرة على قوة العمل وعلى رأس المال أيضا- فإن اقتصاديات دول الجنوب في هذا المجال كانت منعزلة تماما عن التدهور الذي أصاب السوق».⁽⁴⁾

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ص 63.

2- المصدر نفسه، ص 5.

3- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ص 5.

4- المصدر نفسه، ص 9، 10.

وهكذا فإن العالم الثالث وهو الجنوب الفقير يطالب بما يتلاءم ومصالحه في إرساء الحد الأدنى من الرخاء والسلم والعدالة في العلاقات الدولية حيث يقول تشومسكي «لقد لاحظت لجنة الجنوب أن هناك اتجاهات للاهتمام بالعالم الثالث من قبل الدول الغربية منذ السبعينيات، والتي حركتها بقوة الاهتمامات الغربية المتزايدة بأهمية الجنوب بعد ارتفاع أسعار النفط في عام 1973م»⁽¹⁾ وحين انتهت مشكلة أسعار النفط واستعادت التجارة سابق عهدها من مكاسب طويلة المدى لصالح الدول الصناعية، فقدت القوى الصناعية المركزية اهتمامها بالجنوب وعادت إلى شكل جديد من الاستعمار الحديث وزادت من احتكارها للاقتصاد العالمي وتقويض العناصر الديمقراطية في الأمم المتحدة، واستمرت في ترحيل الجنوب إلى الطبقة الدنيا، ولعل هذا هو المسار الطبيعي للأحداث أخذاً في الاعتبار طبيعة العلاقات بين القوي والضعيف وفلسفة ممارسة هذه العلاقات. وحين راجعت لجنة الجنوب الحالة المأساوية للدول الخاضعة للتأثير الغربي، نادت بـ "نظام عالمي جديد" قادر على الاستجابة لـ سعي الجنوب نحو العدل والمساواة والديمقراطية في المجتمع الدولي. بمعنى أن اختفاء الاتحاد السوفييتي وانهيار النظام ثنائي القطبية أدى إلى تفرد الولايات المتحدة بالقدرة على السيطرة والتأثير وتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة.

إذن جاء الوضع الدولي الجديد بمجرد أن حدث تغير في هيكلية الوضع الدولي السابق، وهذا بتغير ترتيب عناصر القوة، فعندما تراجعت القوة العسكرية وتبوءت القوة الاقتصادية المكانة الأولى، تراجع الاتحاد السوفييتي وانهار، وهي إشارة لبداية وضع دولي جديد تتصوره الو.م.أ وحلفاؤها الغربيون أنه يمثل فرصة لمزيد من الثراء والهيمنة على العالم. وقد عبر عن ذلك تشومسكي بقوله: «فالغرب تحكمه رؤية أخرى مغايرة، عبر عنها بوضوح ونستون تشرشل في حديثه المبكر عن نظام عالمي جديد، كان يرتب له في أعقاب الحرب العالمية الثانية بقوله: "يجب أن تؤمن حكومة للعالم تعبر عن الأمم التي لا ترجو لنفسها شيئاً أكثر مما بحوزتها. فلو أن حكومة العالم كانت في أيدي شعوب جائعة سيكون

الخطر دوماً محدقاً. وليس لدى أي منا دوافع للسعي لشيء أكثر مما نملكه. يجب أن يتم الحفاظ على السلام من قبل شعوب تعيش على طريقتها دون أن تكون لديها مطامع في الآخرين. إن قوتنا تضعنا فوق الجميع. فنحن أشبه برجال أغنياء يعيشون آمنين في مساكنهم»⁽¹⁾.

وهكذا فإن الأكثر غنى في العالم يحاولون بناء وضع دولي يحتلون فيه المكانة اللائقة بإمكانياتهم وقدراتهم وتطلعاتهم، وخاصة الاقتصادية والعسكرية، مثل أوروبا الباحثة عن احترام هويتها واستقلالها، والو.م.أ التي ترى حسب ما ذهب إليه رئيسها الأسبق ريتشارد نيكسون: بأن السلام والحرية لا يمكن أن يستمررا في العالم بدون دور دولي رئيسي للو.م.أ في تحمل مسؤولياتها فإن الغرب سيكون هو الخاسر، وسيصبح العالم أكثر قسوة وأكثر تعرضاً للخطر في القرن القادم»⁽²⁾. ويقول في موضع آخر: «ليس هناك فرصة لأن يبقى السلام والحرية على قيد الحياة دون الو.م.أ وسينبلج فجر القرن الحادي والعشرين على عصر جديد من الهمجية على مستوى عالمي دون الو.م.أ»⁽³⁾.

وطالما نتحدث عن التطورات التي طرأت على توجهات النظام العالمي في أواخر الثمانينات واستمرت خلال التسعينات فإن هذه التطورات ليست فروعاً بلا جذور ولم تحدث فقط من جراء انهيار النظام الشيوعي، ولكنها أيضاً نتاج التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينات على وجه الخصوص، والتي تمثلت في انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة تحت الضغوط التي تعرضت لها الولايات المتحدة في أوائل السبعينات من الحلفاء خاصة فرنسا لرفضها الاحتفاظ بالدولار عندما أغلق الرئيس الأمريكي نيكسون نافذة الذهب وأنهى نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، وطبق بدلاً منه نظام تعويم أسعار الصرف الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر صندوق النقد الولي في جامايكا في عام 1976م.

أثرت السياسة الداخلية للولايات المتحدة في النظام العالمي بشكل كبير، وبنهاية عام 1971م تحولت أمريكا بسبب حرب فيتنام من دائن إلى مدين، بالإضافة إلى عدة عوامل

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ص 14.

2- ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 4، 1996م، ص ص 28، 30.

3- ريتشارد نيكسون، السلام الحقيقي، ترجمة رياض الطباع، دمشق، درا طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1، 1985، ص 15.

أخرى تسببت في هذا الدين مثل الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة والتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية التي أدت إلى تقليص قدرة الدول المتقدمة على الإبقاء على معدل نمو اقتصادي كاف لاستمرار توليد فرص العمل وتنفيذ البرامج الاجتماعية التي بدأت في الخمسينات والستينات.

وكان لأزمة البترول في السبعينات أثرها البالغ في تقشي حالة من التضخم ثم من الكساد التضخمي في الدول المتقدمة، وتدهور الإنتاجية والكفاءة بالإضافة إلى التزايد النسبي للقدرة التنافسية لعدد من الاقتصاديات المتوجهة حديثاً نحو التصنيع، وتزايد نطاق وحجم المنافسة، الأمر الذي عزز من توجهات الدول نحو التكتل الاقتصادي وتكريس مزيد من الحماية ضد الدول خارج نطاق التكتل، مما أصاب الاقتصاد العالمي بحالة من الكساد والتراجع استوجبت إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي.

ولقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن حدوث تغيير جذري في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، حيث كانت السياسة من قبل مشغولة باحتواء الأيديولوجيا المعادية وكان تماسك التحالف الغربي بمثابة ضرورة سياسية لا غنى عنها لتحقيق ذلك الهدف، بينما ارتكز التطور في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بشكل كبير على الجغرافيا السياسية.

في هذا السياق أصبحت الولايات المتحدة محور التفاعل الاقتصادي العالمي نظراً لحجمها وزعامتها مما أكسب جغرافيا تدفق التجارة بين مختلف الدول أنماطاً تختلف عما كان سيصبح عليه الأمر إذا ما سمح للتجارة بين الجيران أن تنمو بشكل طبيعي، فاقترصرت مثلاً التجارة البينية الأوروبية على غرب أوروبا فقط بينما ركزت تجارة آسيا الخارجية على الولايات المتحدة بدلاً من أسواق دول الإقليم، أي أن مفهوم التقارب كان مفهوماً سياسياً أكثر منه جغرافياً.

وهكذا تحقق المزيد من النمو للعلاقات الطبيعية بين مختلف الدول، وبدأت القيود السياسية على التجارة في التلاشي، وبرزت توجهات جديدة مثل التوجه نحو الإقليمية الذي يعزز في جوهره العودة للجغرافيا وليس السياسة كمحدد رئيسي لتدفق التجارة بين الدول، وأصبح بالتالي الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظاهرة عالمية وليس فقط مجرد شعار فارغ من المضمون.

وعليه أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة اقتصادياً حيث يقر نعوم تشومسكي:

«من الواضح أن العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أخرى يعود إلى أصول التاريخ الأمريكي، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة نقطة التحول. لذا دعونا نبدأ من هناك. في الوقت الذي ضعف فيه منافسونا كثيرا أو حطموا كلية بواسطة الحرب فإن الولايات المتحدة انتفعت كثيرا منها ولم تهاجم حدودنا القومية مطلقا، كما تضاعف إنتاجنا أكثر من ثلاث مرات عما كان عليه».(1)

بمعنى أنه «حتى قبل الحرب كانت الولايات المتحدة الأمة الصناعية الرائدة كما كانت كذلك منذ بداية القرن العشرين، والآن لدينا بالفعل 50% من ثروة العالم، كما نسيطر على كلتا جهتي المحيطين، ولم يشهد تاريخ العالم قوة سيطرت بمفردها على العالم كما نسيطر نحن، كما لم يشهد تاريخ العالم أمنا منتشرا بهذا الشكل».(2) انطلاقا من كل هذه المعطيات راح الباحثون المتأثرون بالنظرة الأمريكية إلى حد التأكيد على أمركة النظام الدولي الجديد، بل ويذهب البعض منهم إلى حد المبالغة بالقول بأن: القرن العشرين كان قرنا أمريكيا وسيكون القرن الواحد والعشرون كذلك قرنا أمريكيا.(3)

وقد توصل هؤلاء الباحثون إلى هذه القناعة بعد اعترافهم بالقوة العالمية الواحدة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أنها القوة الوحيدة التي تستحوذ على كل عناصر ومقومات القوة في شتى مجالات الحياة المتنوعة العسكرية الاقتصادية التكنولوجية الدبلوماسية والحضارية، حيث يقول نعوم تشومسكي: «إن الناس الذين يحددون السياسة الأمريكية كانوا على دراية جيدة بأن الولايات المتحدة ستبرز من الحرب العالمية الثانية كقوة أولى عظمى في التاريخ، وفي خلال الحرب وما بعدها كانوا يخططون بشكل جيد كيف يشكلون العالم بعد الحرب. وبما أن هذا المجتمع مفتوح فإننا نستطيع قراءة خططهم التي كانت صريحة وواضحة».(4)

أي أن «المخططين الأمريكيين -من أولئك العاملين في وزارة الخارجية حتى أولئك العاملين في مجلس العلاقات الخارجية (وهو القناة الرئيسية التي يؤثر بواسطتها كبار رجال

1- نعوم تشومسكي، ما الذي يريده العم سام حقا، ص 9.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- نقلا عن السيد أمين شلبي من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1995م، ص 180.

4- نعوم تشومسكي، ما الذي يريده العم سام حقا، ص 9.

الأعمال على السياسة الخارجية)- اتفقوا على الإبقاء على هيمنة الولايات المتحدة لكن كان هناك تعدد في الآراء حول الطريقة التي يتم بها التنفيذ»⁽¹⁾.

ومن بين الذين يؤكدون على فرضية الأحادية القطبية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية نجد العديد من الباحثين الأمريكيين وصناع القرار في البيت الأبيض وعلى رأسهم زبيغنييف، بريجنسكي، فرنسيس فوكوياما، صامويل هنتغتون، وشارلز كران ثامر. ففي هذا الصدد يقول بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق في وصفه للمرحلة الجديدة: إن أفول نجم الاتحاد السوفييتي معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية. إن أوروبا ستكون في أحسن الأحوال قوة اقتصادية ولو أن توسعها نحو الشرق يؤخر اندماجها وتوحيدها بعض الشيء. ولن تتحول اليابان إلى قوة عسكرية-سياسية إلا بعد مضي بعض الوقت، وهكذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الوحيدة.⁽²⁾

يؤكد بريجنسكي في هذه المقولة على الشكل الأحادي القطبية للنظام الدولي الجديد بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لكونها القوة الوحيدة التي تملك كل عناصر ومقومات القوة خلافا للقوى الأخرى المنافسة لها ممثلة في أوروبا واليابان اللتان هما قوتان اقتصاديتان حاليًا. فالولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن كونها قوة اقتصادية فهي قوة عسكرية كذلك. وهي تعمل جاهدة لكي تظل القوة العسكرية الأساسية والرئيسية في العالم. وهو ما يؤكد الجنرال كولن باول الرئيس الأسبق لهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية وكاتب الدولة للخارجية في إدارة جورج بوش الابن في عهدها الأولى بقوله: «إنه في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على خفض الإنفاق العسكري وعدد الجنود وإغلاق بعض القواعد العسكرية فإنها ستظل تعمل في الوقت نفسه على الاحتفاظ بالتفوق العسكري الأمريكي الكامل بحيث تظل الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم، وأكثر الدول استعدادا لمواجهة المشاكل والتدخل لإنهاء الأزمات في ظل النظام العالمي الجديد... فلا بد وأن تبقى الولايات المتحدة القوة العسكرية الأساسية والرئيسية في العالم».⁽³⁾

1- المصدر نفسه، ص 10.

2- ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، دط، 1998م، ص 121.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بيد أن هناك تعدد في الآراء حول الطريقة التي يتم بها تنفيذ الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار تزعّمها للأحادية القطبية كقوة عظمى، وهذه الآراء يحددها نعوم تشومسكي كالتالي:

• الاتجاه المتصلب أو الصقور:

يقر تشومسكي بأن هناك وثائق كتلك الصادرة عن مجلس الأمن القومي سنة 1950م، والتي تسمى بمذكرة مجلس الأمن القومي 68، التي طورت وجهات نظر وزير الخارجية (دين اتشيسون) والتي كتبها بول نتزه (كان أحد المفاوضين لنزع السلاح في زمن ريغان)، وقد نادى الوثيقة إلى سياسة التقهقر التي سوف تزرع بذور الدمار داخل الاتحاد السوفييتي. بحيث «يكون بمقدورنا بعد ذلك التفاوض على تسوية حسب شروطنا مع الاتحاد السوفييتي أو أي ولاية تخلفه أو أية ولايات تخلفه»⁽¹⁾.

ثم يضيف بأن السياسات التي أوصى بها مجلس الأمن القومي 68 تتطلب التضحية والنظام في الولايات المتحدة، وبتعبير آخر فإن هذا يعني المصروفات العسكرية الضخمة والاقطاعات على الخدمات الاجتماعية. وسوف يكون ضروريا أيضا التغلب على الزيادة في التحمل التي تسمح بعدم رضا الشعب الأمريكي.

ثم يؤكد تشومسكي بأن هذه السياسات كانت في الحقيقة قد تم تطبيقها فعلا. ففي سنة 1949م تحول التجسس الأمريكي في أوروبا الشرقية إلى شبكة ترأسها رينهارد جوهلن الذي ترأس الاستخبارات العسكرية النازية على الجبهة الشرقية. وقد كانت هذه الشبكة إحدى أجزاء التحالف النازي الأمريكي الذي جند بسرعة العديد من أسوأ المجرمين وامتد نفوذ عملياته إلى أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى.

وقد شملت هذه العمليات جيشا سريا تحت إشراف الولايات المتحدة والنازيين كان مبتغاه التوريد بالعملاء وبالمواد العسكرية التموينية للجيش التي أسسها هتلر والتي كانت ما تزال تعمل في داخل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية في خلال أوائل الخمسينات.

• الاتجاه التحرري: (الحمام)

يعبر تشومسكي عن هذا الاتجاه بقوله: «يعتبر مجلس الأمن القومي 68 اتجاها

1- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقا، ص 10.

متطرفا، وعلينا أن نتذكر بأن السياسات لم تكن مجرد نظريات، إذ أن الكثير منها قد تم تنفيذه فعلا. دعونا الآن ننقلب إلى الاتجاه الآخر وهو اتجاه الحمائم، فقد كان جورج كينان قائد هذا الاتجاه دون شك، إذ ترأس دائرة التخطيط في وزارة الخارجية حتى سنة 1950م حيث تم تعيين نتره مكانه وأصبح هو مسؤولا عن شبكة جهلن، كان كينان أحد أذكى المخططين الأمريكيين وأسهلهم فهما، كما كان رمزا رئيسيا في تشكيل حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكتاباته رسم هام جدا لموقف الحمائم»⁽¹⁾ ويضيف تشومسكي قائلا: «وإذا أردت فهم الولايات المتحدة فعليك أن تنتظر إلى إحدى الوثائق وهي دراسة تخطيط السياسة 23 التي كتبها كينان لدائرة التخطيط في وزارة الخارجية سنة 1948م»⁽²⁾. ثم بعد ذلك يذكر لنا تشومسكي ما جاء في الوثيقة حيث يقول على لسان كينان: «نحن نمتلك 50% من ثروات العالم و6,3% فقط من سكانه... وفي هذه الحالة فنحن لا يمكننا أن نفشل لأن نكون موضع حسد ومقاومة... وكراهية. ومهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة اختراع نمط علاقات يسمح لنا في الحفاظ على موقف الشقاق هذا... ومن أجل تنفيذ هذه المهمة فلا بد لنا من أن نتخلى عن مشاعرنا ونتخلى عن أحلام يقظتنا، ويجب أن نركز انتباهنا على أي مكان له صلة بأهدافنا القومية المباشرة... يجب علينا أن نتوقف عن الحديث عن الغموض... والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى المعيشة وغرس الديمقراطية. ولن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي لا بد لنا أن نتعامل فيه بمفاهيم القوة بشكل مباشر. وفي حينها كلما قلت إعاقتنا بالشعارات المثالية كلما كان ذلك أفضل»⁽³⁾.

كانت وثيقة دراسة تخطيط السياسة 23 بالطبع وثيقة سرية للغاية. ومن أجل تهدئة الناس (العامة) فقد كان من الضروري الزعيق بالشعارات المثالية كما هو الحال والذي يجري بثبات الآن لكن هنا كان المخططون يحادثون بعضهم بعضا.

وفي الوقت ذاته وفي إحدى الاجتماعات التي ترأسها كينان سنة 1950م مع سفراء الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية وجه تعليماته بأن الاهتمام الأساسي للسياسة الخارجية يجب أن يكون حماية مواردنا الخام القادمة من دول أمريكا اللاتينية، لذا لا بد لنا

1- المصدر نفسه، ص ص 11، 12.

2- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقا، ص 12.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

من محاربة الاعتقاد الخطير الذي لاحظته مخابرات الولايات المتحدة بأنه ينتشر في دول أمريكا اللاتينية: وهو فكرة أن على الحكومة مسؤولية مباشرة لإسعاد الشعب.⁽¹⁾

ويسمي مخطوط الولايات المتحدة هذه الفكرة بالشيوعية، ومهما كانت وجهات نظر الناس الفعلية التي تتبناها. إذ قد يكونون جماعات تابعة للكنيسة أو مهما كانت، لكنهم إذا دعموا وجهة النظر هذه فإنهم شيوعيون.⁽²⁾

هذه النقطة واضحة أيضا في المستوى العام. مثلا ذكرت جماعة دراسة ذات مستوى عال سنة 1955م بأن التهديد الأساسي لقوى الشيوعيين هو في رفضهم تحقيق دور الخدمة، أي تنميط الاقتصاد الصناعي للغرب.

وقد استمر كينان في شرحه الوسائل التي يجب أن يستخدمها ضد الأعداء الذين يقعون فريسة لهذا الاعتقاد:

«قد يكون الجواب النهائي غير مفرح ولكن... يجب ألا نتردد أمام قمع الشرطة من قبل السلطة المحلية... وهذا ليس عارا ذلك لأن الشيوعيين أصلا خونة... ومن الأفضل أن يكون هناك حكما قويا في السلطة من أن تكون هناك حكومة متحررة أو كانت لطيفة ومتراخية ويخترقها الشيوعيون».⁽³⁾

ويعلق تشومسكي على هذه السياسات قائلا: «لم تبدأ مثل هذه السياسات مع الاتجاه التحرري ما بعد الحرب وعلى يدي كينان، إذ سبقه وزير خارجية الرئيس وودرو ولسون بثلاثين سنة حين أشار بأن المعنى العملي لعقيدة مونرو هي أن الولايات المتحدة تعتبر مصالحها الخاصة أن نزاهة الأمم الأمريكية الأخرى ما هو إلا حدث عابر وليس النهاية».⁽⁴⁾

وقد طبق ولسون تفكيره هذا بغزو هايتي وغزو جمهورية الدومينيكان حيث قتل مقاتلوه ودمروا وأنهوا النظام السياسي، وتركوا الشركات الأمريكية تتحكم في البلاد بثبات وجهاز المسرح لدكتاتوريات فاسدة ومستبدة.

1- المصدر نفسه، ص 13.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقا، ص 13.

4- المصدر نفسه، ص 13، 14.

ثانياً: المضامين الاقتصادية للوضع الدولي الجديد:

1- المنطقة العظمى والعالم ذو الثلاث جهات:

أ/ المنطقة العظمى:

يقر تشومسكي بأنه خلال الحرب العالمية الثانية طورت جماعات الدراسة التابعة لوزارة الخارجية والتابعة لمجلس العلاقات الخارجية خططا للعالم ما بعد الحرب فيما أسموه المنطقة العظمى لكي تخدم حاجات الاقتصاد الأمريكي.

وقد شملت المنطقة العظمى النصف الغربي من العالم، أي أوروبا الشرقية، والإمبراطورية البريطانية السابقة التي كانت في طريقها للانحلال، ومصادر الطاقة التي لا مثيل لها في الشرق الأوسط، التي كانت تمرر ذلك الوقت للولايات المتحدة الأمريكية حين قامت هذه الأخيرة بطرد حلفائها الفرنسيين والبريطانيين وبقيّة العالم الثالث والكرة الأرضية برمتها إن أمكن.

وقد تم تعيين وظيفة خاصة لكل جزء من النظام العالمي الجديد. وكان يجب إرشاد الدول الصناعية بورشات عمل كبرى كألمانيا واليابان، اللتين أظهرتا شجاعة ذاتية عظمى خلال الحرب، والآن سوف تعملان تحت إشراف الولايات المتحدة.

على العالم الثالث أن يحقق وظيفته الرئيسية كمصدر للمواد الخام وسوق للمجتمعات الرأسمالية الصناعية، وقد أتى هذا في مذكرة وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1949م، إذ كان لا بد من استغلالها (بكلمات كينان) من أجل إعادة بناء أوروبا واليابان (والمقصود هنا جنوب شرق آسيا وإفريقيا).⁽¹⁾

وهنا نجد روجيه غارودي هو الآخر يشير إلى سياسة أمريكا الخارجية اتجاه بقية دول العالم في كتابه الإرهاب الغربي، حيث يقول: «إن العنف الذي تمارسه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية إنما هو امتداد لما يمارس في الحياة داخليا. منذ عام 1898م أكد عضو مجلس الشيوخ السيناتور ألبرت جي بفريدج أن: التجارة الدولية يجب أن تستحوذ على النصيب الأعظم منها وأن نقوم بغزو البحار والسيطرة على التجارة البحرية من خلال تملك أسطول ضخم يتناسب مع قوتنا وطموحاتنا. فهناك مستعمرات كبيرة تحكم نفسها

ويمكنها أن تتغلب على مراكبنا، لذا يجب أن نضع نصب أعيننا ضرورة السيطرة على الطرق التجارية، وأن يرفرف علمنا على العديد من مناطق العالم من خلال وصول تجارتنا إلى هذه المناطق. يجب أن تصمم مؤسساتنا على وصول القانون الأمريكي والعلم الأمريكي والنظام الأمريكي والحضارة الأمريكية إلى هذه المناطق والطرق التجارية في العالم، وقد يكون ذلك بصورة دموية... وستكون نعمة الرب معنا حتى يصبح نجمنا ساطعا في أرجاء عديدة من العالم».⁽¹⁾

ويضيف على لسان ترومان قائلا: «وسيأتي وقت -حسبما قال ترومان- يستلزم علينا أن نحصل على العديد من الأشياء الطيبة من خارج الولايات المتحدة وخاصة الأشياء التي نحن في حاجة إليها... وسيمتد ذلك من سلفادور وحتى ليبيريا، التي سنذهب إليها لنبحث عن مناجم الحديد الرخيص الثمن اللازم لصناعة الصلب في بلادنا. كما أننا سنحصل على النحاس من الخارج لزيادة ما نملكه منه في أريزونا وأتاوا، لأننا لم نعد نحصل على هذا الذي تنتجه التشيلي، وسنحصل على القصدير من بوليفيا والكاولتشوك من إندونيسيا. من المفهوم طبعاً أنني أستطيع أن أطيل القائمة التي تشمل احتياجاتنا التي يمكن أن يزودنا بها العالم».⁽²⁾

ويذكر تشومسكي في هذا الشأن أن الدول التي وردت في القائمة تديرها حكومات أوليجارشية، أو تحت إدارة مباشرة موالية لواشنطن، حيث الشركات الأمريكية تلعب دوراً استراتيجياً على المستوى الاقتصادي والتمويلي، إذ تسيطر هذه الشركات الأمريكية بصورة كبيرة على الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

إذ قبل الحرب الكورية بقليل في عام 1950م تم تفصيل وثيقة تحدد الخط السياسي للولايات المتحدة، وهي المذكرة الدبلوماسية لمجلس الأمن القومي رقم 68 التي تم تحريرها بواسطة بول نيتز الذي خلف جورج كينان على رأس فريق سكرتارية الدولة للتخطيط.

وبعد تحطيم العراق تأكدت إرادة الهيمنة الدولية المغلفة برداء مذهب الكلية (الذي ينادي باحتقار التقاليد والرأي العام والأخلاق العامة ويتسم بالوقاحة وقلة الحياء والصفافة

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، تعريب عبد المسيح فلة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2004م، ج2، ص 36.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والتهكم)، وقد عبر عن ذلك وثيقتان صادرتان عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنجابون)، الأولى: كانت تحت إشراف ولفوويتس في عام 2002م وهو نائب وزير الدفاع، والثيقة الثانية: كانت تحت إشراف الأدميرال جيرميا نائب رئيس لجنة أركان القوات المسلحة الأمريكية، وتوضح المقاطع التالية السياسة الأمريكية: (1)

- أصبح النظام الدولي مستقرا بصفة نهائية بواسطة الولايات المتحدة التي أصبحت لديها المقدرة على أن تتحرك بصورة سريعة عندما تكون الظروف مناوئة لاتخاذ أي موقف جماعي على أرض الواقع.
- يجب علينا أن نتصرف بسرعة لكي نمنع ظهور نظام أمن أوروبي مستقل يمكن أن يهدد استقرار حلف شمال الأطلسي.
- ضرورة اندماج ألمانيا واليابان في نظام أمن جماعي تقوده الولايات المتحدة.
- إن إقناع الأنداد والمعارضين المحتملين يتطلب ضرورة لعب دور أكثر تعاضما...
- الوصول إلى وضع القوة العظمى الوحيدة يمكن أن يدوم من خلال بناء قوة عسكرية كافية، ولديها القدرة على الردع بغض النظر عن المفهوم، أو جماعة الأمم التي ستتصدى لتفوق وسيطرة وسيادة الولايات المتحدة. ويجب أن نأخذ في الحسبان مصالح الأمم الصناعية المتقدمة حتى يتم النيل من حماسها عند محاولاتها التصدي للقيادة الأمريكية، أو للبحث عن وضع النظام الذي أسسته الولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا موضع الشك. (*)

كل هذا -حسبهم- وفق المصير المبين أو القدر المكتوب على الولايات المتحدة الذي حدده الله مسبقا وقد أكد هذه الحقيقة كل رؤساء الولايات المتحدة.

لقد كرر الرئيس نيكسون فكرة الشعب المختار مثل سابقه: أن الله مع أمريكا وأن الله يريد لأمريكا أن تقود العالم. قام بنشرها -بعد تقاعده وتخليه عن لزوم التحفظ بحكم منصبه- في جريدة نيويورك تايمز في 7 يناير 1991م. وكانت مواكبة للحملة الأمريكية على العراق: «نحن لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الديمقراطية لأن الكويت ليست بلدا ديمقراطيا، ولا توجد دولة ديمقراطية في المنطقة، ونحن لا نذهب إلى هناك لقتل ديكتاتور، ونحن لا

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج2، ص 38.

*- كتبها بول ماري دولا جورس مدير مجلة الدفاع الوطني في شهرية لوموند ديبلوماتيك، أبريل 1992م.

نذهب إلى هناك لندافع عن المساواة الدولية، نحن نذهب إلى هناك لأنه يجب علينا أن نذهب لأننا لن نسمح بأن تهدد أو تمس مصالحنا الحيوية»⁽¹⁾.

وتلخص المصالح الحيوية للولايات المتحدة سياسة فرض إرادتها على المجتمع الدولي وتوحيد السوق للأبد.

ب/ العالم ذو الثلاث جهات:

يذكر نعوم تشومسكي بأنه منذ السبعينات بدأ العالم بالانزلاق نحو ما يدعى Tripolarism or trilateralism، وهي ثلاثة معسكرات اقتصادية تتنافس مع بعضها البعض.⁽²⁾ بمعنى أن النادي الاقتصادي العالمي أصبح محصوراً في الدول الأكثر غنى في العالم والتي تجتمع في ثلاث قوى رئيسية هي:

الولايات المتحدة الأمريكية: والتي بفضل قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية تمكنت من فرض توجهاتها على الوضع الدولي الجديد.

أوروبا الموحدة: تمحورت حول ألمانيا إذ تمتلك قدرة إنتاجية وسوق استهلاكية وموقعا ممتازا، ولها رصيد تاريخي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية يؤهلها لأن تكون المنافس الأساسي للو.م.أ.

اليابان: تتميز باقتصاد سريع النمو وفر لها قدرة منافسة هائلة، وحقت باستمرار فائضا في الميزان التجاري، إذ تساهم بما لا يقل عن 10% في الناتج العالمي.

فالتجارة العالمية تتمركز في يد الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى السابقة الذكر، حيث تتحكم فيما يعادل 87% من الواردات العالمية، وحوالي 94% من الصادرات العالمية من السلع المصنعة، وهو ما يدل على تدهور حصة الدول النامية في التبادل التجاري العالمي إذ بلغ أقل من 15% سنة 1992م.⁽³⁾

2- الليبرالية الجديدة:

أ/ الليبرالية:

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج2، ص 39.

2- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقا، ص 30.

3- يحيى اليحيوي، العولمة: أية عولمة؟ إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م، ص ص 68، 69.

لكلمة ليبرالية سحر خاص، فهي من الكلمات الجميلة التي يزخر بها قاموس الفلسفة عامة والسياسية منها خاصة، وتمتلك هذه الكلمة جاذبية لا تقاوم. لكن بالرغم من الجمالية المفرطة والجاذبية الكبيرة التي تتضمنها هذه اللفظة، وذلك بإحالتها المباشرة إلى الحرية وهي غاية إنسانية نبيلة، لكن الغموض يلفها وهي اليوم أكثر غموضاً من ذي قبل بحكم التأويلات التي تتنازعها والقناعات التي تفرض أحادية طرحها وهيمنة تصوراتها ومواقفها خارج نطاق الحوار.

تعرف الليبرالية بأنها إيديولوجية الحرية (بحسب تعريف ريفيرو كارو)، وبعبارة أخرى: يعتبر الإنسان الليبرالي من الناحية النظرية هو كل من وضع الحرية فوق أي اعتبار آخر. إلا أنه من ناحية الممارسة الاجتماعية والسياسية فالليبرالي يحتاج دائماً إلى شيء ما لكي يتحرر منه، أي أنه بحاجة إلى التمرد -من أجل التحرر- من أي ممارسات قسرية قد تكون سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية أو دينية.

برزت الليبرالية في أوروبا، موطنها ومنشؤها، وكان ظهورها بمثابة رد فعل عنيف على حقبة تاريخية حدث فيها انتهاك صارخ لقيمة الإنسان وكرامته تحت وصايات الدين والإقطاع والملكية، حيث عملت هذه الوصايات على تحطيم كرامة الإنسان الغربي، وقلصت مساحة حريته لأدنى الحدود. الليبرالية فكرة إنسانية أوروبية الولادة والمنشأ جاءت لرفع معاناة الإنسان الأوروبي وتخليصه من أصحاب السلطة الدينية والديوية. ومضمون فكرتها التمرد والرفض لكل أشكال السلطة الخارجية المانعة من تحقيق الاستقلال الذاتي الفردي. وبناء على ما سبق يمكننا أن نقول أن الإنسانية ضمن تاريخ بناءاتها الاجتماعية لم تعرف مجتمعا تتدافع فيه رغبات الأفراد وتتقاطع على اختلافها كالمجتمع الليبرالي، ولم تعرف مجتمعا يتحمل مسؤولية فتح آفاق التاريخ كالمجتمع الليبرالي. ولا يعني ذلك بالضرورة التقدم المطرد والقدرة الفعلية على الوفاء بالوعد وتحقيق الأحلام.

ب/ الليبرالية والتأسيس للمفاهيم الأيديولوجية:

إن الليبرالية أحد أقانيم الفكر الغربي المعاصر وأحد مرتكزاته الأساسية، أضفت عليه طابعاً ثورياً كاسحاً انطلاقاً من فكر النهضة والأنوار، واعتلى صهوته مفكرو ومناضلو الحداثة الغربية، لهدم العهود البائدة للتحالف الكنسي-الإمبراطوري في قوميات

الأمم الغربية.

إن الثقافة الغربية المسيطرة منذ خمسة قرون والتي تعتبر نفسها المصدر الوحيد الخلاق للقيم، والمحور الفريد للمبادرة التاريخية، تقوم أساسا على ثلاث مسلمات للحدثا يوضحها روجيه غارودي فيما يلي:⁽¹⁾

- مسلمة آدم سميث في العلاقات الإنسانية والقائلة بأنه عندما يعمل كل منا في سبيل منفعتة الخاصة فهو بهذا يساهم في تحقيق المنفعة العامة.
- مسلمة ديكرت في علاقتنا مع الوجود التي تجعلنا أسياد وملاك الوجود.
- مسلمة فاوست في علاقتنا المستقبلية، حيث كتب الأديب المسرحي مارلو في مسلمة فاوست الأولى: أيها الإنسان تحول بفضل عقلك القوي إلى إله وإلى سيد ومولى كل عناصر الكون.

إن مسار تاريخ الحضارة الغربية القائم على هذه المسلمات الثلاث من حيث التفوق أبرزه الفلاسفة الإنجليز والفرنسيون والألمان:

- أبرزته الفلسفة الإنجليزية بدءا من مسلمة آدم سميث وحتى توحيد السوق.
- بدأتها الفلسفة الفرنسية من مسلمة ديكرت وحتى عصر الحاسب الآلي.
- تناولته الفلسفة الألمانية بدءا من مسلمة فاوست وحتى عالم اللامعنى.

ب-1/ من مسلمة آدم سميث وحتى توحيد السوق (الفلسفة الانجليزية):

إذ أن أولئك الذين نطلق عليهم الفلاسفة الإنجليز في كتب التاريخ الرسمية قد كانوا في بادئ الأمر رجال سياسة يرتبطون ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الامبريالي لعصرهم، ويرتزقون من خدمتهم بالتنظير المناسب.

ففي مؤلفه بعنوان "عناصر القانون السياسي والطبيعي" استخلص هوبز -الذي يرى أن القوانين الرأسمالية هي قوانين طبيعية- مبدأ الاقتصاد التجاري المقر بالملكية الفردية الوحشية والتنافس دون هوادة. وانتهى إلى أن الوضع الطبيعي للمجتمع هو الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، والإنسان عدو الإنسان في كل شيء.

فكما يقول هوبز: «ليس وحيدا، فالفرد المساوي لكل فرد آخر، يجد كحد وعقبة في

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ترجمة، داليا الطوخي، ناهد عبد الحميد، سامي مندور، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2004م، ص 135.

وجه حقه المطلق، الحق المطلق لكل فرد آخر وقدرته، إن كل فرد يصادف في كل فرد منا منافسا له، وكل فرد يعتبر عدوا لكل فرد، وهو في حالة حرب افتراضية على الأقل مع الكل»⁽¹⁾.

ويعتقد هوبز -الذي يرى أن فشل الديمقراطية اليونانية هو بمثابة تحذير لنا- أن الحل الوحيد لفرض نظام على هذه الشبهات المتوحشة التي تتواجه مع بعضها البعض هو فرض الاستبدادية المطلقة.

وهكذا فقد اكتشف هوبز منطق الليبرالية الذي ترسخ في القرون الثلاثة التالية: فهو نظام بدأ بالتنافس الأناني بين الأفراد والأمم على حد سواء، ومكن القوي من أن يلتهم الضعيف، حتى يتمكن فرد واحد في نهاية المطاف من فرض ديكتاتوريته المستبدية. وفي هذا الصدد يرسم هوبز مسار منهج الفردانية التنافسية ونهايته.

أما جون لوك الذي يعتقد أن العدالة تكمن أساسا في حماية الملكية، فقد استكمل إعداد منهجه في المؤلف الذي شرع في كتابته في عام 1671م، ونشره عام 1683م بعنوان "دراسة عن التفاهم الإنساني".

وبحسبه فإن الإنسان كان يتمتع بمجموعة من الحقوق الطبيعية السابقة على أية مؤسسة سياسية (الإنسان المطلق في الطبيعة في ما قبل الحضارة والسلطات السياسية والمؤسسات) حيث يصفه بقوله: «فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته، بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف من مجرد المحافظة عليها، فلطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل -وهو تلك السنة- يعلم البشر جميعا لو استشاروه، أنهم جميعا متساوون وأحرار»⁽²⁾. ويحتاج الأمر لأجل الحفاظ على هذه الحقوق إلى نوع من التعاقد للانتقال من الطبيعة إلى النظام السياسي الجماعي، لكن بما لا يؤدي إلى إلغاء تلك الحقوق الطبيعية للإنسان، بل له سلطة تنظيمها فقط. فعلى المُلْك (الدولة) أن يحترم تلك الحقوق الطبيعية وعلى رأسها الحرية التي اشتقت منها كلمة الليبرالية والمساواة والملكية

1- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1993م، ص 326.

2- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1959م، ص 140.

الخاصة والأمن الشخصي.

وهكذا أصبح لوك هو المروج لفكرة إنشاء البنوك عندما أشاد بنظام الفائدة الربوية اللازمة للدول التي تأسست على جمع رؤوس الأموال.

وأصبحت المضاربة هي الساحة الحرة للدفاع عن الملكية: فالفرد أصبح هو الذي يقدر مقدار ربحه، مما خول المالك -في العقد الاجتماعي- حق الدخول في لعبة البنوك التي تحولت إلى ميدان قمار.

وكان جيرمي بينتام من أبرز المؤيدين لهذا الرأي، وللمفهوم الذي يطابق النظام الرأسمالي بقانون الطبيعة. ولهذا فقد شبه الإنسان -في سعيه لتحقيق السعادة- بالحيوان الذي يحيا لتحقيق صالحه الخاص فقط. وتخيل بينتام أن هناك نوعا من علم الرياضيات يحقق السعادة، وهذا لا يتأتى إلا بوجود قاسم مشترك لقياس هذه السعادة يتوفر -وفقا له- في أسعار الأشياء التي تجلب علينا السعادة وتجنبنا التعاسة والتي تحدد وفقا للسوق.

فالمال إذن هو هذا القاسم المشترك، والأداة التي يتم بها قياس هذه السعادة. ومنذ صدور كتابه "مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع" وحتى النتائج القانونية التي توصل إليها في مؤلفه "La rationalité du châiment"، وجه بينتام مجموعة أعماله الفلسفية نحو المبدأ الأساسي القائل بأن العدالة -في ظل النظام التنافسي- تلزم المشرع بفرض عقوبات اقتصادية نسبية مقارنة بالجنتة المرتكبة.⁽¹⁾

وهكذا توصل عصر الكمية (الذي لا يهتم إلا بمقدار المكسب) إلى الأساس الذي يركز عليه، وهو العصر الذي أصبح فيه السوق هو المنظم وحده للعلاقات الإنسانية، والعصر الذي حول الإنسان إلى منتج ومستهلك يعمل من أجل مصلحته فقط. هذا الإنسان الذي أطلق عليه ماركوز فيما بعد بثلاثة قرون: الإنسان ذو الهدف الأوحده.

ولقد لخص فكرته التي لا تفرق بين الإنسان والحيوان في الصيغة التالية: دفعت الطبيعة الإنسان لأن يصبح له سيدان فقط هما المتعة والألم.⁽²⁾

وكان اللورد شيلبورن -أحد خلفاء وولبول- الذي ترأس الحكومة في إنجلترا عام 1763م يعتبر بنتام هو نيوتن العلوم الإنسانية.

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ص ص 137، 138.

2- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ص 139.

وبمساعدة كل من شركة الهند وبنك بارينج رفض شيلبورن منح أي تنازل لإيرلندا وأمريكا المحررة من الاستعمار الإنجليزي. وكان توجهه الرئيسي في السياسة هو الحرية المطلقة للتجارة. وانتهى في تعامله مع أمريكا بمبدأ التبادل الحر.

ففي 27 يناير 1783م عندما طلبت الحكومة الإنجليزية من مجلس اللوردات التصديق على معاهدة باريس التي تضع نهاية لاستعمار أمريكا، رأى أنه من الممكن تدمير أمريكا الواعدة وإخضاعها مرة أخرى للإنجليز عن طريق اللعبة السهلة للتجارة الحرة. فقد صرح قائلاً: إن التنافس هو أساس التبادل الحر... ويجب أن يكون هذا المبدأ هو هدفنا الوحيد على هذه الأرض... إن التوسع في الصناعة ورأس المال والمشروعات الذي تشهده بلادنا أكثر من أي دولة تجارية في العالم يدفعنا لأن تكون كلمتنا الأخيرة هي: فتح كل الأسواق.

تلك بالفعل هي نفس اللغة التي تعامل بها مؤسسو اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وهي الأهداف التي تسعى إلى تحقيق السيطرة على العالم.⁽¹⁾

ولقد طلب شيلبورن من آدم سميث (1733م-1790م) تأليف كتاب انتهى منه عندما كان يشغل منصب مأمور جمارك في ايدنبره عام 1776م واسماه: "ثروة الأمم" ولازال هذا المؤلف يعبر عن واقع الحال حتى الآن.

يقول تشومسكي عن هذا المؤلف: «الكل قرأ الفقرة الأولى من ثروة الأمم، حيث تكلم عن روعة تقسيم العمل، لكن قليل من الناس وصل إلى النقطة التي تأتي بعد مئات الصفحات، حيث قال بأن تقسيم العمل سيدمر الكائنات البشرية ويحول الناس إلى مخلوقات غبية وجاهلة بقدر ما يمكن أن تكون عليه، لذلك يجب على الحكومات في أي مجتمع متمدن أن تأخذ بعض الإجراءات لمنع تقسيم العمل من الاستمرار حتى حدوده القصوى».⁽²⁾

ويضيف قائلاً: «لقد قدم حجة بأن الأسواق تؤدي إلى مساواة تامة في ظل ظروف من الحرية التامة، واعتقد أيضاً بأن تساوي الظروف (وليس الفرص فقط) هو ما يجب استهدافه».⁽³⁾

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، ص 83.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ذلك الرجل الذي أطلق عليه رائد الاقتصاد السياسي ألف نظرية عن التنمية ظل كل منظري التبادل الحر -خاصة في أمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين عندما احتلت مكانة إنجلترا في السيطرة الاقتصادية على العالم- يوصون بتطبيقها.

فالمصلحة الخاصة إذن هي محرك الاقتصاد، وفي الجزء الرابع من مؤلف ثروة الأمم، عبر آدم سميث عن الفكرة الرئيسية للنظام الذي يؤمن به قائلا: عندما يسعى كلا منا لتوجيه صناعته كي تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج فهو يسعى بذلك إلى تحقيق مصلحته الخاصة، وهكذا وبطريقة غير مباشرة يسعى إلى تحقيق هدف لم يكن يقصده. فعن طريق تحقيق المنفعة الشخصية يحقق كل منا مصلحة المجتمع أكثر مما كان يستطيع تحقيقها لو كان يعتزم ذلك.⁽¹⁾

وبالتالي فإن التدخل المتعمد من جانب الدولة قد يضر بالمصلحة العامة ويجب أن يتقلص إلى أدنى حد ممكن.

إن سياسة السيطرة على المستعمرات القائمة على القوة العسكرية تثقل على مصروفات الدولة لكن مبدأ التجارة الحرة كفيل بإصلاح الأمور وأبرز مثال على ذلك هو التفوق الإنجليزي الذي لا يختلف عليه أحد.

ب-2/ من مسلمة ديكارت وحتى عصر الحاسب الآلي:

تتعلق المسلمة الثانية التي تقوم عليها الحضارة الغربية منذ النهضة بعلاقات الإنسان بالطبيعة، وهو ما أطلق عليها مسلمة ديكارت. وقد حدد ديكارت هدفه من خلال مؤلفه "Discours de la méthode"، وديكارت كان معاصرا لهوبز، وتبادل معه رسائل جدلية. إذ كان يعارض مذهب التجريبي ولكنه انطلق من نفس المفهوم المتعالي والأناني عندما شرع في تصور علاقات جديدة للإنسان مع الوجود دون التخلي عن مبدأ ثنوية الكون أساس الفلسفة الإنسانية.

ولقد جعلنا ديكارت أسيادا وملاك الوجود نظرا لاعتقاده في مفهومي الشمولية -الذي اكتشفه علم الهندسة التحليلية الذي اخترعه ديكارت- والاستمرارية، وباعثه الأول هو وجود الآلة. وقد كان ديكارت في هذا المجال رائد الحضارة التقنية التي تقصر وظيفة العقل على

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ص 140.

الوظيفة الآلية كوسيلة للسيطرة والثراء.

وقد خدمت عقلية المرتزقة والمغامرين الإسبان (الذين غزوا أمريكا) بطريقة مذهلة الحضارة التجارية والاستعمارية التي كانت آنذاك على وشك الازدهار. وأصبحت الفلسفة المماثلة لهذه العقلية -أي التي تقصر وظائف العقل على الوظيفة الآلية- هي المعبود المبجل لنظام اجتماعي مزدهر ومتقدم لثلاثة قرون متواصلة، وحتى منتصف القرن العشرين بعد أن صاغ جاستون باشلار مفهوما جديدا مغايرا للمنهج العلمي الديكارتي، وذلك بعد اكتشاف فيزياء الكم^(*) وقانون النسبية.

وفلسفة التنوير في القرن الثامن عشر -التي عرفت في فرنسا أوج ازدهارها- ما هي إلا فلسفة ديكارتية بعد تنقيحها من نقاط ضعفها اللاهوتية والمتعلقة بنظرية الغدة الصنوبرية، فأدت بالتالي إلى ظهور المذهب الآلي المادي^(**) المتمثل في الطبيب لامتري في كتابه "الرجل الآلة" وهو النتيجة المنطقية للمفهوم الديكارتي عن الحيوان الآلة.

وعلى الرغم من معتقدها المادي فقد لعبت هذه المادية في القرن الثامن عشر دورا تاريخيا إيجابيا. فقد كانت هي الأساس الأيديولوجي لمكافحة الإقطاع التي أقرها مذهب يقوم على تبرير الحق المقدس للملوك والامتيازات العرقية. بل أن بوسويه نفسه أيد في القرن السابع الملكية المطلقة انطلاقا من منهج مستوحى من الكتاب المقدس. إذ قسم التاريخ إلى أحقاب على أساس ديني مستمد من الكتاب المقدس.⁽¹⁾

وهذا الدور الثوري للمادية الفرنسية لم يكن هو وحده المعبر عن أشكال المادية، فقد قامت المادية الإنجليزية -هوبز هي الأخرى بتبرير الملكية المطلقة، في حين أعلن كارل ماركس أنه وريث مذهب المثالية الألمانية.^(*)

وهكذا نستطيع تفسير منطق ماركس تفسيراً سليماً وهو الذي كان يعتبر نفسه أحد المعارضين لمنهج هيغل عندما صرح أنه قلب رأساً على عقب منهج هيغل الجدلي. وهذا الموقف المتغير لا يعني تأييد ماركس للمادة العقائدية السابقة، ولكنه يعني الانتقال من فلسفة الوجود إلى فلسفة العقل. إذ أن ماركس حدد جوهر الإنسان على أنه جوهر ثابت وأبدي،

*- نسبة إلى نظرية الكم وهو أصغر مقدار من الطاقة يمكن أن يوجد مستقلاً.

** - مذهب فلسفي يعتبر المادة الواقع الوحيد وينكر وجود الروح والعالم الآخر والله.

1- أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1994م، ص ص 173، 174.

*- مذهب فلسفي ينكر المادة ويسلب الحقيقة عن كل ما لم يكن تصوراً ذهنياً أو فكراً ويطلق عليه أحيانا اسم اللامادية.

والنقطة التي انطلق منها ماركس هي الاحتجاج الإنساني ضد استعباد الإنسان واضطهاده والعمل على تحريره، وإذا كانت فلسفة ماركس متأصلة في التقاليد الفلسفية الإنسانية الفردية لا سيما في فلسفة هيجل، فهي تتمحور في جوهرها حول الاهتمام بالإنسان وبكيفية تحقيقه لطاقاته.⁽¹⁾

ولقد أظهرت الثورة الفرنسية انقساماً في تاريخ الفلسفة، كما أظهرت انقساماً في التاريخ السياسي لأوروبا.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من التغيير ظهرت أعمال كوندرسيه وهو أول من صاغ بطريقة منهجية أسطورة التقدم بنفس الطريقة التي ألحت على العقول منذ قرنين من الزمان على الرغم من إنكار التاريخ الواقعي لها، وهي الأسطورة التي تلت أسطورة العناية الإلهية التي سادت حتى القرن السادس عشر. وتكررت واستمرت هذه الأسطورة وأخذت أشكالاً متنوعة في القرن التاسع عشر مع أوجست كونت وقانونه حول الحالات الثلاث، وفي القرن العشرين مع مفاهيم النمو أو التنمية الكمية التي يتم حسابها وفقاً لإجمالي الناتج القومي.

وقد كان كوندورسيه عالم رياضيات، وكان يتمتع بعقلية موسوعية أي شاملة، ثم أصبح سكرتيراً دائماً لأكاديمية العلوم عام 1773م.

وكان أداء الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر قد أقنعه أن تطور التقنيات والعلوم هو تطور لا نهائي، وأن هذه السيطرة اللانهائية للإنسان على الكون يمكن أن تحقق رفاهية الجميع عن طريق النماء اللامحدود للثروات.

وقد كان من أشهر أعماله "مشروع جدول تاريخي لتطور الروح الإنسانية"⁽²⁾ تصور فيه التاريخ على أنه نتاج العقل الإنساني، وقد قسمه إلى 10 فترات، معتبراً أن الفترة الأخيرة تخطو فيها الإنسانية قدماً نحو المساواة والتخلص من العبودية، وليست المساواة سياسية فقط، وإنما اقتصادية متمثلة في توزيع الثروات وتقسيم التراكات.⁽³⁾

ب-3/ من مسلمة فاوست إلى عالم اللامعنى:

بالإضافة إلى فاوست الأولى قام تاريخ الغرب على مسلمة مارلو التي يقول فيها:

1- جورج طرابيشي، الماركسية والأيدولوجيا، دار الطليعة، بيروت، دط، 1971م، ص ص 31، 32.

2- كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، ط1، 2000، ص 310.

3- أحمد محمود صبحي، فلسفة التاريخ، ص 191.

«تحول أيها الإنسان بفضل عقلك القوي إلى إله». هذا في الوقت الذي اعتقد فيه عمالقة الفكر مثل جوته وكانط وفيخت وهيغل أن الإنسان يستطيع أن يتولى تسيير العالم بدلا من الله.

• آخر فرسان الفكر: فيخت وهيغل

عرض فيخت خدماته على فرنسا عندما اقترح عليها فلسفته كأساس نظري للثورة، حيث قال: «إن منهجي هو أول منهج للحرية. وكما حررت هذه الأمة (فرنسا) البشرية من قيودها المادية، فإن منهجي سوف يحررها من عبودية الواقع المطلق ومن المؤثرات الخارجية لأن مبادئه الأساسية تجعل من الإنسان كائنا مستقلا. لقد نشأ المذهب العلمي في الأعوام التي دأبت فيها الأمة الفرنسية -بقوة الإرادة- على الانتصار للحرية السياسية. ولقد اعتنقت منهجي هذا بعد معركة وثيقة مع ذاتي وضد كل الأحكام المسبقة المترسخة في نفسي. ولقد أدى هذا الانتصار للحرية إلى نشأة المذهب العلمي، إنني أدين لبسالة الثورة الفرنسية بالنجاح الذي حققته، أدين لها لشحني بالطاقة اللازمة لتفهم هذه الأفكار».(1) ويضيف قائلا: «فعندما كنت أكتب مؤلفا عن الثورة كانت تنمو في داخلي الدلائل الأولى والمشاعر الأساسية لمنهجي كما لو أنها كانت نوعا من المكافأة لي على عملي. فهذا المنهج يدين إذن بدرجة أو بأخرى إلى الثورة الفرنسية».(2)

وتاريخيا يمكننا القول بأن فلسفة فيخت كانت هي مصدر الفلسفة الحديثة للفعل التي قال عنها ماركس أنها النظرية الألمانية للثورة الفرنسية.

ولقد استمد ماركس فلسفته عن الفعل في بادئ الأمر من تلك الفلسفة، وأضاف عليها الصيغة الشهيرة في فرضيته الحادية عشر عن فورباخ الصادرة عام 1844م، والقاتلة بأن كل ما قام به الفلاسفة حتى الآن هو تفسير العالم وعلينا الآن تغيير هذا العالم. تركز الفكرة الأساسية لمذهب فيخت على الإنسان المبدع والإنسان الذي تنم أفعاله عن أحواله. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتعارض جذريا فلسفة الفعل مع فلسفة الوجود. فالوجود بالنسبة له هو العمل وهو الإبداع.

ولأن طبيعة الوجود هي العمل والإبداع فهناك دائما ماض وحاضر جديد.

1- روجي غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ص، 150.

2- روجي غارودي، الإرهاب الغربي، ص 150.

وتختلف الأنا التي انطلق منها فيخت أو تلك التي انتهى عندها عن الأنا في مذهب الفردية الأناني، لأنها ليست المعطيات ولكنها فعل من الأفعال، أي أنها تمثل الفرد الذي يتصرف ويتمتع -فرضيا- بملكة الإدراك.

والأنا عند فيخت -سواء في بدايتها أو في نهايتها- هي أبعد من أن تنعزل في تفردتها الحساس وفي رضائها عن ذاتها، وإنما هي ضرورة لتحقيق الشمولية. فهي تصرف يهدف إلى المشاركة في صنع التاريخ العالمي، وهذه الأنا تتعايش -فرضيا- مع الإنسانية جمعاء. وهي مضمون شامل ليس فقط لثقافتها الماضية ولكن للحال الذي ستصبح عليه في عموم تاريخها.

وهي -كما يقول فيخت- اندماج بين الأفكار الكاملة المطلقة. إن ما يميز مفهوم الأنا عند فيخت هو تفوقها الدائم على ذاتها. فهي لا تكتفي بتحديد حدودها ولكنها تتجاوز تلك الحدود كما لو أن العالم الأبدي ينادي عليها، ذلك أن حاضرها لا يتحدد إلا وفقا لمستقبلها الوليد. فالأنا في حالة تكوين دائم. أي أن حالي الماضي وحالي الحاضر يتحقق مغزاهما التام وفقا لحالي المستقبلي. فالوجود إذن ليس هبة وعطاء ولكنه فعل وإبداع وهو دائما في طور الإعداد. ذلك هو المبدأ الأول لفلسفة الفعل.

وعلى الرغم من إيمانه بمثالية كانط واستخدامه لمفرداته، إلا أن الفلسفة الحقة عند فيخت هي الالتزام التام للإنسان ببذل جهد جماعي كي يصنع التاريخ ويغير الوجود ويبنى المجتمع.

وقد جاهر برأيه عن الدروس المستفادة من فلسفة التاريخ في الفترة من عام 1822م وحتى عام 1831م وسط التغيرات التاريخية العظيمة التي حدثت آنذاك، وهي الحقبة التي أعلنت فيها اليونان عام 1822م استقلالها عن ابيدور، وسقط فيها عرش إسبانيا، وقضت أمريكا اللاتينية على الاستعمار الإسباني، واندلعت ثورة ديكابريست في سان بطرسبورج عام 1825م، ولم يتم الوعي التام بمؤلفات هيغل إلا مع بزوغ دلائل انهيار هذا العالم. ففي هذه المرحلة فقط بدأت محاولات هيغل لعقد مقارنة شاملة بين الشمولية والفردية وبين اللوجوس اليوناني (الفصل بين الخالق والكون في الأفلاطونية الحديثة) وحقبة الذاتية المسيحية. حيث يقول هيغل: «إن الأمم الجرمانية هي وحدها الأمم الأولى التي ارتفعت في

عهد المسيحية إلى وعي هذه الحقيقة القائلة بأن الإنسان، من حيث هو إنسان، حر، وبأن حرية الروح تكون طبيعته الأخص»⁽¹⁾.

ولقد كان ماركس على حق عندما قال أن هيغل كان يمثل نهاية حقبة الفلسفة أو على الأقل فلسفة الوجود.

• عالم بلا بشر: أوجست كونت والفلسفة الوضعية

صدق أوجست كونت على نهاية عهد الفلسفة التي كانت تدعو إلى البحث عن مغزى وغايات التفكير والعمل عند الإنسان.

والأمر الذي يسمح لنا بتفهم الوحدة التي تتمتع بها مؤلفاته هو اهتمامه الأساسي المنصب على أن الثورة الفرنسية وضعت حدا للنظام الإقطاعي والثيوقراطية^(*). وهو ما يعد -في نظره- أمرا تقدميا. كما أنها أقامت نظاما جديدا يركز على العلم والتقنية والصناعة، ويضع نهاية للمرحلة السابقة من التاريخ.

ولقد مهدت الثورة الفرنسية لعهد العقلية الصناعية وهو قوام أي تقدم، أما مهمة النظام فتتحدد في الحفاظ على هذا التقدم. وعندما تحدث أوجست كونت عن المحافظين لم يتردد في ذكر قيصر روسيا، وكبير الوزراء العثماني، كممثل للوقوف أمام كل تطور والإبقاء على النظام القائم.

ولقد نشر عام 1822م مؤلفه "خطة الأعمال العلمية اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع" الذي تشتمل مبادئه على منهجه المستقبلي، الذي عرضه في ثلاثة مؤلفات رئيسية.

ولقد تحولت كتبه الثلاثة بالتوالي: "مسار الفلسفة الوضعية"، "النظام السياسي الوضعي"، و"العقيدة المسيحية الوضعية" على العلم والسياسة والدين الجديد القائم على المحورين الأولين.

أما العلم فهو علم عصره، أي الآلي والحتمي^(*)، العلم الذي عرفه لابلاس أحد مؤسسي مدرسة البولييتكنيك -التي جسد أوجست كونت فكرها لفترة طويلة- في كتابه "عرض للنظام العالمي"، وهو المؤلف الذي يضم تحليلا شاملا لمجمل المعارف الفيزيائية

1- روني سرو، هيغل والهيكلية، ترجمة أدونيس العكرة، دار الطليعة، بيروت، دط، 1993، ص 41.

*- حكومة إلهية يشرف عليها رجال الدين.

*- وهو مبدأ يقول بأن أفعال المرء والمتغيرات الاجتماعية هما نتيجة عوامل لا سلطة للمرء عليها.

التي يطغى عليها التعريف القوي للحتمية الآلية، والقائل بضرورة تبصر الوضع الحالي للكون على أنه نتيجة طبيعية للوضع السابق، وعلى أنه الدافع لتحقيق الوضع المستقبلي. وهو الفكر الذي تعرف -في فترة من الفترات- على كل القوى التي تحرك الوجود والكائنات التي تعيش فيه. غير أن هذا التعريف كان شاملا كي يتمكن من إخضاع هذه المعطيات للتحليل، إذ يجمع في صيغة واحدة بين حركات أكبر أجسام الكون وأصغر جزئياته، وهو لا يقبل الشك، أما المستقبل فهو كالماضي موجود ونصب عينيه.⁽¹⁾

ولهذا فقد صاغ أوجست كونت قانونا شاملا وذلك باستبعاد كل عنصر في الطبيعة قابل للزوال، كما قام بتطبيق نفس هذا المنهج، أي الحتمية الآلية على الإنسان والعلوم المتعلقة به مثل الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع -الذي أطلق عليه أيضا علم الطبيعة الاجتماعية- بعد أن استبعد -من حيث المبدأ- كل مسألة تتعلق بالإدراك.

ولهذا فقد قام في مؤلفه حول قانون الحالات الثلاث باستبعاد الحالة اللاهوتية، لأنها تثير الاستفهام بـ"لماذا" ولا تكتفي بكيف. وامتد هذا العهد اللاهوتي -وفقا له- من بدء الخليقة وحتى القرن الثاني عشر متجاهلا تماما كل أنواع الحكم غير الغربية.

والعصر الميتافيزيقي يعتبر مرحلة انتقالية وانعكاسا للرؤية اللاهوتية، والعصر الوضعي هو العصر الذي اكتفى فيه الإنسان بملاحظة ما هو كائن، ووضع القوانين الخاصة به: فقد تم استبدال مفهوم الأخذ بالأسباب بحتمية القوانين.

لا مكان إذن -في هذه الفلسفة التاريخية- إلا للتعميم النوعي للحاضر كي يتم التنبؤ بالمستقبل. وهكذا أصبح أوجست كونت رائد هذا العلم الشمولي المتعلق بالمستقبل التقني -يهتم بالنشاط الاقتصادي من غير أن يولي العوامل الإنسانية أهمية كافية-، والعلم الآلي الذي يعتقد أن الحاسب الآلي يستطيع أن يجيب على كل التساؤلات ليس فقط المتعلقة بالوسائل ولكن بالغايات وذلك منذ اعتبر نوربر وينر أن المجتمعات البشرية معقدة جدا كي يسيرها الإنسان، ولهذا وجب الاستعانة بالآلة كي تتجز بدلا منه ما كان عليه إنجازها.⁽²⁾

ج/ الليبرالية الجديدة كتركيب مفهومي أيديولوجي:

يعرفها نعوم تشومسكي بقوله: «يوحي مصطلح الليبرالية الجديدة بنسق من مبادئ

1- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ص 154.

2- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ص 155.

جديدة ومستندة إلى أفكار كلاسيكية في آن واحد، وييجل آدم سميث على أنه القديس الراعي لها. ويعرف النسق المذهبي أيضا باسم إجماع واشنطن، الذي يوحي بشيء ما عن النظام العالمي. وتظهر نظرة أكثر تفحصا أن الإحياء حول النظام العالمي صحيح، ولكن ما يقال عن الأمور الأخرى ليس صحيحا. فالمبادئ غير جديدة والفرضيات الأساسية بعيدة عن تلك التي نشطت التراث الليبرالي منذ عصر التنوير»⁽¹⁾. وهكذا فإن مفهوم كينسي للاقتصاد لم يزدهر إلا في عقد الستينيات، ولم يفرز مفهوما جديدا لليبرالية إلا في عهد مارغريت تاتشر ورونالد ريغان.

1- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ترجمة أسامة اسير، مجمع الروضة التجاري، سوريا، دمشق، ط1، 2007م، ص 17،

نفهم من هذا أن تشومسكي يشير إلى:

ج-1/ ولادة ما يسمى باتفاقية واشنطن:

حيث يقول تشومسكي: «إن إجماع واشنطن الليبرالي الجديد هو مجموعة من المبادئ الخاصة بالسوق، وضعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية العالمية التي تهيمن عليها، وتقوم بتطبيق هذه المبادئ بطرق عدة، على المجتمعات الأضعف، وغالبا ما تفرض كبرامج تعديل بنيوية صارمة»⁽¹⁾.

بمعنى أن البذرة الأساسية لانبثاق هذا النهج تكمن من حيث الشكل في عشرة وصايا تمثل نموذجا لسياسة اقتصادية اقترحها الاقتصادي الأمريكي وليمسن عام 1989م بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي، وتبنتها كل من الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ الأمريكي، وكذا بعض المسؤولين وذوي الاختصاص في كل من البنك وصندوق النقد الدوليين وذلك في اتفاقية واشنطن، مما أطلق عليه تسمية "اتفاقية واشنطن"، وذلك لغرض تطبيقها كمرحلة أولية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في دول المعسكر الشيوعي المنهارة.

وتحدد لنا الدكتورة وداد أحمد كيكسو هذه الوصايا في:⁽²⁾

- الترشيد المالي: وتعني التقيد التام بالميزانيات التي من شأنها أن تحد قدر الإمكان من العجز المالي.
- وضع أولويات في جدول المصروفات العامة وذلك بما يكفل الابتعاد عن مبدأ الإعانات، وعدم تجاهل الاهتمام بالقطاعات والمشاريع الاقتصادية التي تحقق ربحية عالية، إلى جانب الاهتمام بالقطاعات الخدمية وحسن توزيعها وبشكل خاص قطاعي الصحة والتعليم.
- الإصلاح الضريبي: وذلك بهدف توسعة القاعدة الضريبية مع تخفيض الضرائب الهامشية.
- تحرير السياسة المالية: وذلك بما يضمن تحديد أسعار الفائدة وفقا لقوى السوق.

1- نغوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 17.

2- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002، ص ص 20، 21.

- تبني أسعار الصرف التي من شأنها أن تساهم في تحقيق نمو مضطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية.
- تحرير التجارة بما يكفل الابتعاد عن نظام الحصص، مع تخفيض التعرفة الجمركية إلى حدود 10 بالمائة في غضون عشر سنوات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتضمن إزالة كل العقبات أمام المستثمر الأجنبي، ومعاملته على قدم المساواة بالمستثمر في السوق المحلية.
- التخصص وتشمل الشركات والمشاريع العامتين.
- إعادة إصدار القوانين: بحيث تتضمن ما من شأنه تشجيع تأسيس وإنشاء شركات جديدة، مع ضمان المنافسة التامة وخلق الأجواء التجارية الآمنة بالحماية القانونية. والاعتدال في الرقابة على المؤسسات المالية في اتجاه الدعم والبقاء للأصلح.
- حقوق الملكية: ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات مع تجنب المبالغة في الكلفة.

ولقد أدت الاتفاقية إلى نتائج وخيمة، إذ توصل واضعو اتفاقية واشنطن ومن بينهم وليمس وجوزيف ستكلتز الرئيسي الاقتصادي في البنك الدولي حينها والرئيس السابق لمجلس الاستشاريين الاقتصاديين في إدارة الرئيس كلينتون إلى ضرورة تغيير وتطوير هذه الاتفاقية، وذلك بإصدار ما يسمى بـ "اتفاقية واشنطن الجديدة"، والتي تستند في فحواها إلى أن اقتفاء مذهب التطرف في نظرية اقتصاد السوق كطريق للتنمية غير كاف، ولا يتفق مع كل الظروف، والتي عادة ما تختلف من بلد إلى آخر، وأن ما وضع على سبيل المثال فيما يتعلق بالخصخصة وحرية التجارة كحل نهائي في حد ذاته دون النظر إلى اعتبارات خاصة بكل بلد غير منطقي، واستشهد ستكلتز إلى إخفاق التوصيات العشر كطريق للاصطلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية بعدة شواهد وهي: (1)

- عدم نجاحها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في روسيا وأوروبا الشرقية.
- لقد تبين من أن نتائج تطبيق هذه التوصيات (الاتفاقية) ظهور نوعين من الاقتصاد، اقتصاد يعني الأغلبية الغنية، وآخر لا يحقق ما تصبو إليه الأغلبية الفقيرة.

- النجاح الذي حققته دول شرق آسيا في التغلب على أزمتها المالية عندما انحرفت على هذه الاتفاقية بتطبيق ما رآته ملائماً.
- وهذا ما أدى بهم إلى تجديد اتفاقية واشنطن.

ج-2/ تجديد اتفاقية واشنطن:

إن أهم ما ارتكزت عليه الدعوة في تصحيح وتطوير اتفاقية واشنطن تجلى في عدة ثوابت يمكن تلخيصها كالآتي:

• مفهوم التنمية وأهدافها:

يقول تشومسكي: «إن القواعد الأساسية هي: حرر التجارة والنقد، دع الأسواق تحدد الأسعار، انه التضخم (استقرار اقتصاد وحدوي)، خصص، يجب على الحكومة أن تبتعد عن الطريق، وهذا يعني أن الشعب يجب أن يبتعد أيضاً».⁽¹⁾

ثم يضيف قائلاً: «فقرارات أولئك الذين يفرضون الإجماع تحدث، بنحو طبيعي، تأثيراً رئيسياً في النظام العالمي، ويتبنى بعض المحللين مواقف أكثر قوة، وقد أشارت صحافة قطاع الأعمال العالمية إلى تلك المؤسسات على أنها جوهر حكومة عالمية قائمة لعصر امبريالي جديد».⁽²⁾

إن ما ترمي إليه آلية الاتفاقية من أهداف تنموية، وهو إبقاء معدلات تضخم معتدلة، وتخفيض العجز إلى الحد الأدنى، وفتح الأسواق للاستثمار والمنافسة الأجنبية، والحد من تدخل الدولة، وهو ما يصلح لبعض الدول منها الصناعية للإبقاء على اقتصاديات مستقرة، فإن الأخذ بهذه الاتفاقية كمذهب من الخطورة بمكان، لأن العمل بموجبه في بلدان أخرى لا يصلح لها تترتب عليه عواقب يمكن تجنبها بالأساس لدى إدراك المفهوم أو الأهداف التنموية الحقيقية لكل بلد.

إن ما يوصي به البنك الدولي عادة، وهو يعتمد على آلية اقتصاد السوق لتطوير كفاءة استغلال واستعمال الموارد وزيادة الاستثمارات، يتميز بالنظرة الضيقة، إذ أن التجارب عبر العقدين السابقين أثبتت أنه وإن كان بالإمكان زيادة الكفاءة وتحقيق التقدم في المدى القصير، إلا أنه لا يؤدي إلى استقرار اقتصاديات هذه الدول في المدى البعيد، لسبب

1- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، ص 18.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

رئيسي وهو أنه لا يحقق أهداف التنمية الحقيقية لتلك البلدان. إن متطلبات التنمية وفقا لمنهج التطرف في اقتصاد السوق شأنه كشأن أي تحول منهجي يستدعي تحول المجتمع بعقلية وسلوكية أفراده ومؤسساته في اتجاه الأهداف المنشودة.⁽¹⁾

• دور الدولة:

يقول تشومسكي: «إن الوطنية المتطرفة غير مسموح بها في ذاتها، ولكنها أيضا تشكل تهديدا أكبر للاستقرار».⁽²⁾

ويعتبر من أكثر المواضيع إثارة للجدل، والذي يتمثل في دور الدولة جليا من خلال أدواتها التنفيذية بدءا بصناع السياسة وانتهاء بمؤسساتها الخدمية. إن إعادة اعتبار الدولة في عملية التنمية الاقتصادية من أهم التعديلات في اتفاقية واشنطن، التي قامت على أساس التطرف في مذهب اقتصاد السوق بدعوى أن تحرير التجارة وحده كفيل بصنع ما يسمى بالسعر الصحيح. واستهجن دور الدولة واعتبرته جزء من العملية التنموية، وهذا ما سيأتي شرحه في الفصل اللاحق بالتفصيل.

ج-3/ تطبيق اتفاقية واشنطن

من المؤسف أن الثقة والاعتمادية التي وصلت لها الاتفاقية لم تنعكس على النتائج والمحصلة المتوخاة والمصاحبة لتطبيقات نظام إصلاحات السوق التي تمت في عقد التسعينيات، إن ما طبق في واقع الحال إجراء من نموذج الاتفاقية، وإن النتائج أتت مخالفة لوعود السياسة والمعنيين، وكذلك لتوقعات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

حيث يقول تشومسكي: «حذر علماء الاقتصاد البارزون من أن العملية ستؤدي إلى تراجع في النمو، وانخفاض في الأجور، واقتروا إجراءات بسيطة جيدة يمكن أن تمنع هذه العواقب، غير أن المهندسين الأساسيين لإجماع واشنطن فضلوا النتائج المتنبأ بها».⁽³⁾

إن ما حدث أثناء تلك العقد وعلى أثر الاختلاف في النتائج التي أسفرت عنها نصائح كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في معاملهما وإدارتهما للأزمة المالية الآسيوية والإصلاحات الاقتصادية في روسيا. أنتج فيضا هائلا وساخنا من تبادل الاتهامات والنقاش

1- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، ص ص 28، 29.

2- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 20.

3- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 23.

الحاد بين كل من الساسة والمختصين والمعلقين والمهتمين بما يسمى بإصلاحات السوق والعولمة، ولنعطي أمثلة على ما سبق واستعمل من العبارات والتي لم تشر الاتفاقية المذكورة إلى واحدة منها بصريح العبارة، على سبيل المثال العدوى المالية الدولية وعواقبها، المخاطر الأخلاقية، حميمية الرأسمالية، مافيا الرأسمالية، فاتورة التخصيص، إدارة العملة، رقابة الرأسمال، معدلات الادخار، إصلاح التأمين الاجتماعي، تدفق رأس المال، الشفافية ودور الحكومات، كل هذه العبارات استعملها الكثيرون- وبالأخص المعنيون بتطبيق نظام إصلاحات السوق كتعبير عن ما يعني هذا النظام وأبعاده خلال العقد السابق، هذه العبارات تعبر عن ردود الفعل الثورية ضد إصلاح السوق وإعادة تنظيمه. اتخذت شكل مسلسل في البداية وبعد أن حققت هذه الاتفاقية شعبية للاعتقاد بأنها تشكل منهجا لسياسة اقتصادية متكاملة، إذ أنها تعبر عن وجهات نظر معظم المؤثرين في السوق المالية العالمية وهم معظم أصحاب الاختصاص في كل من صندوق النقد، والبنك الدولي، والمصرف الفيدرالي الأمريكي وممن روج لهذه الأفكار من الاقتصاديين والإعلاميين إذا بها فجأة وبعد تطبيق هذه الأفكار لإصلاح الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالعقد السابق تبين سذاجة وعدم كفاءة هذه التوصيات وافتقارها لعوامل أساسية.⁽¹⁾

«أدى هذا الفعل الأحادي (للتأكيد بمساعدة قوى أخرى) إلى فوران ضخم لتدفق رؤوس الأموال غير المضبوطة، ولا يزال الأكثر إدهاشا هو التبدل في بنية تدفق رأس المال. ففي سنة 1971م، كان 90% من الصفقات المالية يتعلق بالاقتصاد الحقيقي –التجارة أو الاستثمار طويل الأمد- وكان 10% يتسم بطابع المضاربة. بحلول سنة 1990م انخفضت النسب المئوية، وبحلول سنة 1995م كان حوالي 95% من المبالغ الهائلة يتسم بطابع المضاربة، بسيولات يومية منتظمة تتجاوز احتياطي التبادل الأجنبي للدول الصناعية السبع الأكبر كلها».⁽²⁾

وقد ردت هذه العوامل كما عبر عنها من قبل واضعيها والمتبنين لها لضعف المؤسسات، والفساد من جهة أخرى. فقد تبين بأن هذه الأهداف السياسية التي انتشرت

1- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، ص 41.

2- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 23.

كالموضحة عبر العالم فهي رغم أهميتها، إلا أنها غير كافية وقاصرة عن تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي المنشودين.

فعلى سبيل المثال لقد تبين بأن أزمة المكسيك المالية عام 1994م على سبيل المثال من أهم عواملها، ضعف أو قلة معدلات الادخار، مما جعلها عرضة للأزمة المالية التي تفشت على إثر اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأمد التي غزت أسواقها والتي أوصت بها نظم الإصلاح دون النظر إلى ظروف أو معطيات كل بلد على حدة، لذا فقد استنتج بأن ارتفاع معدلات الادخار ضمن ثوابت وأسس اقتصادية، مستقرة تجعل هذا الاقتصاد في منأى عن الأزمات المالية الناتجة عن فتح أسواقها لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأمد، ومما دلل على قلة صحة هذا الدرس والاستنتاج هو ما يسمى باقتصاديات المعجزة إبان أزمة شرق آسيا إذ كانت تتمتع هذه الدول بمعدلات ادخار عالية جدا إلى جانب توازن نشط على مستوى الاقتصاد العام. ولكن و بعد ما يقارب السنتين وعندما حدثت الصدمة المالية بدول معدلات الادخار العالية وتحديدا تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، وحتى كوريا الجنوبية، استدرج المحللون أنفسهم للأزمة المكسيكية واستنتجوا بأن ارتفاع معدلات الادخار ضمن اقتصاديات مستقرة ونشطة غير كافية ولا تقف في مواجهة ما يسمى بالرأسمالية الحميمية والتي تعني بأن قلة من كبريات مجموعة رأس المال المتعاونة مع الحكومات بإمكانها وبقوة تدمير وتشويه اقتصاد معتمد على كثرة وشريحة واسعة من القطاع الخاص في بلد ما.⁽¹⁾

ولذا فإنه خلال العقد السابق ومن خلال هذه الأزمات تبين للساسة في الدول المعنية بهذه الأزمات بأن ما اعتبر من حلول ناجحة قد تبددت وأن التغيرات المتوقعة قد زادت تعقيدا وأضحى من المستحيل حتى إمكانية الحل على الصعيد السياسي، مما أظهر رؤساء الحكومات ووزراء المالية بالحرص والعجز السياسي إزاء تطبيق الإصلاحات والتغييرات المطلوبة، والتي وبينما هي تصدر من واشنطن و "ول ستريت" في شكل حلول معقولة هي في الواقع محصلة نتائج لدروس وتجارب غير منسقة وإنها عبارة عن مرحلة انتقالية

1- و داد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، ص 42.

تحت الدراسة في اتجاه التطرف في تطبيق نظرية اقتصاد السوق والرأسمالية مما أفرز ما سمي بثورة حكمة الرأي العام العالمي ضد ما سمي بإصلاحات السوق.

ثالثاً: العولمة الاقتصادية، رؤية تشومسكية:

1- مفهوم العولمة الاقتصادية:

يجب أن نشير إلى أن العولمة مفهوم يتجسد ويتشكل أساساً في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى، التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية، حيث أن العولمة الاقتصادية مفهوم نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ليظهر في العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة في تلك المجالات، مع الأخذ في الاعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة، وهي المنافسة، والابتكارات التكنولوجية، وتحرير التجارة الدولية، والتحديث. وانتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية وهما المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية من منظور أن هذه الأخيرة تبنى أساساً على مبدأ الاعتماد المتبادل.⁽¹⁾

وفي محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم يمكن رصد التعريفات التالية:

1/ يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة، وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكوّن أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاضد دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي. وهنا يذهب الاقتصادي المعروف بول سوزي إلى أن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية، يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية، وسيادة نظام التبادل الشامل والتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

1- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2006، ص 15.

ولعل من الواضح أن هذا التعريف للعولمة يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل، وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، والوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية، بل بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتم حوالي 40% من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات.⁽¹⁾

وهناك تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة، حيث يرى أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.⁽²⁾ ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز مرة أخرى في تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول، الذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تدور حول ازدياد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول، أي تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل سواء في مجال تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار وغيرها. ويصبح هذا السلوك العولمي هو المحرك للنمو الاقتصادي بين أطراف التبادل الدولي.

ومعنى ذلك أن للعولمة منابعها ومصائبها ولها أطرافها الإيجابية الفاعلة وأطرافها المختلفة السلبية ولا يمكن أن نتوقع أن تكون آثار العولمة في الأولى مثل أثارها في الثانية وقد يستفيد الجميع من العولمة ولكن الفوائد لا بد أن تختلف اختلافا شاسعا في الحالتين وقد تحدث العولمة أضرارا بالجميع مع اختلاف مدى الضرر وأنواعه في الحالتين أيضا والأرجح أن يكون للعولمة فوائد وأضرارها للجميع مع تفاوت شاسع في هذه الفوائد والأضرار من دولة إلى أخرى.

وتشير الانكساد إلى أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل

1- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، ص 17.

2- المرجع نفسه، ص 18.

أولى هذه المراحل في التجارة الدولية أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة.

ويرى آخرون أن العولمة هي تعبير عن الأداة التحليلية التي يمكن من خلالها تحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي والاتصالات الحديثة والتي تتبلور كميًا في زيادة التجارة الدولية وتحركات رأس المال والعمال من خلال عبور القوميات والاعتماد المتبادل.

والجديد في هذا التعريف أنه ركز على العولمة كأداة تحليلية كمية لتفسير وتحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي والتي تبلورت في زيادة التجارة الدولية على نطاق السلع والخدمات بالإضافة إلى زيادة تبادل عناصر الإنتاج الممثلة في رأس المال والعمل من خلال مبدأي عبور القوميات والاعتماد المتبادل.

وعلى الرغم من اختلاف وتباين هذه التعريفات في تحديد وظيفة العولمة الاقتصادية، إلا أن نعوم تشومسكي ينظر لها نظرة مخالفة حيث يقول: «العولمة كلمة مشفرة، هناك طرق كثيرة يمكن أن يصبح فيها الاقتصاد متكاملًا، لهذا إن رجعت للسبعينات والسبعينات حيث التقت دول عدم الانحياز مع بعضها البعض وأصبحت قوة مهمة وطالبت بنظام اقتصادي عالمي جديد -بمعنى آخر عولمة- يستجيب لحاجات الأغلبية في العالم، في الحقيقة وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتطوير شكلت في عام 1964م لترد على هذه المصالح»⁽¹⁾.

ويضيف قائلا: «إنها الوكالة السياسية الأساسية التابعة للأمم المتحدة لتحليل السياسة الاقتصادية وقدمت مقترحات للنظام الاقتصادي العالمي ليستجيب لحاجات البلدان التي كانت تحاول تطوير الأغلبية الأكثر فقرا في العالم، وقد تم إسدال الستارة على ذلك فورا ولم يناقش واعتبر سخيًا وهمشت الوكالة بوظائفها»⁽²⁾.

هذا يعني أن تشومسكي يربط العولمة الاقتصادية بمجموعة من السلبيات والمخاطر والتهديدات على الاقتصادات الوطنية، فقد تزايد تعميق تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات الساحة الخارجية، إذ اتسع تفاوت الدخل وتزايد الثروة بين الدول، بل بين السكان في داخل

1- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص 197.

2- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص 197.

الدولة الواحدة. فهو بذلك يعارض عولمة غير متحكم فيها صنعتها آثار الهيمنة والعنف الاقتصادي. فالعولمة ليست في الغالب سوى تعبيراً اقتصادياً عن هيمنة البلدان الغنية على حساب الشعوب الفقيرة والمقصاة. فالصراع العسكري قد عوض بالحرب الباردة الاقتصادية التي هي أولاً وقبل كل شيء مشكل قوة ونفوذ يعبر عن نفسه في كل أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية. فالرغبة في التقدم الاقتصادي على حساب الأمم الأخرى يمكن أن تترجم إلى استراتيجيات تصديرية مفقرة أو من طراز "انهب جارك" أو أيضاً إلى التخلف كعامل للتنمية. فضلاً عن ذلك، فالعقوبات المتخذة ضد بلد ما قصد جعله يغير من سياسته تمثل أداة نفوذ لا جدال فيها. فأيديولوجية العولمة عن طريق السوق ليست في الحقيقة سوى إبراز وتأكيد للفكر المهيمن الذي يظل هدفه الإبقاء على التسلط الأمريكي دون قسر وإكراه. وفي هذه الظروف يستبدل غزو الأقاليم -ولو جزئياً على الأقل- بغزو الأسواق، ويتعلق الأمر بحرب دائمة، تخوضها الأمم وشركاتها قصد قسمة الإنتاج العالمي تكون أكثر تلاؤماً والمصالح الوطنية. حيث يقول تشومسكي: «إنها شكل محدد من التكامل الدولي تقوده سلطة شركات وتدعمه عدد قليل من الدول القوية المترابطة بتكتلات اقتصادية رئيسية»⁽¹⁾.

فالقيود والعوائق الجمركية ونظم الحصص وسن المعايير الصناعية والتجسس والتخاير الاقتصادي، والرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأسواق المالية والبحث المتواصل عن الاحتكارات، كل هذه تعد أسلحة تدميرية وفعالة في إعادة تشكيل الهرم التسلسلي للقوة الدولية لدى الدول التي تستعملها لفائدتها.

2- العولمة الاقتصادية ومستقبل البشرية:

يقول تشومسكي: «قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عن الفجوة بين الأمم الثرية والفقيرة فيما بين عامي 1960م و1989م وقد أرجعت النتائج السلبية إلى السياسات المزدوجة التي يتبعها قادة العالم الأثرياء وفي مقدمتهم صانعوا السوق الحر من خلال تطبيق برامج على الفقراء تستهدف تعديلاً هيكلياً فرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان عملا كهيئات لجمع الفواتير للدول الدائنة على حد تشبيهه سوزان جورج، وفي نفس

1- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الوقت قدمت الدول الكبرى حماية لشركائها أمام تقلبات السوق». (1) بمعنى أن التناقض الاجتماعي الذي أفرزته الرأسمالية في قلب النظام العالمي الراهن أفضى إلى تكريس نظام يقوم على أقلية مترفة وأغلبية محرومة على النحو الذي تنبأ به كارل ماركس، فتكثيف التناقضات الاجتماعية جاء كنتيجة لانطلاق العولمة الرأسمالية المتحررة من أي كابح والتي تولد بدورها أزمات مستمرة تقوض الاستقرار داخل كل دولة على حدة. حيث يقول في موضع آخر: «إن عولمة الاقتصاد العالمي سوف تقضي إلى فجوة اقتصادية متسعة وركود اقتصادي متفاقم، وعدم استقرار سياسي واغتراب ثقافي، مما سيثير الاضطراب والعنف في صفوف الفقراء والمعدمين». (2) إذ أن مجموع المعاملات المالية اليومية على الصعيد العالمي يبلغ 1500 مليار دولار، وهو ما يعادل مبلغ سنة من حجم تجارة العالم، لكن 99% من هذا الرقم يروج في المضاربات ولا يستفيد منه إلا المضاربون، أي أصحاب الشركات أنفسهم. أما الواحد في المائة المتبقي من هذه الصفقات الشرهة، فهو فقط الذي يكمن وراء خلق ثروات جديدة. فأى رخاء بشري هذا الذي لا يستفيد منه إلا هذا العدد التافه من جنس البشر؟ (3)

إن هذه الوضعية المزرية تقود عالم اليوم إلى ما يمكن أن نسميه بالعنف الاقتصادي الذي تمارسه الدول الغنية بفعل العولمة الليبرالية؛ فقد بلغت اللامساواة الاجتماعية حدا لم يسبق له مثيل؛ فنصف ساكنة العالم تعيش اليوم في فقر مدقع، وأكثر من الثلث تعيش في بؤس عارم، وأزيد من 800 مليون يعانون سوء التغذية، وما يقارب المليار نسمة أميون، ومليار ونصف لا يتوافرون على الماء الشروب أمام هذه الموجة المتصاعدة لما يمكن أن نسميه بانعدام الأمن الاجتماعي.

وبينما تقود الطبقة العالمية الحاكمة -أي الرأسمالية عابرة للقارات- البشرية إلى أزمة حضارية فإن الحياة الاجتماعية تحت هيمنة رأس المال العالمي تؤدي إلى الإفقار الإنساني بصورة متزايدة، مثلما تنعدم فيها أي قيمة أخلاقية، (4) ففي «أمريكا اللاتينية تناقص الحد الأدنى من الأجور بشدة فيما بين 1985م و1992م تحت تأثير برامج التعديلات الهيكلية

1- نغوم تشومسكي، النظام العالمي الجديد والقديم، ص 195.

2- نغوم تشومسكي، الدول الفاشلة، ص 22.

3- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 242.

4- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 243.

الليبرالية الجديدة، في وقت ارتفع فيه عدد الفقراء بنسبة 50% فيما بين عام 1986م و1990م. وقد أظهرت دراسات صندوق النقد الدولي وجود نمط قوي ومستمر من تناقص حصة العمال في الدخل، وذلك تحت تأثير برامج الاستقرار التي فرضها الصندوق في أمريكا اللاتينية. وقد تزايد الدين الخارجي في أمريكا اللاتينية لأكثر من 45 بليون دولار خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 1991م ويونيو 1993م؛ ليصل إجماليه إلى 463 بليوناً، على نحو ما كشفت دراسة وكالة الأنباء الألمانية لسبع عشرة دولة في أمريكا اللاتينية وذلك ضمن دراسة مليئة بإحصاءات تصيب المرء بالحسرة والألم. ويمضي كل هذا في مجرى إصلاح الاقتصاد ووعود بمستقبل باهر، وهو باهر فقط للبعض».⁽¹⁾ كما يدرج نعوم تشومسكي في هذا الشأن أمثلة مختلفة حيث يقول: «وقد حددت سوزان جورج قيمة الموارد التي نقلت من دول الجنوب إلى دول الشمال بنحو 418 بليون دولار فيما بين عامي 1982م و1990م وهو ما يعادل اليوم نحو 6 أضعاف ما قدمته خطة مارشال لأوروبا، وهي أموال ذهبت للدول الغنية من خلال خدمات الديون فقط. وفي نفس الفترة الزمنية زاد ثقل الديون بنسبة 61 بالمائة، بل زاد بنسبة 110 بالمائة للدول الأقل تقدماً.

وإضافة إلى ذلك كانت البنوك التجارية محمية بنقل ديونها السيئة إلى القطاع العام، مما ضمن أن يتحمل الفقراء ثقل وتكلفة الديون عن كل من الدول المدينة والدائنة».⁽²⁾ كما يشير تشومسكي إلى أن «دول إفريقيا جنوب الصحراء من بين الدول النامية التي صارت مصدراً لتمويل الدول الثرية، وهي دول ينهش فيها الفقر والبؤس بفضل السياسات الأمريكية الساعية إلى الاشتباك البناء وهي سياسات يعود إليها الفضل في إشعال حروب أهلية أدت إلى مقتل مليون إنسان في إفريقيا الجنوبية وحدها، فضلاً عن خسائر تقدر بـ 60 بليون دولار في دول الجنوب الإفريقي» وهلم جرا من الأمثلة التي يقدمها لنا نعوم تشومسكي في هذا المجال.⁽³⁾

نفهم من هذا بحسب تشومسكي أن العولمة نظام اقتصادي يقوده فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. فلقد كان المهيمنون على الاقتصاد الحديث، منذ النهضة الأوروبية حتى

1- نعوم تشومسكي، النظام العالمي الجديد والقديم، ص 195.

2- نعوم تشومسكي، النظام العالمي الجديد والقديم، ص 197.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أواسط هذا القرن، هم أساسا مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين وغيرهم، وقد كان نشاطهم محدودا بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها. أما خارج تلك الحدود فلقد كانت الدولة نفسها تتولى نيابة عنهم أو بواسطتهم التعامل التجاري مع باقي العالم. وبعبارة أخرى كان الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية، منطق الداخل والخارج. أما اليوم، فإن ما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية فيها تقوم بها المقاولات والمجموعات المالية والصناعية الحرة -مع مساعدة دولها- وذلك عبر شركات ومؤسسات متعددة الجنسية. والغاية التي تجري إليها هي القفز على حدود الداخل والخارج والسيطرة بالتالي على المجال الاقتصادي والمالي عالميا... وبما أن عملية التنافس والاندماج التي تحكم هذا النوع من النشاط الاقتصادي تعمل على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين أو اللاعبين، فإن النتيجة الحتمية هي تركيز الثروة العالمية في أيدي أقلية يتناقص عدد أفرادها باستمرار.

إذا فإن أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرّة.

واضح إذا، أن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من المعطيات السابقة هي أن الخصوصية والعولمة ليس من شأنهما تحقيق تنمية حقيقية متجذرة، ولا التخفيف من التفاوت بين الطبقات والنخب والفئات، بل بالعكس أنهما تعملان على تنمية التخلف، وذلك بتوسيع وتعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء: الفقراء يزدادون فقرا ومتوسطو الحال يعانون محنة الفقر، بينما الأغنياء يزدادون غنى. والنتائج الاجتماعية ظاهرة للعيان فلننظر إلى عالم الطفولة اليوم كما يدعونا إلى ذلك تشومسكي حيث أورد قائلا: «وإلى هذه الأرقام يمكننا أن نضيف نصف مليون طفل يلقون حتفهم كل عام نتيجة عبء الديون على الدول التي يعيشون فيها، على نحو ما تظهر تقارير منظمة اليونيسيف. إضافة إلى 11 مليون طفل يموتون سنويا من أمراض يسهل علاجها، وهو ما يمكن تسميته إبادة جماعية خرساء على حد تعبير هيروش ناكاجيما المدير العام لمنظمة الصحة العالمية»⁽¹⁾.

ويضيف قائلا: «لقد وصف ديفيد ورنر -مؤلف كتاب حيث لا يوجد طبيب وغيرها من كتب الصحة والمجتمع- حالة البؤس التي يحياها أطفال الشوارع في مدينة ماناجوا

بنيكاراجوا فكتب يقول: أن بيع غراء الأحذية للأطفال أصبح تجارة رائجة وأصبحت واردات الغراء من الموردين متعددي الجنسيات تزدهر بشكل بديع وذلك لأن حراس متاجر الأحذية في الأحياء الفقيرة يقومون بعمل مزدهر حين يقومون بملء زجاجات الأطفال أسبوعيا بالغراء ليقوم هؤلاء الأطفال بشم الغراء؛ لأن استنشاق الغراء يذهب عنهم الشعور بالجوع يا لها من معجزة اقتصادية حققت أهدافها، لكن ليس هذا كل شيء.⁽¹⁾

ويضيف في موضع آخر قائلا: «لقد كشفت لنا شركة أفلام وثائقية كندية عن الكثير من الخبايا في أمريكا اللاتينية في فيلم يحمل عنوان تجارة الأعضاء. يعرض الفيلم عمليات قتل الأطفال لاستخراج أحشائهم وانتزاع أعضائهم للبيع، كانتزاع العيون على يد قراصنة من المشتغلين بالطب مسلحين فقط بملاعق القهوة وقدمت الولايات المتحدة الثناء والتقدير لحكومة السلفادور التي تقوم برعاية مثل هذه الأعمال، مادام ذلك يحافظ على قيمنا وطموحاتنا».⁽²⁾ ويقر في نفس الطرح «وقد أعرب مسئول في منظمة الدفاع عن حقوق الأطفال بأن السلفادور تشهد أكبر تجارة في الأطفال ولا تتضمن هذه التجارة خطف الأطفال لبيعهم فحسب، بل لاستخدامهم أيضا في تصوير أفلام داعرة».⁽³⁾ ولقد تعمد تشومسكي الاستشهاد بهذه الوقائع وغيرها ليفتح أعيننا على واقع مريض يتورم ويستفحل أماننا من دون أن نوليه ما يستحق من الاهتمام لكونه أصبح من المألوف اليومي. ويهمنا أن نشير هنا في هذا السياق إلى ما كتبه الكاتب إدواردو غاليانو في مقالة يصف فيها حال أطفال العالم اليوم جاء في بعض منه «وقبل أن يكف أطفال الأغنياء عن أن يكونوا أطفالا، ويكتشفوا المخدرات الباهضة الثمن التي تخدر وحدثهم وتستر خوفهم، يكون أطفال الفقراء قد شرعوا في استنشاق اللصقة. وبينما يلعب الأطفال الأغنياء الحرب بواسطة قذائف أشعة الليزر، تكون طلقات الرصاص قد اخترقت أجساد الأطفال الفقراء في الشوارع...».⁽⁴⁾

فما نستخلصه مما سبق أن تشومسكي وهو يقدم لنا المعطيات الكمية الغزيرة يوضح بجلاء مدى تعولم الفقر.

1- المصدر نفسه، ص 202.

2- نعوم تشومسكي، النظام العالمي الجديد والقديم، ص 202.

3- المصدر نفسه، ص 203.

4- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 22.

يمكننا في خاتمة هذا الفصل أن نصل إلى أن تشومسكي يرى في العولمة الاقتصادية عملية يقودها فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. فلقد كان المهيمنون على الاقتصاد الحديث، منذ النهضة الأوروبية إلى أواسط القرن، هم أساسا مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين ومدراء، وقد كان نشاطهم محدودا بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها. أما خارج تلك الحدود، فلقد كانت الدولة نفسها تتولى نيابة عنهم أو بواسطتهم التعامل التجاري مع الخارج. وبعبارة أخرى، كان الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية، منطق الداخل والخارج. أما اليوم، فإن ما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية فيها تقوم بها المقاولات والمجموعات المالية والصناعة الحرة، وذلك عبر شركات ومؤسسات متعددة الجنسية. والغاية التي تجري إليها هي القفز على حدود الداخل والخارج والسيطرة بالتالي على المجال الاقتصادي والمالي.

وبما أن عملية التنافس والاندماج التي تحكم هذا النوع من النشاط الاقتصادي تعمل على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين واللاعبين فإن النتيجة الحتمية هي تركيز الثروة العالمية في أيدي قليلة من الملاك.

وإذن فإن أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرّة.

ومن هنا ظاهرة التفاوت الملازمة لظاهرة التركيز التي من هذا النوع، التفاوت بين الدول، والتفاوت داخل الدولة الواحدة.

والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز المفرط للثروة على الصعيد العالمي هي تعميق الهوة بين الدول، وبين شرائح المجتمع الواحد، ليس فقط بين الطبقات بل أيضا بين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة. وإذن فمن النتائج المباشرة للعولمة الاقتصادية هو تعميم الفقر.

الفصل الثالث

العولمة السياسية في فكر نعيم تشومسكي

ويحتوي على:

أولاً: العولمة والدولة القومية

ثانياً: العولمة والديمقراطية

ثالثاً: العولمة والإرهاب

العولمة ظاهرة اقتصادية في المقام الأول ولكنها تأخذ في الوقت ذاته أبعادا وتجليات سياسية وعسكرية وثقافية وإعلامية تعمل من أجل إرساء هيمنة الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة - أوربا - اليابان) على مختلف أنحاء الكرة الأرضية هيمنة شبه تامة والهدف من هذه الهيمنة السياسية تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة. إن العولمة التي تبغيها الولايات المتحدة تتضمن بالأساس تأمين الحدود الحرة والمفتوحة لانتقال سلعها وأفكارها مستخدمة في ذلك وسائلها الإعلامية الجبارة والتقدم التكنولوجي والمؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات والضغوط السياسية والحملات العسكرية إذا في مقابل مفهوم الدولة والحدود الوطنية الذي استقر كأحد أسس الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أصبحنا إزاء نظام عالمي جديد يعطي الأولوية المطلقة لحرية السوق والمشروع الخاص مع تسخير متطلبات سياسية واجتماعية مثل مصطلحي (الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحرير المرأة) في خدمة ذلك أي كاستخدام هذه المصطلحات بمرونة كبيرة لتبرير التدخل في شؤون الدول القائمة في أطراف النظام الرأسمالي العالمي. فالعولمة إذا نظام يقفز فوق حدود الدولة والوطن والأمة فهي تقوم على الخصخصة أي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز تابع لهذه القوى سواء المحلية ذات الاستثمارات الجديدة أو لقوى العولمة. فيا ترى كيف وضح لنا نعيم تشومسكي هذه المسائل؟

أولاً: العولمة والدولة القومية:

قد لا يكون من الأوفق التقدم في النقاش حول أثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية إذا كان الأمر مسبقاً بالنظر إلى العولمة كظاهرة شمولية تطال مستويات الحياة الإنسانية كافة، وتسعى إلى بلورة أطروحة ذات أبعاد كونية وإلزامية إلى حد ما، في حين تقترح الدولة نفسها ككيان قائم بذاته تجتمع فيه المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتؤسس بنية متكاملة على شكل عضوي. بمعنى أنه في عالم مؤلف من دول قومية قوية على درجة عالية من الاستقرار من شأن العولمة أن تبدو منطوية على التناقض، فيا ترى كيف نظر تشومسكي إلى هذا التناقض؟

1 - الدولة والسيادة:

الدولة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحتى استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج.⁽¹⁾

تعود نشأة الدولة إلى ميل الإنسان نحو الحياة الاجتماعية التي تصبح صعبة في غياب عقد اجتماعي يضع قواعد التصرف والحقوق والواجبات الاجتماعية للأفراد، ويتضمن وجود سلطة عليا في المجتمع قادرة على التحكيم والحفاظ على القانون، تقف فوق المصالح الضيقة، وتستخدم صلاحياتها لخدمة كل المصالح الدائمة والثابتة المشتركة، ويحق لها في المقابل طلب الطاعة من الناس واستخدام القوة لضمان تقيد الأفراد والجماعات بالقوانين.⁽²⁾

ويلاحظ أن الدول القديمة قد قامت على أساس اجتماعي- ثقافي- ديني شمولي بما في ذلك الدولة- المدينة عند الإغريق. فقد اعتبر كل من أفلاطون وأرسطو دولة- المدينة نموذجاً مثالياً للمجتمع لكونها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً. حيث

1- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء 2، ص 702.

2- المرجع نفسه، ص ص 702-703.

يقول أفلاطون: «في اعتقادي أن الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته، وحاجته إلى أشياء لا حصر لها».⁽¹⁾

وفي نفس السياق ذهب أرسطو حيث قال: «من تحصيل خير المملكة و ضمانه هو شيء أعظم وأتم، إن الخير حقيق بأن يحب حتى ولو كان لكائن واحد، ولكنه مع ذلك أجمل وأقدس متى كان ينطبق على أمة بأسرها، ومتى كان ينطبق على ممالك بتمامها».⁽²⁾

ويقول في موضع آخر: «الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها وحسب، بل سعادتهم وفضيلتهم. وإلا لأمكن أن تنشأ بين أرقام وبين كائنات أخرى غير الناس».⁽³⁾

أما المعنى الغربي المعاصر لمفهوم الدولة فقد ولد على يد ماكيافيلي في القرن السادس عشر. ينطلق من المفهوم المعاصر في فهم سلطان الدولة من التأكيد على السيادة القانونية: إصدار القوانين وتفسيرها وتطبيقها، حيث يقول: «القوانين هي التي تصلح من أمورهم وتقومها، فليس ثمة من حاجة إلى القوانين طالما أن الأمور تسير سيرا هائنا بدونها، ولكن عندما تنهار إحدى العادات الفضلى، فإن الضرورة تحتم قيام التشريع ليحل محلها».⁽⁴⁾ وعلى السيادة السياسية: احتكار وسائل العنف والإكراه لضمان طاعة المواطنين، وصيانة الاستقلال إزاء الدول الأخرى. حيث يقول: «فمن الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها، وفقا لضرورات الحالات التي يواجهها».⁽⁵⁾

اختلف ماكيافيلي عمن سبقوه بأنه لم يحاول تعريف الدولة أو تبرير وجودها فافترض تمتعها بالسيادة، وركز على دراسة طريقة احتفاظ الحكم بالسيطرة على مقاليد الأمور وعلى الصفات المطلوب توافرها لاستمرار قوة الدولة، وبعد ماكيافيلي تولى المفكر الفرنسي جان بودان والمفكر الإنجليزي توماس هوبز شرح فكرة سيادة الدولة وتميزها عن غيرها من المنظمات الاجتماعية فقد عرف بودان السيادة بأنها السلطة المحدودة والمستمرة

1- أفلاطون، الجمهورية، تقديم الجليلي اليابي، موفم للنشر، الجزائر، دط، 1990م، ص 382.

2- أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، ص 102.

3- أرسطو، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصري، القاهرة، دط، 1924م، ج1، ص 172.

4- نيقولا مكيافيلي، المطارحات، ترجمة خيرى حماد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دط، 1962م، ص 225.

5- نيقولا مكيافيلي، الأمير، ترجمة خيرى حماد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط12، 1985م، ص 136.

في صنع القوانين وتعديلها وأنها وحدة غير قابلة للقسمة. قد سادت كتابات بودان فرضيات مفادها أن إطلاق السيادة محدودة بحدود القانون الطبيعي والقانون الدستوري وحقوق الملكية، لأن أساس السيادة هو استنادها إلى القانون الطبيعي، معنى ذلك أن السيد أو الحاكم باعتباره مستقر السيادة لا يقدم حساباً لأحد، إنما حسابه على الله وحده، ولذلك تعتبر السيادة عنده مطلقة⁽¹⁾.

أما التبرير الفلسفي للدولة الاستبدادية المطلقة السيادة، فقد جاء على يد هوبز الذي رسم صورة قاتمة للحياة بدون نظام سياسي، خاصة وأنه كان سيء الظن بالطبيعة البشرية. فقد ذهب إلى القول بأن الحياة في ظل غياب النظام السياسي تكون في حالة احتراب دائمة بين الجميع، حيث يقول هوبز: «في مثل تلك الحالة لم يكن هنالك مكان للعمل لأن ثمرته لم تكن أكيدة ومن ثم لم تفلح الأرض، ولم تكن هناك ملاحه أو استعمال للموارد التي قد تستورد بالبحر، ولم يكن هنالك بناء مريح ولا أدوات لتحريك ونقل الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة ولم تكن هنالك فنون أو آداب أو مجتمع، وشر من هذا كله لم يكن هنالك سوى الخوف المستمر وخطر الموت العنيف وحياة الإنسان وحيدة فقيرة دنيئة وحشية قصيرة»⁽²⁾، وأن الخلاص الوحيد من هذه الحالة هو تسليم السلطة المطلقة لصاحب السيادة في الدولة (الملك أو المجلس)، إلا أن ذلك الموقف المتطرف نتيجة نشوب الحرب الأهلية البريطانية في زمنه لم يحل دون تبصر هوبز بعواقب استبداد الحاكم، فإنه حذر من أن ذلك قد يؤدي إلى العودة إلى حالة الاحتراب، ومن الحكمة التقيد بقوانين الطبيعة وضبط النفس، إذا ما أراد الحاكم لحكمه أن يستمر.

إن أفكار هوبز هذه سرعان ما تعرضت للاعتراض الجذري من قبل مفكر إنجليزي آخر هو جون لوك الذي شدد على تمتع الإنسان بحقوق طبيعية هي جزء من القانون الأخلاقي الذي فرضه الله على البشر، وبأن هذه الحقوق تتركز حول الحياة والحرية والملكية. إن الحياة الطبيعية عنده حياة جيدة، ولكن ينقصها سلطة تفصل بين الناس في حالة المنازعة أو الصدام، وتنزل العقاب بمن يعتدي على حقوق الآخرين.

1- جاك ماريان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله الأمين، مراجعة صالح الشماع وقرىاقوس موسيس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، ص51.

2- محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1981م، ص71.

وعلى هذا الأساس لا يكون الهدف من إيجاد النظام السياسي أو الدولة هو حماية أنفسهم من الزوال كما قال هوبز، ولكن لحماية حقوقهم الطبيعية، حيث يقول جون لوك: «السلطة العسفية المطلقة أو الحكم بمعزل عن القوانين القائمة المتفق عليها لا يتفقان كلاهما مع أغراض المجتمع والحكومة التي ما كان البشر ليتخلوا عن حرية الطور الطبيعي وينضوا إليها ويرضخوا لها لو لا حرصهم على حماية حياتهم وحريرتهم وأملاكهم وإقرار السلام والطمأنينة، على أساس قواعد واضحة للعدل والامتلاك»⁽¹⁾. (يمكن النظر إلى أفكار لوك بأنها ينبوع الفكر الليبرالي). أي من أجل حياة طيبة أو أفضل كما ذهب أرسطو. أما في فرنسا فقد شدد مفكرو عصر التنوير (قبل الثورة الفرنسية) على أن الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة في النظام السياسي، وذهب مونتيسكيو إلى أن فكرة فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية هي أفضل ضمان للحرية في الدولة، حيث يقول مونتيسكيو: «لا تكون الحرية مطلقا إذا ما اجتمعت السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية في شخص واحد أو هيئة حاكمة واحدة، وذلك لأنه يخشى أن يضع الملك نفسه أو السنان نفسه قوانين جائرة لينفذها تنفيذا جائرا»⁽²⁾، وكان لهذا المفهوم تأثيره الواضح في الدستور الأمريكي. أما الأثر الأكبر على فكر الدولة عند الفرنسيين فقد كان من نصيب جان جاك روسو الذي أكد على أن الهدف من التنظيم السياسي للمجتمع هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية وأن السيادة هي ملك الأمة وأن القانون يعبر عن الإرادة العامة للمجتمع، الأمر الذي يفترض اشتراك المواطنين لا ممثلين عنهم في صنع القوانين. حيث يقول جان جاك روسو: «يساهم كل منافي المجتمع بشخصه وبكل قدرته تحت إدارة الإدارة العامة العليا»⁽³⁾، فإذا كان التشريع هو مهام جميع مواطنين فإن الخضوع للقانون ليس سوى خضوع المواطن لإرادته التي عبر عنها وجسدها في القانون، وفي ذلك تكمن ممارسته للحرية مع عدم الخضوع لأحد سوى نفسه.

وعلى الرغم من أن المفكر الألماني هيغل أسقط في نظريته إلى الدولة فكرة السيادة الشعبية، فإنه تكلم عن الإرادة الكونية والإرادة العاقلة وأعجب بالقيادة العظام ونادى بالملكية. لقد نظر هيغل، الذي كان يسعى لدعم فكرة وحدة ألمانيا، إلى الأمة نظرة تقديسية

1- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة مجدي فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، دط، 1959م، ص 221.
2- مونتيسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعير، دار المعارف، القاهرة، دط، 1953م، ص 228.
3- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان ققوت، دار القلم، بيروت، دط، دت، ص 50.

واعتبر أن الدولة هي تعبير عن وحدة المجتمع وفق الأفكار الأخلاقية وتجسيد للأمال القومية.

وبينما ذهب هيجل إلى القول بأن الدولة ضرورة أخلاقية وتجسيد للحرية، قال ماركس أن الدولة أداة قمع ومصادرة للحرية، هدفها الحفاظ على الامتيازات القائمة للطبقة الحاكمة على حساب الأغلبية المحكومة المعذمة. وقد شرح زميل ماركس وصديقه إنجلز عملية تحول الدولة بعد الثورة البروليتارية فقال: إن مجرد قيام ثورة لا يلغي ظاهرة تعدد الطبقات، ولذا يحتفظ المجتمع الاشتراكي بجهاز الدولة على شكل ديكتاتورية بروليتارية. فيكون هدف هذه المرحلة هو إزالة التناقضات الطبقيّة عن طريق الاحتفاظ بالسلطة السياسية وممارساتها من قبل البروليتاريا والتمهيد لقيام مجتمع بلا الطبقات. تنتفي فيه أسباب استخدام سلطات الدولة القمعية، لأن الحفاظ على الامتيازات والاستغلال، هو السبب الكامن وراء الدور القمعي للدولة، وزوال الطبقات في الحالة هذه يؤدي إلى زوال الدولة، وذلك بعد أن تعم الثورة البروليتارية العالم أجمع.⁽¹⁾

أما المدارس الفوضوية فيجمع بينها العداء لظاهرة وجود الدولة لأنها ضارة تفسد الحاكم وتقسّم المحكومين، ولأنها غير ضرورية لكونها عديمة الفاعلية، وإن اختلفت الآراء في فهم الطريق إلى زوالها. فقد نادى باكونين بضرورة الثورة -كالماركسيين- لكنه اعتقد بأنه بالإمكان إلغاء الدولة فور نجاح الثورة، بينما طالب ليوتولستوي بالاقتران على المقاومة السلبية لسلطة الدولة. إن الصراع بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة قد أدى إلى نشوء أنواع جديدة من الدول، إضافة إلى تعديلات هامة على فكرة الدور السلبي الذي نادت به المدارس الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لقد اقتربت الأنظمة الليبرالية من المثال الاشتراكي عندما تحولت إلى ما يعرف بدولة الرفاه حيث تضطلع الدولة بتقديم الخدمات العامة انطلاقاً من التسليم بمسؤولية الدولة عن أمن المواطنين وحسب.⁽²⁾

ولئن كانت السيادة في الدولة مقيدة بمبادئ الحقوق الطبيعية للمواطن وبالنجاح في إدارة الدولة لإشباع رغبات العدد الأكبر أو القطاعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، فإن

1- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ص 704.

2- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ص 704.

سيادة الدولة في العلاقات الدولية محدودة بقواعد وأعراف القانون الدولي في السلم وفي الحرب على حد سواء.

2 - الأطروحات النظرية لظاهرة السيادة في ظل العولمة :

يجدر بنا أولاً التنبيه إلى أن تأملاً معناه في تاريخ تطور الدولة القومية منذ ظهورها حتى اليوم، يفضي إلى استنتاج مهم، مفاده أن الدولة قد عرفت في سيرورتها وحركيتها جملة من المتغيرات، توصف تارة بأنها تغير في دور الدولة، وتارة أخرى بأنها تراجع وانحسار في قوة الدولة، ومهما يكن من أمر فإن السجال حول أثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية قد أسس أطروحتين على الأقل هي:

أ/ الأطروحة المتشائمة:

يرى أنصار هذه الأطروحة أن هناك صراعاً مستمراً ومتجذراً بين العولمة والدولة، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود وتسعى جاهدة إلى تذويبها، بينما تؤكد الدولة على الحدود كضامن للاستقرار والسيادة؛ العولمة تعني توسيع الحدود في حين تعني الدولة تعميق الحدود وترسيخها. إن هذا الصراع العميق بين العولمة والدولة سيفضي، جدلاً، إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة وتآكل السيادة الوطنية الضامنة للشرعية والاستقرار. ولترسيخ هذه الفكرة، يستند أصحاب الأطروحة المتشائمة إلى تعريفهم لمفهوم الدولة القومية لرصد مجمل الخصائص المميزة للدولة والتي بدونها يصبح الحديث عن الدولة ككيان قائم بذاته أمراً متجاوزاً.⁽¹⁾ بمعنى أن زمن الدولة القومية قد ولى، وأن التحكم على المستوى القومي عديم الفاعلية بوجه العمليات الاقتصادية والاجتماعية الكونية. كما يقال أن السياسات والخيارات السياسية القومية قد نحيت جانبا بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أغنى من أكثر الدول جبروتاً.⁽²⁾

تؤكد المدرسة التقليدية في دراستها لمفهوم الدولة القومية تطابق حدود الدولة مع حدود الضمير القومي، معتبرة هذه الحدود عاملاً مميزاً للأمم وضامناً لهويتها وسيادتها وشرعيتها القانونية والتاريخية. وترى المدرسة الحديثة أن الدولة القومية ترتبط بظاهرتي الحدود الإقليمية والولاء القومي، وهو تطور جاء كنتيجة للتحويلات العميقة التي لحقت

1- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص ص 226، 227.

2- بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، دط، ص 386.

بالنظام الإقطاعي الذي أثبت عدم قدرته على تثبيت دعائم النظام الملكي والإمبراطوريات الاستعمارية، فظهرت الدولة القومية متماسكة متوازنة على أنقاض القرون الوسطى.

لقد أصبحت الدولة القومية منذ مؤتمر ويستفاليا صاحبة السيادة المطلقة التي لا تعلوها سيادة، والسيادة هي السند القانوني الذي تستند عليه الدولة في مباشرة صلاحياتها الداخلية والخارجية، هو السلطة العليا التي لا تعادلها سلطة أخرى، والتي تسمح للدولة بممارسة وظائفها واختصاصاتها داخل الإقليم الوطني أو مجالها الجغرافي بشكل انفرادي، كما تعني السياسة: الاستقلال التام عن الدول الأخرى بحيث لا يتم تلقي الأوامر والتعليمات من سلطة خارجية.⁽¹⁾

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت الساحة السياسية الدولية مجموعة من التغيرات المترامية أدت إلى فشل الدولة القومية في حماية طبيعتها الإقليمية وقداستها حدودها الرمزية؛ لقد أدت الثورة التي لحقت بأدوات الاتصال ووسائل المواصلات إلى انسياب الأفراد والبضائع والأفكار والقيم عبر الحدود القومية، وكان ذلك بمثابة ضربة قوية لخاصية الحدود الإقليمية الصلبة التي تمتعت بها الدولة القومية عبر عدة قرون، كما أن التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وكذا تعاظم الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في توجيه الاقتصاد العالمي، أدى إلى تراجع الأهمية الإستراتيجية للحواجز الجمركية، وبالتالي اختراق الحدود وتكسيدها.⁽²⁾

إذ يرى أنصار هذا الطرح أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركات متعددة الجنسية تدريجياً محل الدولة والسبب أن شركات المتعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدولة، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، خدمة للمصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.⁽³⁾ فرأس المال متحرك، حر من أي روابط قومية، وهو يستقر حيثما تمليه المنافع الاقتصادية، وبناء عليه فإن النظم القوية المتميزة، التي تكفل حقوقاً واسعة وحماية اجتماعية للعمل، صارت بالية. كذلك شأن السياسات النقدية والضريبية المضادة لتطلعات الأسواق الكونية والشركات

1- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص ص 226، 227.

2- المرجع نفسه، ص ص 227، 228.

3- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2010م، ص 126.

العابرة للقوميات. وإن الدول القومية كفت عن أن تكون هيئة فعالة للإدارة الاقتصادية، ولم تعد لها من وظيفة سوى أن تقدم تلك الخدمات الاجتماعية والعامة.⁽¹⁾

ترتبط مضامين هذه الأطروحة بالموقف الذي عبر عنه محمد عابد الجابري في معرض تناوله إشكالية العولمة في الوطن العربي. لقد تصور الجابري العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخصوصية، يحجم سلطة الدولة ويسلب صلاحيتها وأدوارها الحيوية، ما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله: «العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية»⁽²⁾.

ب/ الأطروحة المتفائلة:

يرى أنصار الأطروحة المتفائلة أن الأمر في إطار العلاقة بين العولمة والدول القومية لا يعني نهاية الدولة، بدليل أن انحسار دور الدولة وتآكل السيادة وذوبان الحدود لا يكون إلا في حالة الاستعمار.

إن مقولة نهاية الدولة هي مقولة متهافئة ومتداعية ولا تجد لها سنداً أو تأسيساً، إنها مقولة -بحسب المتفائلين- تختلط فيها الإيديولوجية بفلسفة الافتتان بأخلاقيات الهدم والنهية والتشاؤم، ولا يرقى إلى مستوى الطرح العلمي الأكاديمي، فالدولة زمن العولمة كيان قائم بذاته، تمارس سياستها الداخلية والخارجية على نحو يضمن لها السيادة والشرعية القانونية، كما أن الدولة لا تدخر جهداً في القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتدخل في معظم الحالات كمقنن ومشرع. ويسوق أنصار الأطروحة المتفائلة جملة من الدلائل التي تؤكد صحة المقولة التي تنطلق من التركيز على قوة الدولة واضطلاعها بوظائفها على نحو أشمل وأتم، وهي كما يلي⁽¹⁾ عابد الجابري العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة (مرجع سابق

ص 229 :

1- بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ص 387.

2- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 228.

- 1- إن نفقات الدولة مازالت مرتفعة في جل دول العالم، مما يسمح للدولة بالقيام بدور كبير في الاقتصاديات القومية انطلاقا من سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وتوجيه هذا الجزء لتحقيق أهدافها.
 - 2- إن أغلب الشركات الدولية توجد أصولها في وطنها الأم وجزء كبير من مبيعاتها يستهلك في الوطن الأم لذلك فهي متجذرة في الوطن الأصلي وتحتاج إلى الدولة في مجالات عديدة.
 - 3- إن «عولمة» رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جدا، فلو كانت هناك عولمة حقيقية لرأس المال لما اعتمدت الغالبية العظمى من استثمارات أي دولة على ادخاراتها الوطنية، ولتمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تمول إلى درجة كبيرة الاستثمارات القومية.
 - 4- إن أغلب دول العلم الثالث لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية قابلة للتحويل بهدف تمويل نزوح الرساميل، لذلك فإن أغلب دول العالم لا تخضع لدور الأسواق المالية الدولية، وبالتالي فإن ما يسمى بـ العولمة المالية، لا يشمل كل دول العالم، وهذا ما يجعل الحديث عن السيادة في هذه الدول أمرا ممكنا.
 - 5- إن الشركات المتعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم وتزداد قوتها، بقدر ما تحتاج وتطالب بضرورة «وجود الدولة/الأمة إلى جانبها» لا في ما يخص تمويلها للبنيات التحتية الوطنية المكلفة، ولا في تشجيع استثماراتها في البحث والتنمية والتطوير التكنولوجي، ولا في تمكينها من العقود الوطنية ذات المردود العالي، ولكن أيضا وبالموازاة مع ذلك، في مساعدتها قانونيا وتجاريا ودبلوماسيا وسياسيا، لخوض «صراع البقاء» على مستوى الأسواق العالمية.
- وتسعى بعض المنظمات الدولية إلى تبني الأطروحة المتفائلة في سياق تحديدها لمفهوم العولمة، وقد ظهر هذا التحديد في صورة خطاب يروم بامتياز الترويج لمقولة العولمة وتوسيع مساحة استيعابها وتمثلها بين سائر الدول، ولعل تفاؤل هذه المنظمات مسنود إلى خلفية تقترح فيها العولمة نفسها كمكسب يفتح آفاقا جديدة أمام المصالح الاقتصادية للدولة، ويدفع إلى تحقيق نوع من التوازن والتكامل العالميين، انطلاقا من تعميق

التبادل الحر على مستوى السلع والخدمات وتوسيع دائرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية. وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالدول المتخلفة إلى مواجهة الكثير من التحديات وتحقيق النمو والتقدم.

فكما يؤكد بول هيرست وجراهام طومبسون على أن السكان يبقون إقليميين، خاضعين لمواطنة دولة قوية، والدولة تبقى ذات سيادة ليس بمعنى أنها كلية الجبروت والقدرة داخل أراضيها بل لأنها تراقب حدود أراضي الإقليم، ولأنها، إن كانت على درجة صادقة من الديمقراطية، تمثل المواطنين داخل هذه الحدود. وإن نظم الضبط والهيئات العالمية، والسياسات المشتركة المقررة في المعاهدات، لا ترى النور إلا لأن دولا قومية كبرى وافقت على خلقها، وإضفاء الشرعية عليها بما لديها من سيادة، بمعنى أن السيادة قابلة للتحويل، والدول تتنازل عن شيء من السلطة للهيئات فوق القومية، إن السيادة قابلة للنقل والتقسيم، لكن الدول تكتسب أدوارا جديدة حتى بعد أن تتنازل عن جانب من السلطة، فهي تتولى على وجه الخصوص، وظيفة إعطاء الشرعية وتقديم الدعم للسلطات التي نشأت بفضل هذه المنحة من السيادة، وإذا ما كانت السيادة الآن ذات أهمية حاسمة كمعلم مميز للدولة القومي، فمرد ذلك أن للدولة دورها كمصدر للشرعية في نقل السلطة أو المصادقة على الصلاحيات الجديدة القائمة فوقها أو تحتها. فوق من خلال الاتفاقيات بين الدول لإرساء أشكال جديدة من التحكم العالمي والالتزام بها. وتحت من خلال ترتيب الدولة دستوريا داخل رقعة أراضيها، لعلاقات السلطة والمرجعية بين الحكومات المركزية والمناطقية والبلدية، علاوة على الحكومات الخاصة في المجتمع المدني التي تحظى باعتراف رسمي.⁽¹⁾

وسواء تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو بمنظمة التجارة العالمية، فإن الأطروحة واحدة، والأهداف الخلفيات والتوجهات أيضا واحدة. إن هذه المؤسسات والمنظمات العالمية تختزل دعوة تتجه بالأساس إلى محاولة إقناع الدول النامية بأهمية وضرورة نظام العولمة وتوسيع دائرة الاتفاق حوله باعتباره الخيار الاستراتيجي الوحيد الضامن للاستقرار والرفاه العالمي. كما تسعى هذه المنظمات إلى تبديد مخاوف الدول من سيناريوهات نهاية الدولة وتآكل السيادة، وذلك من خلال التبشير بعولمة أليفة

1- بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ص ص 406، 407.

ونافعة على ذات إيقاع العولمة السعيدة التي سعى ألين مينك إلى التنظير لها في كتابه La Mondialisation Heureuse⁽¹⁾.

3/ أثر العولمة على سيادة الدولة في فكر تشومسكي:

أ/ تعريف الدولة القومية:

يعرفها تشومسكي بقوله: «ففي عالم تسود فيه الدول القومية تكون الساحة العامة حكومية بشكل رئيسي، على مستويات عديدة. وتعمل الديمقراطية بقدر ما يستطيع البشر أن يشاركوا بشكل ذي دلالة في الساحة العامة، وفي غضون ذلك يديرون شؤونهم الخاصة. فرديا وجماعيا، دون تدخل غير شرعي من مراكز القوى. فالديمقراطية القائمة تفترض مسبقا مساواة نسبية في الحصول على الموارد -المادية، المعلوماتية، وغيرها- وهذه بديهية قديمة قدم أرسطو. إن الحكومات مشكلة، نظريا، كي تخدم جماهير ناخبها المحليين وينبغي أن تكون خاضعة لإرادتهم»⁽²⁾. بمعنى أن الدولة وتسميتها الأكثر شيوعا في الولايات المتحدة هي الحكومة سلطة سيادية في بقعة إقليمية محددة، متمتعة بحق استخدام القوة في سبيل الحفاظ على النظام الداخلي من ناحية ومن أجل الدفاع عن أرضها ضد العدوان من ناحية ثانية، وتنطوي السيادة بدورها، على أن الدولة هي السلطة العليا في أرضها، تمارس إدارة شؤون مواطنيها وجملة المجموعات والمنظمات التي يشكلونها في تسيير الحياة اليومية، لا تكون الدولة السيادية خاضعة لأية سلطة أعلى، ما من دولة يحق لها أن تتوقع الإذعان من أية دولة أخرى، ولم يسبق لأية دولة محتضنة للعالم كله أن ظهرت فارضة سلطتها على جميع الدول القومية.⁽³⁾

ب/ العولمة تخترق مبدأ السيادة باسم حقوق الإنسان والمحافظة على النظام العالمي:

يقول تشومسكي: «تدعى الأنظمة الوطنية التي تهدد الاستقرار أحيانا بـ"التفاحات الفاسدة" التي يمكن أن تفسد البراميل، أو الفيروسات التي يمكن أن تصيب الآخرين بالعدوى. وكانت إيطاليا في سنة 1948م مثالا على ذلك. وبعد خمس وعشرين سنة، وصف هنري كيسنجر تشيلي بأنها فيروس يمكن أن يرسل الرسائل الخاطئة حول إمكانيات التغيير الاجتماعي، ويعدّي آخرين بعيدين بقدر إيطاليا، لا تزال غير مستقرة حتى بعد سنوات من

1- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 230.

2- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 151.

3- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، ص 227.

برامج سي آي إي رئيسية لتخريب الديمقراطية الإيطالية. يجب القضاء على الفيروسات وحماية الآخرين من الإصابة بالعدوى»⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: «لقد كانت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الرئيسية في العالم قبل الحرب العالمية الثانية لفترة طويلة، وأثناء الحرب ازدهرت بينما ضعف خصومها بشكل كبير، وتمكن الاقتصاد المنسق من قبل الدولة أخيراً من التغلب على الركود الكبير. وفي نهاية الحرب كانت الولايات المتحدة تملك نصف ثروة العالم وموقع قوة لم يسبق له مثيل في التاريخ. وبنحو طبيعي، خطط مهندسو السياسة الرئيسيون لاستخدام هذه القوة لبناء نظام عالمي يخدم مصالحهم»⁽²⁾ واعتبروا أن «التهديد الرئيسي لتلك المصالح، خاصة في أمريكا اللاتينية، بأنه يأتي من أنظمة راديكالية ووطنية تستجيب للضغوط الشعبية من أجل التحسين الفوري لمستويات المعيشة المتدنية للجماهير وتطوير الاحتياجات المحلية»⁽³⁾. بمعنى أن العولمة قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق الدولي التقليدية القائمة على جمع من دول ذات سيادة، وأصبحت السيادة القومية تمثل حجرة عثرة أمام الأهداف الاقتصادية للنظام الأمريكي، هذا ما دفع بهذا الأخير إلى إيجاد إمكانية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد تنوعت وتعددت مبررات التدخل الأجنبي ومن ذلك:

ب-1/ حقوق الإنسان:

كانت أولى ذرائع انتهاك سيادة الدولة ما عرف باسم مبدأ التدخل الإنساني، هذا المبدأ طالبت الدول الكبرى بإقراره في اجتماعات الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة، و خلالها قادت هجمة لتعديل مفهوم سيادة الدولة على نحو يفتح الطريق أمام التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتهم بانتهاك حقوق الإنسان أو ممارسة سياسة تمييزية ضد أي فئة من الفئات المكونة لشعبها. وهذا ما عبرت عنه باولا دوبرينكي نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية كما ذكر نعوم تشومسكي حيث قالت: «إن تعزيز حقوق الإنسان ليس فقط عنصراً من سياستنا الخارجية إنها اللبنة الأساسية لسياستنا وأقصى اهتماماتنا»⁽⁴⁾.

1- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 21.

2- المصدر نفسه، ص 19.

3- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 19.

4- نعوم تشومسكي، مداخلات، ترجمة محمود برهوم ونوال القصار سرياني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007م، ص 113.

وهذا التعديل لمفهوم السيادة فتح الباب أمام تسييس مبدأ التدخل الإنساني خاصة أنه ليس هناك توصيف موضوعي متفق عليه لاعتبار أمر ما جريمة ضد الإنسانية أو انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، حيث يقول نعوم تشومسكي: «يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الأفراد في مواجهة الدول المتسلطة، ولقد نشأت قضية التدخل الإنساني من هذا التجاذب، لذلك كان حق التدخل الإنساني هو ما زعمته الولايات المتحدة وحلف الناتو في كوسوفو».⁽¹⁾ بالتالي فإنه من البديهيات الأخلاقية أن يكون حق التدخل الإنساني إن وجد، إنما وجد لنية حسنة، إلا أن ما حدث أن تقارير حول حقوق الإنسان الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية تعرضت لبعض الانتقادات من قبل مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك لأن تلك التقارير ظلت منذ بدر صدورها تقلل من حجم الفضائع المرتكبة⁽²⁾ على مستوى العالم.

وهنا يقدم لنا تشومسكي جملة من الأمثلة عن هذه الفضائع من بينها:⁽³⁾

- الكارثة الإنسانية التي وقعت في كوسوفو نهاية التسعينات، والتي يمكن القول بشأنها أنها كانت من عمل القوات المسلحة اليوغسلافية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان فيها الضحايا الرئيسيون هم أبناء الطائفة الألبانية الكوسوفيون الذين يمثلون ما يقرب من 90% من السكان في هذه المنطقة اليوغسلافية، ويقدر عدد القتلى بألفي قتيل، كما يقدر عدد اللاجئين بمئات الآلاف.

- وفي كولومبيا، يصل المستوى السنوي للقتل لأسباب سياسية الذي تنفذه الحكومة والفرق العسكرية المرتبطة بها إلى مستوى القتل الذي نجده في كوسوفو، أما عدد اللاجئين بسبب هذه الفضائع فيتجاوز المليون. وتحتل كولومبيا المرتبة الأولى من بين الدول في الغرب التي تتلقى المساعدات العسكرية الأمريكية والتدريب، في الوقت الذي أخذ العنف فيه يتزايد خلال التسعينيات، كما أخذت تلك المساعدات في الزيادة الآن بحجة الحرب على المخدرات.

1- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، ص 21.

2- نعوم تشومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، ترجمة أيمن حنا حداد، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2001م، ص 89.

3- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ص ص 16، 17.

• ويأتي الاضطهاد التركي للأكراد في التسعينيات، تبعاً لما تقوله التقديرات المحافظة جداً، على مستوى الاضطهاد في كوسوفو، وقد وصل حداً عالياً في أوائل التسعينيات؛ ومما يبين ذلك أن أكثر من مليون من الأكراد فروا من الريف إلى مدينة ديار بكر التي تعد العاصمة الكردية غير الرسمية من سنة 1990م إلى 1994م، ذلك في الوقت الذي يقوم فيه الجيش التركي بتدمير الريف. ولما كشفت جماعات حقوق الإنسان استعمال الجيش التركي الطائرات الأمريكية في مهاجمة القرى الكردية وجدت إدارة الرئيس كلينتون بعض الطرق للتهرب من القوانين التي توجب إيقاف تصدير السلاح بطرق تشبه ما فعلته في حالة أندونيسيا وغيرها.

هذا ويؤكد تشومسكي على أن حكومتا كولومبيا وتركيا تفسر تلك الفضائع التي تقومان بها بتأييد من الولايات المتحدة على أنهما تقومان بذلك للدفاع عن بلديهما ضد تهديد الجماعات الإرهابية وهو الأمر ذاته الذي تفعله حكومة يوغسلافيا⁽¹⁾.

وهكذا بدأت البوادر تشير إلى أن تعطل القوى الدولية الكبرى -خاصة الولايات المتحدة الأمريكية- بالمبدأ لخدمة مصالحها. كما فتح الباب أمام تغذية صراعات محلية ودعم جماعات عرقية ولغوية ودينية وأحياناً سياسية وتشجيعها على إثارة قضايا وإمداد خارج بما يمكن أن يستخدم كذريعة للتدخل ضد حكوماتها.

ب-2/ المحافظة على النظام العالمي

برغم أن حق الدولة في العمل بقوانينها الوطنية وحققها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي لم يسلباً تماماً، إلا أن القداسة التي أحاطت بهما كمظاهر سياسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل. لقد أصبح لممارسة الحقين شروط من منظور المساواة الدولية، ليس كحقيقة واقعة، ولكن من ناحية المبدأ على الأقل، لقد تم تدويل السيادة، فاشتملت عملية تدويل السيادة على توسيع لأبعادها الخارجية. فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي -وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة- اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، أهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة، والإجراء

1- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ص 18.

العسكري الذي اتخذ حلف الناتو تجاه كوسوفو أكد الواقع الجديد، بأنه قد أصبح ممكناً أن تقوم دولة ما بهذا العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكافية. ويعتبر وضع كوسوفو وتيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة لإدارة دولية انتقالية بتكليف من الأمم المتحدة من أكبر العلامات وضوحاً على وجود صورة للسيادة الدولية، لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب.⁽¹⁾

وفي حين أن الصورة الملكية والشعبية للسيادة كانت تفترض وجود محاسبة خارجية فقط على التصرفات الخارجية للدولة، إلا أن الوضع قد تغير. فعندما تؤثر أمور داخلية لدولة ما على الدول الأخرى، فلا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن - نيابة عن النظام الدولي كله - ولا الدول المتضررة تستطيع أن تترك مصالحها الحيوية الحقيقية أو المتصورة للخطر. وهذا يؤكد مقولة أن الفوضى هي ما تفعله الدول. فعالمنا المعاصر - ولأسباب مختلفة - أصبح صغيراً وصار أكثر اعتماداً على بعضه البعض، ولم يعد السؤال كيف تكون أماننا من التدخل الخارجي؟ ولكن كيف نحافظ على النظام العالمي المتداخل والذي تعتمد عليه من التمزق بسبب ما يحدث داخل الدول الأخرى؟ فالمجتمع الدولي يقوم على الاستقرار، وتمزق هذا الاستقرار يضر بالدول الأخرى المعتمدة في رخائها عليه.

وهنا يقول تشومسكي: «يفيض تاريخ الجرائم الدولية بمشاعر مماثلة، بما فيها تلك التي من أدنى الأعماق، ولدى كتابته في عام 1935م، مع احتشاد سحب النازية المظلمة، أعلن مارتن هيدجر، أن على ألمانيا الآن استباق "خطر ظلام العالم" خلف حدود الأمة. ومع إعادة إحياء طاقاتها الروحية الجديدة في ظل الحكم النازي، فإن ألمانيا قادرة أخيراً على تولي مهمتها التاريخية المتمثلة في إنقاذ العالم من الإبادة من قبل الجماهير غير المبالية».⁽²⁾

ويقدم لنا تشومسكي مثالا آخر يوضح من خلاله مبدأ المحافظة على النظام العالمي كما تراه الولايات المتحدة حيث يقول: «بالنسبة للولايات المتحدة فإن العدو القديم كان القومية المستقلة، وتحديدًا عندما تهدد بأن تصبح فيروسا يمكن أن ينشر العدوى، (...) لذا ينبغي اجتثاث الفيروس كما حصل في 11 أيلول 1973م، وهو تاريخ غالبا ما يطلق عليه

1- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ص 119.

2- نعوم تشومسكي، مداخلات، ص 130.

"11 أيلول الأول" في أمريكا اللاتينية».⁽¹⁾ إذ دعمت واشنطن نظام أوغسطو بينوشيه لمهاجمة القصر الرئاسي التسييلي، فمات الليندي منتحرا فأقام بينوشيه نظاما وحشيا. لقد تأكدت هذه الثورة المتمثلة في الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان لم يعد هناك حصانة للسيادة، ويعني مفهوم تدويل السيادة وجود نظام لمساءلة الدول في حال تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة. وهذا لا يعني فرض رقابة دولية على كل دولة في كل المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها، ولكنه قد يعني قيام الدولة المهمة بالاستقرار العالمي بلفت نظر الدول الأخرى التي تمارس تصرفات أو تعسفا صريحا في استخدام حقوق السيادة بمدى التهديد الذي يمثله ذلك للنظام الدولي.⁽²⁾

ب-3/ حماية دولة من عدوان دولة أخرى:

دعم ميثاق الأمم المتحدة بشكل تعاقدي النظام الدولي. فالهدف الأساسي من الأمم المتحدة هو الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين كما هو موضح في المادة الأولى من الميثاق. ويعني ذلك إقامة إطار لحماية الدول والنظام الدولي ككل من العدوان الخارجي لأية دولة أو مجموعة من الدول التي لا تراعي مبادئ عدم التدخل الخارجي ولا تحترم سلطة القوانين الوطنية للدولة. وهذا التقنين لنظام السيادة يمكن التعرف عليه في المادة الثانية من الميثاق. وتنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على أن الدول لن تستخدم القوة أو أية وسائل أخرى لا تتناسب مع أهداف الأمم المتحدة ضد وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الأخرى. والشيء المهم في ذلك أن واضعي الميثاق قد جعلوا مجلس الأمن في وضع تصبح من خلاله إجراءات كل الباب السابع إجبارية وملزمة وناسخة لكل القوانين الأخرى بما فيها حقوق السيادة، هذه النقطة تظهر بوضوح في العبارة الأخيرة من المادة الثانية الفقرة السابعة (نفس المكان الذي يظهر فيه حق الدولة في تطبيق قانونها الوطني). هذه العبارة الأخيرة تؤكد أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن لا يعيقها سلطة القانون الوطني للدولة. وباختصار من الممكن تجاوز حقوق عدم التدخل وسيادة القانون الوطني من أجل مصلحة الأمن والسلام الدوليين.⁽³⁾

1- المصدر نفسه، ص 131.

2- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ص 120.

3- المرجع نفسه، ص 122.

يضع هذا التغيير حدودا رسمية لسيادة الدولة. وبرغم أن ذلك لم يتم ملاحظته خلال الأربعين سنة الماضية، إلا أن صلاحيات مجلس الأمن لفرض قراراته والموجودة في الباب السابع من الميثاق تعبر عن وضع استثنائي في التعامل مع مدلولات وحقوق سيادة الدولة وبمجيء سنوات التسعينيات بدا أن عصر حرب دولة ضد دولة أخرى قد ولى. إن الدول لم تعد تحاول ضم أراضي الدول الأخرى، والحالات الأخرى مثل حرب الهند وباكستان وإثيوبيا وأريتريا نتجت في الأصل من تركة انقسام الدول عن بعضها البعض. وتبدو الحقيقة في أن الأسباب التقليدية المعروفة للحروب والناجمة عن النزاعات المسلحة والتنافس بين الدول قد تآكلت. واعترافا بتلك الحقيقة، اتخذ مجلس الأمن مقتربا جديدا في التعامل مع السلام والأمن الدوليين.

أكد التعريف الجديد الذي وضعه مجلس الأمن للسلام والأمن الدوليين على وضع نهاية للحماية المطلقة للدولة المكتسبة من حق السيادة. فلم تعد الحرب بين الدول تمثل التهديد الحقيقي للنظام الدولي. فالتهديدات الحقيقية تأتي الآن من مصادر أخرى متنوعة داخل وخارج حدود الدولة.

تغير التدخل السياسي-العسكري بشكل كبير وأصبح مصحوبا بإجراءات قضائية وإدارية (مثل إنشاء المحاكم الجنائية في يوغوسلافيا ورواندا وتحمل المسؤولية كلها في حكم كوسوفو وتيمور الشرقية بالإضافة إلى تحمل مسؤوليات جزئية في مناطق أخرى من العالم). استمر هذا التغيير خلال التسعينيات. وبرغم أن عددا من الانتقادات قد قدرت عن طريق الخطأ أن قفزة في النشاط قد حدثت في الجزء الأول من التسعينيات ثم خبت بعد ذلك، إلا أن الحقيقة كانت مختلفة. ولقد اتسع مدى التدخل وأسبابه خلال التسعينيات وبعض الإجراءات الراديكالية حدثت في النصف الأول من العقد كانت العراق والصومال وتاهيتي ويوجوسلافيا السابقة ورواندا وليبيريا، وأما الأحداث الأخرى التي حدثت في النصف الثاني فقد ارتبطت بعدد من القرارات ضد أفغانستان 1996-1999، والسودان 1996 (وهي القرارات الأكثر راديكالية في تاريخ مجلس الأمن)، ثم كوسوفو، وتيمور الشرقية في 1999، والبوسنة والهرسك. وتعتبر قرارات مجلس الأمن في تلك الفترة نقطة تحول أساسية بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين، وعكس الاستخدام

الجديد لصلاحيات مجلس الأمن الموجودة في الباب السابع للميثاق بدء مرحلة جديدة من الجهود لحماية الدول والمجتمع الدولي.⁽¹⁾

وبإعادة تعريف مفهوم التهديد للسلام والأمن الدوليين، وباعتبار أن الدول هي التي تكون المجتمع الدولي، أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الحاكم الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه. المبدأ القديم والمؤسس على مفهوم السيادة كان حماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول. الآن تغير الحال، وتغيرت الاحتياجات، وأصبح التحدي الذي يواجهه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث وقلاقل داخل بعض الدول الأخرى. الأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عدواها إلى الجسد الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليه. إن الثورة التي حدثت في مفهوم السيادة قد تم تدعيمها والتكامل معها حتى تحددت بثورة أخرى في المبدأ الحاكم لحماية الدول والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.⁽²⁾

إذا كان هذا ما صدر عن مجلس الأمن، فقد اتخذت منه الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لتجعل من منطقة الشرق الأوسط مجالا استراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية في الغرب، لأنه يؤمن في السلم والحرب، تدفق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والمخازن الاستراتيجية التي تقوم بدور مهم في توسيع القدرة للسيطرة على العالم. حيث يقول تشومسكي في مقال بعنوان "من سيحكم العالم وكيف؟" «في الشهر الماضي (أيار 2003) تجاوزنا الذكرى السنوية الأولى لإعلان الرئيس بوش عن النصر في العراق حين قال: "المهمة أنجزت"».⁽³⁾

ويضيف قائلاً: «ويكتب زيجنيو بريجينسكي بأن "دور أمريكا الأمني في المنطقة واضح جداً، وهو أن هيمنتها العسكرية تعطيها نفوذاً غير مباشر ولكنه نفوذ مهم سياسياً على الاقتصاد الأوروبية والآسيوية، التي تعتمد أيضاً على صادرات الطاقة من

1- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ص 123.

2- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ص 124.

3- نعوم تشومسكي، مداخلات، ص 86.

المنطقة»⁽¹⁾. ووفقا لذلك يستنتج نعيم تشومسكي بأن دافع واشنطن لاجتياح العراق لم يكن من أجل حماية الكويت من عدوانه كما جاء في التقارير الرسمية، وإنما كان الاجتياح للسيطرة على ثروات العراق وإعادة ترتيب الشرق الأوسط وفقا للمصالح الأمريكية.

ويقدم لنا تشومسكي مثالا آخر عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني فيقول: «يظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني محركا رئيسيا للفوضى والمعاناة في الشرق الأوسط، على الرغم من أن المأزق ليس بعيد المنال»⁽²⁾

فهنا يشير تشومسكي إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل ولئن كانت جذور هذا الدعم تعود إلى موافقة الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921م) وإلى موافقة الكونغرس الأمريكي في 30 يونيو 1922م في عهد وارين هاردينج (1921-1923م) على الانتداب البريطاني على فلسطين، فإن الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945-1952م) قد أرسى حجر الأساس للانحياز الأمريكي لإسرائيل، برغم تحذير أركان إدارته من خطورة هذا الانحياز على العلاقات الأمريكية العربية وقتذاك، ومع عهد الرئيس ليندون جونسون (1963-1969م) بدأت حقبة جديدة من السياسة الأمريكية تتسم بالانحياز التام لإسرائيل على مستوى الرئاسة والكونغرس معا، وقد استمرت هذه السياسة في عهد الرؤساء ينكسون، فورد، كارتر، ريغان، وبوش حتى وصلت في عهد الرئيس الحالي بيل كلينتون إلى حد لم يسبق له مثيل.⁽³⁾

1- المصدر نفسه، ص 82.

2- نعيم تشومسكي، مداخلات، ص 82.

3- عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999م، ص 83.

ثانياً: العولمة والديمقراطية:

يعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم السياسية الشائعة في العصر الحديث، وأصبح هذا المفهوم يتمتع بجاذبية كبيرة لدى الشعوب المختلفة، حتى أنه أصبح ينظر إليه باعتباره النموذج الأمثل لأي نظام سياسي. كما أنه وفي ظل رواج هذا المفهوم، أصبحنا نشهد ما يسمى بموجة التحول الديمقراطي، وقد تزايدت درجة الانتشار الديمقراطي طوال حقبة التسعينات وهي الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، واستمر هذا الوضع في الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين. وجاء هذا التزايد في الانتشار نتيجة عاملين: الأول يتعلق بضغوط خارجية من الولايات المتحدة بعد أن أصبحت القوة الكبرى المهيمنة التي لا تنافسها قوة أخرى، وكذا نتيجة بعض الضغوط من الاتحاد الأوروبي. والعامل الثاني: يتمثل في الضغوط الداخلية النابعة من مطالبة جماعات مختلفة بضرورة الإصلاح السياسي، وإحداث تحولات حقيقية نحو النموذج الديمقراطي.

1- مفهوم الديمقراطية

أ/ لغة: باعتبار أن الإغريق هم أصحاب هذه الكلمة، فالرجوع إلى ما قصده منها يعتبر إطاراً مرجعياً في فهم هذا المصطلح والتطورات التي لحقت به فيما بعد. فالإغريق حددوا هذه الكلمة باعتبارها جمعا بين مقطعين هما: ديمو بمعنى الشعب، كراسي بمعنى السلطة. ومن الأصل اللغوي نصل إلى أن الديمقراطية عند اليونان هي حكم الشعب كله، وليس مجرد فئة أو طبقة أو قطاع من هذا الشعب.⁽¹⁾ أو كما يصفها بريكليلس أنها حكم الكثرة بدلا من القلة.⁽²⁾ أو كما وصفها هيرودوت «حكم الكثرة التي يكون بيدها سلطات الحكم والإدارة، والتي تهدف إلى إقامة نظام سياسي تسوده المساواة بين أفراد المجتمع مع تقرير مسؤوليات الحاكم ومعاونيه أمام جمهور المواطنين بوصفهم أصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مساءلة ومتابعة حكامهم».⁽³⁾ وإذا عدنا إلى منجد اللغة العربية فنجد أن الديمقراطية هي «إحدى صور الحكم، تكون السيادة فيها للشعب، حكم الشعب نفسه بنفسه، وقوامها احترام حرية المواطنين

1- إمام عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية، رؤية فلسفية، عالم الفكر، الكويت، دط، 1993م، ص 7.
2- مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط2، 1958، ص 219.
3- المرجع نفسه، ص 219.

والمساواة فيما بينهم»⁽¹⁾ أي أن الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين، الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة، من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم.⁽²⁾

وقد جاءت الديمقراطية المعاصرة كنتيجة لصراع تاريخي مثير بين الأغلبية وهي الشعب، ضد الأقلية ممثلة في الحكام المستبدين، المتحالفين مع الكنيسة وطبقة النبلاء فالديمقراطية بديلا لكل أشكال الحكم التي سبقتها من تيموقراطية وبلوتوقراطية وتيقراطية، ويرى كثير من الباحثين أن البداية التاريخية للديمقراطية المعاصرة تعود إلى الأحداث الكبرى التي عرفت أوروبا ممثلة في بروز بعض الأفكار والفلسفات كفلسفة الأنوار وكذا بروز الرأسمالية والليبرالية، وبسبب من هذه النشأة اعتبر البعض الديمقراطية عبارة عن مذهب سياسي غربي، فيما يعتقد آخرون أنها عبارة عن آلية إجرائية.

ب/ مفهوم الديمقراطية اصطلاحا:

لقد كان من نتاج تطور مفهوم الديمقراطية، تعدد التعريفات لهذا المفهوم عبر فترات تاريخية مختلفة. وارتبط المحتوى الديمقراطي بأيديولوجيات مختلفة إلى الحد الذي يزعم جميع الحكام والأنظمة السياسية كافة على تباين توجهاتها الأيديولوجية، أنهم ديمقراطيون. ولا يستثنى من هذا الإجماع إلا النظامان النازي الألماني العنصري. والفاشية الإيطالية. وكلاهما نظام استبدادي لم يتخف قاداته وراء الديمقراطية، وإنما أعلنوا صراحة عن توجههما في إدارة سلطة البلاد ومواردها بعيدا عن الديمقراطية وحكم الشعب كله أو أغلبته، وذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وأصبحت الديمقراطية واجهة رسمية لكل الأنظمة في أنحاء العالم، أما عن حقيقة في الممارسة أو وسيلة أو غطاء للاستبداد، أو عن معيار للتطور السياسي في الطريق لتحقيق الديمقراطية الحقيقية.

ولذلك فقد تعددت تعريفات الديمقراطية، حتى بلغت ما يزيد على المائة تعريف.

1- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، ط1، 2000، ص 483.

2- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص 16.

ويمكن بلورة وتصنيف هذه التعريفات في ثلاثة أنواع:⁽¹⁾

الأول: ينصرف إلى تعريف الديمقراطية من حيث الشكل.

والثاني: يتعلق بتعريف الديمقراطية من حيث المضمون.

والثالث: يعرف الديمقراطية من زاوية وسائل الممارسة.

وفيما يلي نتناول لكل نوع على حدة:

ب-1/ تعريف الديمقراطية من حيث الشكل:

اقتصر البعض في تعريفه للديمقراطية على الشكل من زاوية اعتبارها شكلا لنظام الحكم، أو أنها شكل من أشكال الدول، أو التعريف بالتضاد بأن الديمقراطية هي عدم الاستبداد.

ومن أشهر التعريفات في هذا السياق:⁽²⁾

تعريف لورد برايس: الذي عرف الديمقراطية بأنها شكل من أشكال الحكم.

تعريف لويل: الذي عرف الديمقراطية بأنها تجربة في الحكم.

على حين يرى آخرون أن الديمقراطية هي الدولة الديمقراطية.

ب-2/ تعريف الديمقراطية من حيث المضمون:

إن أشهر التعريفات للديمقراطية من حيث المضمون هو تعريف أبراهام لنكولن إذ في عام 1863م ألقى خطابا تاريخيا جاء فيه أن حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب يجب أن لا تزول من على وجه الأرض.⁽³⁾ وتعني هذه العبارة ثلاثة مقاصد هي: **حكومة من الشعب:** أي أن يكون الحكم ملكا للشعب ويختص به، وأن الحكم يمثل السيادة للشعب بما يتضمنه من أغلبية وأقلية.

يختارها الشعب: وتعني اشتراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم. أو الذين يقومون بالحكم أو الذين يمارسون وظيفة القيادة سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية يأتون بواسطة الشعب ومفوضين عنه.

1- جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2005م، ص 33.

2- محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1972م، ص ص 163، 165.

3- غريل راسل، الدستورية أمريكا وما يتعداها، الموقع الإلكتروني:

<http://usinfo.state.gov/arabic/democracy/dmocracy1.htm>.

من أجل الشعب: فإنها تعني أن الحكومة في خدمة الشعب وأن الشعب ليس مجرد رعايا لهذه الحكومة. بعبارة أخرى فإن الحكام عليهم أن يعملوا لصالح الشعب بكل فئاته وطبقاته وقطاعاته من أغلبية وأقلية. وأن الهدف من وظائف الدولة الداخلية والخارجية هو الحرص على تنمية مصالح الشعب بكل أقسامه وتنوعاته.

وهذه الكلمات الثلاث هي التي لخصت مضمون العملية الديمقراطية.

على حين يعرفها سيليب أنها الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيبا.

ويعرفها الدكتور محمد عبد المعز نصر: بأنها ليست مجرد شكل من أشكال الحكم فهي ليست أساسا شكلا من أشكال الحكم، بل هي طريقة حياة لمجتمع. ويوضح بالقول: إن الحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية، ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديمقراطية فقد تتسق الدولة الديمقراطية مع أي نوع من الحكومة (ديمقراطية، أو أوتوقراطية، أو ملكية)، وقد توضع السلطة العليا في أيدي ديكتاتورية كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الواقعية في أوقات الأزمات فيما يتصل برئيس الجمهورية. فقد يكون المجتمع ديمقراطيا في كل تفاعلاته ولكن في فترة معينة قد يختار اختيارا غير موفق، وتصبح الحكومة التي ترأسها حكومة أوتوقراطية فيصبح الحكم أوتوقراطيا.

ويرى هيرنشوا، أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الدولة التي هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها، باعتبار أن الدولة الديمقراطية تعني أن المجتمع ككل يملك سلطة للسيادة، ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة.

كما يرى ماكسي أن الديمقراطية هي بحث عن طريقة الحياة يمكن فيها التأليف والتنسيق لذكاء الإنسان ونشاطه الاختياري الحر بأقل إكراه ممكن، وهي الاعتقاد بأن مثل هذه الحياة هي خير طريق لجميع البشر إذ هي أكثرها مسايرة لطبيعة الإنسان وطبيعة الكون.⁽¹⁾

كذلك يرى علي عبد القادر: أن الديمقراطية، ليست مجرد شكل من أشكال الحكم، وإنما هي طريقة حياة لمجتمع بلغت به درجة الثقافة والحضارة السياسية قدرا من النمو يؤهله للمشاركة التطوعية الهادفة في شؤون مجتمعه، وأن الديمقراطية تركز على دعامتين

1- محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، ص ص 163، 165.

أساسيتين هما: الحرية والمساواة.⁽¹⁾

كما يعرف د. محمد علي العويني، الديمقراطية، بأنها: عملية المناقشة الحرة، التي قد يشترك فيها كل الأفراد، مما يؤدي إلى من الاتفاق الفعلي بصدد القرارات التي تؤثر عليهم جميعاً.⁽²⁾

وأخيراً، فإن أنطوني جيدنز، يعرف الديمقراطية بأنها: ديمقراطية المداولة أو ديمقراطية الحوار، وهي تحديداً المقابل للديمقراطية الليبرالية.⁽³⁾ وخلاصة هذا النوع من التعريفات أنها لا تتوقف عند الشكل فحسب إلى حد كبير، بل تركز على المضمون حيث الربط بين الديمقراطية وعنصر هام كالحوار أو النقاش أو المشاركة وغيرها.

ب-3/ تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة:

يعرفها س. ن - ايزنشتات، بأنها: تشمل نوعين هما: الديمقراطية الدستورية، وديمقراطية المشاركة، بمعنى أن الديمقراطية هي مثل هذه القواعد والترتيبات الدستورية والالتزام بها، باعتبارها عنصراً جوهرياً للأنظمة الديمقراطية، وشروطاً مسبقة أساسية لأدائها لوظيفتها واستمرارها. كما أنها حكم السواد الأعظم -جميع المواطنين- وليس حكم الفرد أو حكم القلة الأوليغارشية، وأنها يمكن أن تتحقق فقط من خلال المشاركة النشطة والمستمرة، لقطاعات كبيرة من السكان في العملية السياسية.⁽⁴⁾

كما يعرفها ألن تورين بأنها النظام السياسي الذي يسمح للفاعلين الاجتماعيين أن يتكونوا وأن يتصرفوا بحرية، وأن المبادئ التي تشكل الديمقراطية هي نفسها التي تقتضي وجود الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم. وأن الفاعلين الاجتماعيين لن يوجدوا إلا بتوافق الوعي الداخلي بالحقوق الشخصية والجماعية مع الاعتراف بتعدد المصالح والأفكار.⁽⁵⁾

1- علي أحمد عبد القادر، مقدمة في النظرية السياسية، شوليناري للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1974م، ص ص 63، 73.

2- محمد علي العويني، العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1982م، ص ص 21، 26.

3- أنطوني جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، دط، أكتوبر 2002م، ص ص 148، 149.

4- س.ن، ايزنشتات، تناقضات الديمقراطية، أوجه الضعف والاستمرار والتغير، ترجمة مها بكير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، دط، 2002م، ص ص 5، 13.

5- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، دط، 1997م، ص 417.

كما يرى ادوين فوجلان الديمقراطية على أنها تعني انتخابات حرة، وحرية الصحافة، والعقيدة والفكر والحديث، وحرية تكوين الأحزاب والروابط السياسية، والمساواة أمام القانون والحق في معارضة الحكومة والحق في اختيار العمل، وحق تكوين نقابات عمال حرة، وحق الانتقال بحرية داخل الدولة أو السفر إلى خارجها بصفة مؤقتة أو دائمة. كما أنها تعني التحرر من الخوف، فلا يمكن أن نسمي مجتمعاً بأنه مجتمع ديمقراطي حر ما لم يشعر مواطنوه بالأمن إزاء احتمال تدخل السلطات الحكومية في شؤونهم بطريقة تعسفية أو بلا رخصة قانونية، لا سيما عن طريق البوليس السري.⁽¹⁾

ويتأكد من التعريفات السابقة أن الديمقراطية يمكن النظر إليها أو التعرف عليها من خلال آليات الممارسة، أو مؤشرات معينة يمكن الاستدلال من خلالها على درجة توافر الديمقراطية.

2- مفهوم الديمقراطية عند نعوم تشومسكي:

يرى تشومسكي أن المقولة الثانية في العولمة السياسية هي الديمقراطية بمعنى أن النقاش حول أثر العولمة على الدولة مرتبط أشد الارتباط بالآثار التي تحدثها هذه الأخيرة على المسار الديمقراطي حيث يعرف الديمقراطية بقوله: «يشير مصطلح ديمقراطية إلى منظومة حكومية تسيطر فيها صفوة المجتمع المؤسسة من مجتمع الأعمال على الدولة بسبب سيطرتها على مجتمع القطاع الخاص، في حين يحمل سكان الدولة فيما يحدث في صمت». ⁽²⁾ ويضيف قائلاً: «وبهذا الفهم، تعد الديمقراطية-كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية- منظومة تصنع فيها الصفوة القرارات التي يصدق عليها العامة، ومن ثم يعد اشتراك العامة في صياغة السياسة العامة تهديداً خطيراً». ⁽³⁾ بمعنى أن فيما يتعلق بالديمقراطية الأمريكية، فإنها بمثابة الخداع الأكبر، وإلقاء نظرة متفحصة على النظام السياسي الأمريكي، وكيف يتم التحكم في الأحزاب السياسية هناك، وكيف يتم وضع نواب الشعب في أماكنهم، إنما تكشف أن أمريكا في الواقع هي طبقة من الأغنياء تحكمها حكومة ثرية.

1- أدوين فوجلان، اختلاف مفهوم الديمقراطية بين الشرق والغرب، جريدة الأخبار، القاهرة، 1984/07/07م.

2- Noam Chomsky, on power and ideology, (Boston. South end press, 1978), P 6.

3- Noam Chomsky, on power and ideology, (Op.cit), P 6.

يقول تشومسكي في موضع آخر: «إن مثلاً من قبيل الديمقراطية والسوق مثل جيدة، طالما أن ميل الملعب يضمن فوز الناس الذين يجب أن يفوزوا. أما إن حاولت جموع الرعاع رفع رؤوسها، فيجب أن يضربوا إلى أن يخضعوا بشكل أو بآخر. في العالم الثالث، غالباً ما يفي العنف المباشر بالغرض. أما إذا أثرت قوى السوق على امتيازاتنا المحلية، فسرعان ما نقذف بالتجارة الحرة في النار»⁽¹⁾ بمعنى إن الأنظمة الانتخابية في أمريكا، والتي تطبق على عدد كبير من المكاتب الحكومية أكثر مما يوجد في أية دولة أخرى لا تزيد كونها حيلة مأكرة لاختيار المرشحين أصحاب المصالح المالية القوية، وإذا كان من المفترض أن ينشأ مجتمع ديمقراطي ومبادئ ديمقراطية من منافع الحكومة الديمقراطية فإن النتائج تكون أسوأ.⁽²⁾ وينقسم المجتمع الأمريكي إلى قطبين: الغني والفقير، مع أنه أغنى مجتمعات العالم، ومع ذلك فإن هذا المجتمع لا يوفر شبكة أمان لهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم، ولا يقدم الرعاية الصحية، حتى في حالات التعرض للحوادث أو الإصابات، ولا يقدم أي دعم للفقير أو من يصلون لسن التقاعد، وتصل فيه نسبة الجريمة أعلى مستوياتها على مستوى العالم، مثل هذا المجتمع يمثل كل ما هو عكس لأسس الديمقراطية.⁽³⁾ وبعدها يذكر تشومسكي بأنه: «شنت حملة واشنطن من أجل الديمقراطية، كما دعيت، بحماسة لافتة في عهد ريغن، وقد خدما أمريكا اللاتينية كأرض مختارة، وتظهر النتائج كيف أصبحت الولايات المتحدة الإلهام لنصر الديمقراطية في زمننا، وهذا اقتباس من محرري المجلة الفكرية الرئيسية الليبرالية الأمريكية»⁽⁴⁾، ومن المدهش أن نجد الشخصيات العامة تتحدث عن أمريكا بوصفها الدولة الديمقراطية الرائدة في العالم، أو أنها نصير الديمقراطية الوحيد في العالم؛ وذلك لأن مثل هذه الأقوال تنم عن جهل تام حيث لم يقم هؤلاء الأشخاص بتعريف كلمة ديمقراطية، ولم يقوموا بتحليل النظام السياسي الأمريكي قبل أن يتفوهوا بمثل هذه الأقاويل. لذلك يقول تشومسكي: «من الضروري، بالطبع، الذهاب إلى ما وراء المقاطع البلاغية المنمقة و التصريحات العامة واستقصاء الممارسة الفعلية والسجل الوثائقي الداخلي

1- نعوم تشومسكي، سنة 501 الغزو مستمر، ترجمة مي النبهان، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، دط، 1996م، ص 171.

2- روبرت كوف، التحرر من أمريكا لحماية الديمقراطية والتكامل الاقتصادي والثقافي للشعوب، ترجمة رشا جمال عباس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م، ص ص 73، 74.

3- المرجع نفسه، ص 74.

4- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 107.

لاكتشاف المعنى الحقيقي لـ "المبادئ السياسية والاقتصادية" التي أعلن أنها "موجة المستقبل" ⁽¹⁾، هذا ما يقودنا إلى الإقرار بأن الديمقراطية الليبرالية تعرضت لعدة انتقادات على المستويين النظري والعملي: ⁽²⁾

أ- بينما تخضع الأحزاب السياسية الحاكمة في أمريكا لسيطرة وملكية الشركات الكبيرة، فإن البلد في الواقع هي بلد تقع تحت سيطرة حكومة الأثرياء وليس حكومة الديمقراطية، ويمكن أن نجد معيار ذلك الاستنتاج في استحالة ترشيح أو انتخاب ممثلي بدون توثيق منجزاتهم المالية.

ب- وجود النظام الانتخابي لا يعتبر في حد ذاته مقبولا كدليل على ديمقراطية الحكومة، وكما حدث في الجمهورية الرومانية أنه لم يتم اعتبارها ديمقراطية بسبب التحديات الموضوعية على هؤلاء المخولين بتمثيل المناصب. وفي معاصرتها الأمريكية، نجد الاستحالة الواعية لانتخاب هؤلاء الممثلين للفقراء والمضطهدين أو حتى الأغلبات.

ج- بينما لا تعتبر الحكومة الأمريكية ديمقراطية تحت أي مقياس، وذلك بسبب عدم قدرتها على تمثيل المصالح الجوهرية للأغلبية، وعلى نفس النحو، فهي غير قادرة على ترويج الديمقراطية في أنحاء العالم كما ظهر بوضوح وعلى نطاق واسع في الخمسين عاما الماضية من خلال تقليلها لقيمة الحركات والحكومات الديمقراطية، ورعايتها للدكتاتوريات الفاسدة وإشاعة الاعتقالات والتعذيب والاغتيالات وإنكار الحقوق الأساسية للإنسان في كل من الأمريكتين وجنوب شرق آسيا.

د- إن الإنكار الأمريكي للقيم الأخلاقية وعدم ملائمة أمريكا للاضطلاع بدور قيادي على الساحة الدولية؛ قد ظهر جليا من خلال متابعة هدفها الأوحده وهو المكاسب النقدية، والتضحية القاسية بكل من الاحتياجات البشرية والإدارة القومية للشعوب وكذلك تكامل الأنظمة القائمة داخل الاقتصادات القائمة بذاتها.

هـ- يجب على شعوب العالم النهوض للتحدي ومحاربة ربا الشركات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي وبصفة أساسية من خلال الرأسمالية وتفويض السلطة للاقتصادات خارج سلطة القانون ومزايا التقنيات الوسيطة والمعروفة كمرحلة

1- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 106.

2- روبرت كورف، التحرر من أمريكا لحماية الديمقراطية والتكامل الاقتصادي والثقافي للشعوب، ص 354، 365.

جوهرية في التنمية الصناعية. كل ذلك يهدف إلى تأمين الاستقرار والرخاء للاقتصادات الحالية مع منع الصدام والدمار غير الضروري للمجتمعات القائمة بالفعل.

3- الديمقراطية والسلام الأمريكي:

ظهرت قوى التغيير الديمقراطي ليست على المستوى الأمريكي فقط وإنما على المستوى العالمي باسم إرساء السلام العالمي إذ أن الصلة بين الديمقراطية والسلام الأمريكي لم تكن واضحة ورائقة تماما، فهي ما فتئت تسبب إشكاليات مستمرة، وقد تناول الفيلسوف الألماني (كانط) هذه العلاقة بالدراسة في محاولته الفلسفية للتنظير إلى سلم دائم. رفض (كانط) ما جاء به الفلاسفة والفقهاء السابقون، مثل (غروسيوس) و(بوفندوف) وغيرهم، من تبريرات للحروب الدفاعية ذات الطابع الامبريالي، ولم يتمتع (كانط) عن وصف الامبريالية بالشر، وقد سعى جديا في هذا الشلن إلى تفويض هذه الفكرة بقوله: «إنه من الثابت والمألوف التأكيد على عدم جواز شن الحرب ضد أي شخص ما لم يكن هناك ضرر فعلي لحق بأحد المتحاربين أو أكثر من جانب الآخرين. ولكنه ربط بين المبدأ والحالة القانونية المدنية، إذ أوضح أن هذا التصور صحيح متى كان الخصوم يعيشون في (حالة قانونية مدنية) Legal civil state . أما بالنسبة إلى الأفراد والجماعات التي تعيش في حالة طبيعية مجرة، فإنهم بسبب ما قد يجرونه على غيرهم من ويلات ومخاطر قد تهدد أمنهم وسلامهم، فيكون شن الحرب عليهم جائزا. لقد تصور (كانط) أن هناك تفرقة بين شعوب يحكمها القانون وتمدنة، وأخرى لم تنتظم في مجتمع مدني محكوم بالقانون، وعد الذين يعيشون في حالة طبيعية يشكلون مصدر خطر أو تهديدا لمن يعيشون في حالة قانونية مدنية، حتى لو لم يصدر عنهم أي ضرر أو خطر فعلي، ذلك أن الحالة الطبيعية بحكم مفهومها وبذاتها تنطوي على خطر ربما يلحق بمن لا ينضوي تحت لوائها. وهذا ما يفسر قوله: «إن حالة السلم بين البشر الذين يعيشون بغضهم مع بعض ليست حالة طبيعية status naturalis، وإنما هي حالة حرب حتى لو لم تندلع الأعمال الغذائية فعلا، وهي حالة تنطوي على خطر دائم». وأوضح كانط بهذا الصدد أن أمن الآخرين يكون عرضة للخطر بمجرد وجود شعوب تعيش في حالة طبيعية، فهي- على حد تعبيره- ربما لا تكون

قد تسببت بإضرارٍ فعلي، ولكن حالتها الطبيعية المفقدة لحكم القانون status injusto تشكل تهديدا دائما لي.

تؤدي مقولة كانط إلى توسيع مبررات الحرب، فقد غدت فكرة الخطر ترتبط بمجتمعات تفتقد للحالة القانونية، ومجرد وجودها يسبب ضررا لجيرانها، مما يبرر استخدام القوة ضدها، وهو استخدام ليس هجوميا أو عدوانيا وإنما دفاعيا ودفعاً لضرر ربما لم يقع. لا نغالي إذا قلنا: إن مقولة كانط تركت أثرا كبيرا على فقه القانون الدولي للقرن التاسع عشر للفرقة بين (دول متمدنة) وأخرى (غير متمدنة). وهي التفرقة التي مازالت ماثلة لدى عديد من القانونيين والمختصين المعاصرين، فقد عبرت (slaughter) عنها بألفاظ حدائية ووفقا لمفاهيم عصرنا، فبعد أن طبقت نظرية كانط في السلم الليبرالي على القانون الدولي، ميزت بين الدول الليبرالية والدول الغير الليبرالية كأساس للنظام الذي افترضته، وانتهت إلى أن الأثر الأهم لنظرية النظام الدولي الليبرالي هو أنها تسمح بالتمييز بين أنماط مختلفة من الدول على أساس نظامها السياسي الداخلي وإيديولوجيتها.

ينضوي مفهوم (الدول الغير متمدنة)، أو (الدول الغير الليبرالية)، أو (الدول المارقة) أو (محور الشر) على أهمية خاصة في محاولة فهم النظام القانوني الدولي المعاصر وصلته بالامبريالية الدفاعية. فهذه الدول بحكم تعريفها وطبائعها تمثل تهديدا لأمن الإنسانية ولسلمها، ومستثناة من دائرة القانون أو أنها في حالة خرق مفترض لأحكامه. إن هذا المفهوم الافتراضي سيؤدي حتما إلى انطباق القانون الدولي بين (الدول الليبرالية)، أو (الدول المتمدنة) فحسب، بينما يجري إقصاء الدول الموصوفة بـ (الدول الغير الليبرالية) من فضاء القانون الدولي، وتغدو هذه الدول موجودة في (منطقة اللاقانون) A zone of lawless لذلك يقول تشومسكي: «هدفنا الأول في هذا الفصل هو توضيح مكنون عملية السلام، ومحتواها، ومستقبلها»⁽¹⁾ وليوضح لنا ذلك يستقرئ التاريخ إذ منذ عهد إدارة ويلسون، والإدارات اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية، انتشر الشعار القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تحتفظ بموقف سيطرة مطلق في نصف الكرة الغربية، مع الإصرار في نفس الوقت على احتلال وإيجاد فرص في المناطق الجديدة. ويعبر تشومسكي

1- نعوم تشومسكي، أو هام الشرق الأوسط، ترجمة شرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2، 2006م، ص7.

عن ذلك بقوله: «باختصار، ما لدينا نمنعه عن الآخرين، ونغلق الباب في وجوههم، وما ليس لدينا نطلبه من الآخرين من خلال فتح الباب بالقوة في ظل المنافسة الحرة».⁽¹⁾

وقد تجلت القوة الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما قامت الولايات المتحدة بإزاحة بريطانيا وفرنسا عن نصف الكرة الغربية، مستأثرة بالهيمنة في هذه المنطقة، ومتحدية قوانين النظام الدولي. وبالفعل فقد تمكنت الولايات المتحدة من خلال ذلك، تدشين حجر الأساس لسياستها الخارجية، وهي إخراج المنافسين الإمبرياليين من العالم الغربي تحت اسم وثيقة مونرو. ومن هنا يذكر لنا تشومسكي ما قاله لا نسيج وزير الخارجية في ذلك الحين عن هذه الوثيقة: «إن الولايات المتحدة الأمريكية ترعى مصالحها، بتأييدها لوثيقة مونرو. سيادة دول أمريكا الأخرى وسيلة عارضة وليست غاية في حد ذاتها، وبالرغم من أن هذا يبدو منطلقاً أنانياً بحتاً، إلا أن مؤلف الوثيقة لا يرى دافعاً أسمى ولا أشرف، مما في الوثيقة».⁽²⁾ وهكذا بفرض هذه الوثيقة، استلمت أمريكا اللاتينية مهمتها الجديدة في النظام العالمي الجديد والتي تمثل في بيع المواد الخام، وامتصاص فائض رأس المال الأمريكي.

وبعد الحرب العالمية الثانية، سعت واشنطن إلى مد نموذج مونرو إلى مناطق الشرق الأوسط المنتجة للنفط، حيث يذكر تشومسكي قائلاً «لقد تفاقمت النزاعات الدولية و مازالت تتفاقم مع تحول العالم الصناعي إلى اقتصاد قائم على النفط منذ الحرب العالمية الأولى، واكتشاف موارد للنفط لا تضاهي في الشرق الأوسط. وقد أعطيت الأولوية على ما عداها في السياسة الأمريكية غداة الحرب العالمية الثانية، لضمان السيطرة الأمريكية على منطقة تتمتع بمثل هذه الثروات المادية الوفيرة والأهمية الإستراتيجية الفائقة».⁽³⁾ وبمقتضى هذا المد لمبدأ مونرو فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيكون لديها الحق في التصرف كما يحلو لها، وبدون تدخل أي طرف، سواء كان هذا الطرف الأمم المتحدة، أو محكمة العدل الدولية، أو منظمة الولايات الأمريكية، أو أي طرف آخر.⁽⁴⁾

1- المصدر نفسه، ص8.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، دط، بيروت، 2004م، ص 190.

4- نعوم تشومسكي، أو هام الشرق الأوسط، ص8.

وفي ظل إدارة كلينتون، تم تطبيق نموذج مونرو في منطقة الشرق الأوسط، عندما أدلت وزيرة الخارجية السفيرة في الأمم المتحدة-حينذاك- مادلين أولبرايت- بكلامها أمام مجلس الأمن، مبيّنة الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للمصالح الأمريكية، قائلة: «إننا سنتصرف جماعيا عندما نستطيع، وسنتصرف أحاديا إذا استلزم الأمر»؛ لأننا «نعتبر هذه المنطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية، ومن ثم لا نعترف بأيّة حدود أو عراقيل، أو حتى بقانون دولي أو أمم متحدة»⁽¹⁾ ويضيف تشو مسكي قائلا: «هذه كانت امتيازات القوة المهيمنة، وقد وجدت عملية السلام نفسها في هذه الأجواء»⁽²⁾. وهذه نماذج بسيطة مما استقرأه تشو مسكي وهكذا نصل إلى أن غياب منافس حقيقي للو.م.أ للتأثير في الوضع الدولي الحالي أعطاهما الفرصة لتوجيه العالم إلى ما يخدم مصالحها، فالكل غير مهتم بالزعامة أو لا يقوى عليها، وهو ما أفرغ الساحة للو.م.أ.

1- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ثالثاً: العولمة والإرهاب

في العلاقات الدولية المعاصرة قلما استعملت كلمة وأسيئ استعمالها أو استعملت على نحو تعسفي أكثر من كلمة الإرهاب، فمنذ أوائل السبعينيات من هذا القرن وكلمة الإرهاب ومشتقاتها من أمثال إرهابي والإرهابي والإرهاب المضاد وغيرها قد غزت بالفعل أدبيات جميع فروع العلوم الاجتماعية. فالمؤلفون في ميادين علم النفس وعلم الإجرام وعلم الاجتماع وعلم اللاهوت وعلم النماذج الشخصية وعلم الإستراتيجية والعلوم العسكرية والعلوم السياسية والفلسفة والعلوم القانونية... أجل أن المؤلفين في ميادين هذه العلوم قد أكبوا على دراسة هذا الموضوع أكثر من أية ظاهرة اجتماعية-سياسية أخرى في عصرنا الحالي.

فخلال العشرين سنة الأخيرة تم نشر حوالي 6000 كتاب ومقال وبحث حول الإرهاب والإرهاب المضاد كما ظهرت إلى حيز الوجود مجلات ونشرات وكتيبات تركز على هذا الموضوع دون غيره من المواضيع.

1- مفهوم الإرهاب:

أ/ **التعريف اللغوي:** من الناحية اللغوية أتت كلمة رهبة من اللغة اللاتينية وبعد أن ضربت جذورها في لغات المجموعة اللاتينية انتقلت في ما بعد إلى لغات أوروبية أخرى. وقد أصبحت مشتقاتها: الإرهابي الإرهاب الأعمال الإرهابية الإرهاب المضاد وما إلى ذلك. وتحمل كلمة الإرهاب في لغتنا العربية أكثر من معنى ولكن المعنى الأقرب لها هو الخوف المقترن بالمهابة وقد جاء في مختار الصحاح أن كلمة الإرهاب هي من الفعل ر ه ب- رهب أي بمعنى خاف. والإرهاب هو قدع الإبل عن الحوض وديادها.⁽¹⁾ وذكر ابن الأثير أن الترهيب هو التخويف وأصبح راهبا أي خائفا و ترهب الرجل إذا صار راهبا يخشى الله.

وورد في المعجم الإعلامي أن الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وهي مشتقة أقرها المجتمع اللغوي وجذرها ترهب بمعنى خاف وبابه طرب وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل رهب وأرهبه بمعنى خوّفه وإرهاب بمعنى ركب الرهب: أي ما يستعمل في السفر

1- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الإرشاد، سوريا، دط، دت، ص 259.

من الإبل. وقد يستعمل بمعنى الخوف الجماعي. وخلق جو من الذعر.⁽¹⁾

وفي القرآن الكريم وهو الكتاب المقدس لدى جميع المسلمين بغض النظر عن الطائفة أو مدرسة التفكير التي ينتمون إليها جاء ذكر مصطلح الرهبة ومشتقاته ثماني مرات وقد استعملت الكلمة مرة واحدة منها فحسب بمعنى إخافة عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد قال تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وءآخريين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم) [الأنفال 60-61].

أما في الآيات السبع الأخرى فقد استعملت كلمة الرهبة من أجل الدعوة إلى مخافة الله فحسب.

وقد وردت في الآيات الكريمة التالية:

سورة الأعراف:

(قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجأؤوا بسحر عظيم) [الآية 116]
(ولما سكنت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون) [الآية 154]

سورة البقرة:

(يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون) [الآية 40]

سورة النحل:

(وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون) [الآية 51]

سورة القصص:

(اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضمم إليك جناحك من الرهب فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملئه أنهم كانوا قوما فاسقين) [الآية 32].

سورة الحشر:

(لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون) [الآية 13]

1- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2004م، ص 45.

سورة الأنبياء:

(فاستجبنا له ووهبنا له يحي وأصلحنا له زوجه أنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين) [الآية 90].

واستنادا إلى أحكام السنة النبوية فإن من المسموح به للمقاتل قتل المقاتلين الآخرين أثناء المعركة أو قتل أولئك الذين يقدمون يد العون إلى المقاتلين الأعداء فقط. وبناءا على ذلك عليه أن يمنع عن قتل امرأة أو طفل أو مسن أو ضرير أو ما شابههم. ويقتبس البخاري في كتابه صحيح البخاري عن ابن عمر قوله: وجدت امرأة مقتولة أثناء إحدى حروب النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا حظر النبي قتل النسوة وطبقا لما يقوله بريدة أحد أصحاب النبي كلما عين النبي قائدا لأحد الجيوش كان يعطيه تعليمات تقضي بأن يتقي الله في كل شيء وخصوصا في معاملة أصحابه من المسلمين ثم يقول له: سر باسم الله وعلى بركته لا تقتل مسنا أو طفلا أو امرأة. لا تخن الصلح وكن صالحا فإن الله يحب الصالحين كما حذر النبي المسلمين من انتهاك حرمة الميت أو تدنيسها حتى ولو كان كلبا في يوم من الأيام.⁽¹⁾

وعليه فإن الإرهاب لغة هو من الرهبة أو الخوف وهو التخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفرع وغايته إيجاد أجواء من عدم الاستقرار بين الناس في المجتمع لتحقيق أهداف إجرامية معينة فالإرهاب هو العنف المخيف ويقال في اللغة العربية الراهبة أي الحالة التي تفرع ويقال عن الرهيب والمرهوب هو ما يخاف منه من عمل أو فعل يثير الخوف أو الرعب.

ومما يجدر ذكره أن كلمة الإرهاب بالمعنى المتعارف عليه اليوم كلمة حديثة في لغتنا العربية لذلك لا نجد أثرا لمشتقات كلمة الإرهاب أو الإرهابي في معاجم العرب اللغوية القديمة وقد أدخلت كلمة الإرهاب ضمن مصطلحات اللغة العربية لأول مرة في مختار الصحاح عام 1962م. ولكنها اليوم أخذت في لغتنا بتأثير الأحداث والمتغيرات معنى الرعب الدموي والعدوان المادي والمعنوي كالمس بالمدنيين الأبرياء والقيام بأعمال من شأنها التأثير سياسيا واجتماعيا ونفسيا على الجهة المستهدفة وذلك لإرغامها على اتخاذ قرار أو تعديل قرار أو أداء ما يريد صاحب الفعل الإرهابي من المستهدف بالفعل المنفذ من

1- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1991م، ص ص 76،

أغراض وقد انزاح المعنى وانحرف قليلا في لغتنا العربية عما كان عليه قديما من حيث القيمة والحكم الخلقي ليضع الكلمة في سياق الفعل المدان أو الجريمة التي يحاسب عليها القانون أو في مجال الخروج على السلطة والشرع والقانون والعرف المحمود معا وجر بلد أو سلطة وتوريطها في أفعال ذات مردود أوسع من نطاق البلد ذاته وربما أكبر من قدرته على الاحتمال. فقد ورد في قاموس لاروس: أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم لوسائل العنف وصولا إلى هدف سياسي أو مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعة ثورية.⁽¹⁾ وجاء في قاموس المنهل أن كلمة إرهاب مشتقة من أرهب بمعنى روع وتصريفها إرهاب بمعنى ترويع ومنها إرهابي.⁽²⁾

ب/ التعريف الاصطلاحي:

لقد جاء في الموسوعة العربية العالمية أن الإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد به لإثارة الخوف والذعر. يعمل الإرهابيون على قتل الناس أو اختطافهم كما يقومون بتفجير القنابل واختطاف الطائرات وإشعال النيران وارتكاب غير ذلك من الجرائم الخطيرة. غير أن أهداف الإرهابيين عامة أهداف تختلف عن أهداف المجرمين المعروفين الذين يرتكب معظمهم جريمتهم بغية الحصول على المال أو غير ذلك من الفوائد الشخصية الأخرى. كما أن معظم الإرهابيين يرتكبون جرائمهم لدعم أهداف سياسية معينة.⁽³⁾

وقد ورد في الموسوعة العربية الميسرة أن الإرهاب تعبير يستعمل عادة للدلالة على الأعمال المنظمة أو التهديد بالعنف الذي يهدف لبث الرعب في الأعداء أو الإعلان عن الاستياء. ويرجع الاسم إلى عصر الإرهاب 1793-1794م في الثورة الفرنسية ولكنه اكتسب معنى جديدا في القرن العشرين وقد يكون الإرهاب السياسي جزءا من حملة حكومية للتخلص من المعارضة كما حدث مع هتلر وموسوليني وستالين وغيرهم أو قد يكون جزءا من الجهد الثوري للإطاحة بالنظام القائم وهو تكتيك شائع في حروب العصابات.⁽⁴⁾

وقد جاء في موسوعة السياسة لـ عبد الوهاب الكيالي بأن الإرهاب هو استخدام

1- Le petit Larousse, (Op.cit).

2- قاموس المنهل.

3- الموسوعة العربية العالمية، ص 558.

4- الموسوعة العربية الميسرة، ص ص 175-176.

العنف غير القانوني أو التهديد به من أجل تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات.⁽¹⁾ أما في الفكر الغربي:

فقد عرف جاك فونتانال الفعل الإرهابي بقوله: لا يوجد تعريف للإرهاب معترف به عالميا. فهو فعل سياسي عنيف ترتكبه جماعات وأعوان سريون ضد أهداف غير متقاتلة وعلى العموم فالإرهاب تكتيك غالبا ما يستعمل في الانتفاضات من أجل إشهار الدفاع عن قضية سياسية أو دينية ودفعها إلى العلن⁽²⁾ وهناك خمس ميزات يتميز بها الفعل الإرهابي:⁽³⁾

- أنه فعل مضمّر مسبقا من أجل خلق جو من الرعب والإرهاب لا يريد بالضرورة أن يصل إلى سلطة الدولة بل يرغب في الغالب أن يكيل لها الضربات.
 - أنه موجه نحو حضور فهو سيفقد جزءا كبيرا من معناه أن لم يكن علنيا. فخطورة هذا الأمر تكمن في أن الإرهاب يعاني من احتقان وسائل الإعلام وفي الحقيقة هناك تنافس بين الإرهابيين أنفسهم من أجل لفت انتباه وسائل الإعلام.
 - أنه يقتضي بشكل متلازم هجمات جزافية أو ضد أهداف رمزية تتعدى بكثير البلدان أو الأشخاص المقحمة مباشرة في الصراع بما في ذلك المدنيين.
 - أنه تعبير عن عنف غير مدمج اجتماعيا وغير منتظم وذو أضرار جانبية قوية يتسبب في صدمة كبيرة واهنة قوية.
 - أنه سلوك مخالف للعقل بالنسبة للمجتمع الذي يتعرض له.
- وهو يستعمل بغرض التأثير على السلوكات السياسية وهو بذلك يجبر القوى المعارضة على الرضوخ لبعض مطالب الإرهابيين ويتسبب في رد فعل عنيف يكون وشيعة لصراع أعم أو لإخراج القضية ذاتها إلى العلن.
- أنه اللجوء الأخير فالإرهابي يرى أن فعل القتل مبرر بالأهمية التي تكتسبها مهمته ذاتها تلك التي تستجيب لوضع سياسي أو عسكري أو ديني غير مقبول.

1- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ص 153.

2- جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيوإقتصاد، ترجمة محمد براهيم، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2006م، ص 94.

3- المرجع نفسه، ص ص 94، 95.

ج/ مفهوم الإرهاب عند نعيم تشومسكي:

يقر نعيم تشومسكي بأن شجب الإرهاب كان قويا لكنه ترك أسئلة دون إجابة، السؤال الأول هو ماذا نعني بالإرهاب؟ والثاني ما هو الرد المناسب على الجريمة؟⁽¹⁾ ويضيف تشومسكي أنه بالنسبة لمسألة وضع تعريف للإرهاب ثبت أنها مربكة ومعقدة ذلك لأن تعبيرات الخطاب السياسي تستخدم الألفاظ بمعنى متعارف عليه يختلف تماما عن معناها الحقيقي. فتعبير الإرهاب لا يستخدم حسب التعريف الحقيقي له بل يقتصر على الإرهاب كما هو معرف رسميا.⁽²⁾ لذلك يقر تشومسكي بأن هناك مدخلان لدراسة الإرهاب أحدهما يتبنى الأسلوب الموضوعي الذي يناقش النقطة جديا والآخر هو الأسلوب الدعائي الذي يضع مفهوم الإرهاب كسلاح يمكن استغلاله في خدمة قوة ما.

ولتعقب الأسلوب الموضوعي علينا البدء بتحديد ماهية مركبات الإرهاب ثم نسوق بعد ذلك أشكالا من الظاهرة -مع التركيز على الأمثلة الرئيسية إذا ما كنا جادين- ونحاول أن نعين الأسباب وطرق العلاج. أما الأسلوب الدعائي فينتهج نهجا مختلفا. لنبدأ إذا بالنظرية التي تقول بأن الإرهاب هو مسؤولية عدو ما حددته الحكومة. ثم ننعت الأعمال الإرهابية بعد ذلك بأنها إرهابية إذا ما تسنت نسبتها (سواء كانت بحق أو غير ذلك) إلى المصدر المطلوب وخلافا لذلك لا يلقي لها بالا أو يعتم عليها أو يطلق عليها مصطلح الثأر أو الدفاع عن النفس.

ومما لا يدعو إلى الدهشة هو أن كافة حكومات الدول الاستبدادية وأجهزتها قد تبنت الأسلوب الدعائي والأكثر من ذلك إثارة هو أن وسائل الإعلام والثقافة المعنية بالإرهاب في الدول الديمقراطية الصناعية الغربية قد فعلت نفس الشيء على نطاق أوسع كما هو موثق بالتفصيل الدقيق.⁽³⁾

ويضيف نعيم تشومسكي يجب أن ندرك -ويجب التأكيد على أنه من خلال العرف فقط- أن الذي تتبعه القوة العظمى وتهديدها باستخدام القوة يوصف دائما على أنه دبلوماسية قسرية وليس على أنه شكل من أشكال الرهاب مع أنه ينطوي عادة على التهديد وغالبا

1- نعيم تشومسكي، في تفسير مذهب بوش (ومقالات أخرى)، ترجمة لبنى محمد صبري محفوظ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، دط، 2005م، ص 33.

2- المصدر نفسه، ص 85.

3- نعيم تشومسكي، إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا، ترجمة أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2005م، ص 139.

استخدام العنف بما يطلق عليه نوايا إرهابية إذا قامت بها دول ليست عظمى. شرط واحد فقط يجب إضافته فمصطلح قوى عظمى يقتصر على الدول المفضلة في التقاليد الغربية قيد المناقشة، هنا لم يمنح الاتحاد السوفياتي شيئا من مثل هذه الإجازة الطنانة ويمكن بدون شك توجيه الاتهام إليه وإدانته بأضعف دليل.⁽¹⁾

وهكذا بالانتقال إلى الأسلوب الموضوعي علينا أولا كما يقول تشومسكي أن نضع تعريفا لمفهوم الإرهاب ثم نبحث في تطبيقه بدون تحيزات.

يرى تشومسكي بأن مفاهيم الخطاب السياسي تعتبر بالكاد نماذج لوضوح الفكر إلا أن هناك اتفاقا عاما في الرأي حول ماهية عناصر الإرهاب.

وكنقطة للانطلاق يمكننا الاطلاع على قانون الولايات المتحدة الرسمي: العمل الإرهابي يعني النشاط الذي:

أ/ ينطوي على فعل عنيف أو فعل ينطوي على خطر على الحياة الإنسانية مما يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للولايات المتحدة أو لأي دولة أو ما قد يكون انتهاكا جنائيا إذا ما اقترف داخل نطاق السلطة القضائية للولايات المتحدة أو نطاق سلطة أي دولة.

ب/ يتضح أنه عاقد النية على:

- تخويف أو إكراه المجتمع المدني.

- التأثير على سياسة الحكومة بالتخويف والإكراه.

- التأثير على سلوك الحكومة بالاغتيال أو الاختطاف.⁽²⁾

يعلق نعوم تشومسكي على هذا التعريف بأنه لم يحدد المفهوم بدقة ذلك لأنه لم يبين الحد الفاصل بين الإرهاب الدولي والاعتداء. بالإضافة إلى أن ثمة اختلاف في الرأي حول الفارق بين الإرهاب والثار أو المقاومة المشروعة.

وبعدها يقدم تشومسكي تعريفا آخر للإرهاب يقول عنه بأنه يبدو أكثر إحكاما وهو التعريف الذي قدمه كتيب لجيش الولايات المتحدة يعنى بمقاومة الإرهاب حيث جاء فيه: الإرهاب هو الاستخدام المحسوب للعنف أو التهديد بالعنف للحصول على مآرب سياسية أو

1- المصدر نفسه، ص 140.

2- المصدر نفسه، ص 141.

دينية أو أيديولوجية في طبيعتها. ويحدث من خلال التخويف والإكراه أو غرس الخوف.⁽¹⁾

2- فلسفة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية:

أ/ الحرب على الإرهاب:

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية عقد هجمات الحادي عشر من أيلول إلى شن حرب ضروس، ومتعددة الاتجاهات، ضد دول إسلامية وعربية خصوصا في الشرق الأوسط، وضد دول أخرى غير عربية كما في أمريكا الوسطى. وقد أطلقت على حربها - غير المنتهية على ما يبدو- وصف الحرب على الإرهاب. حيث يقول تشومسكي: «وكان ذلك واضحا قبل عشرين سنة، فمن الأمور التي يصعب ألا تلاحظها أن العدو السوفييتي كان يواجه مشكلات داخلية وربما لم يعد يمثل تهديدا حقيقيا، وهذا جزء من السبب الذي جعل إدارة الرئيس ريجان، وقبل عشرين سنة، تعلن أن الحرب على الإرهاب سوف تكون محور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، خصوصا في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط، اللذين يمثلان مصدر الطاعون الذي ينشره الخصوم الجبناء للحضارة نفسها في سعيهم إلى العودة للبربرية في العصر الحاضر، تبعا لتفسير شولتز وزير الخارجية الأمريكي الذي يمثل الاعتدال في الإدارة، في الوقت الذي حذر فيه من أن الحل سيكون عن طريق العنف».⁽²⁾

والثابت أن استخدام اللفظ ذاته (الإرهاب) للإشارة إلى أن حروب الولايات المتحدة على خصومها كان مقصودا. فمن جهة أولى، جرى استخدام هذا اللفظ بغية ترتيب آثار قانونية مهمة ومحددة ومقصودة، فهو يؤدي إلى استبعاد مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنه يمنع من التمسك بمبدأ تحريك اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى أنه يدعم من الناحية القانونية تفسير الولايات المتحدة للأحكام الدولية المنظمة لاستخدام القوة تفسيرا واسعا من شأنه أن يبرر (حربا على الإرهاب). حيث يقول تشومسكي: «وربما لا يكون مستبعدا أن الحرب على الإرهاب سوف تستخدم مرة أخرى ذريعة للتدخل وارتكاب الفظائع في السنين القادمة، ليس من قبل الولايات المتحدة فقط، فما يحدث في الشيشان ليس إلا مثالا من أمثلة أخرى. وليس هناك حاجة للتأمل طويلا في

1- نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ترجمة أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2، 2005م، ص 43.

2- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ص97.

أمريكا اللاتينية، في ما يعنيه ذلك، ليس في البرازيل على وجه التحديد وهي التي كانت الهدف الأول لموجة القمع التي اجتاحت أمريكا اللاتينية في الفترة التي أعقبت رئاسة كنيدي، وهي الفترة التي شهدت في قرار ذي أهمية تاريخية تحول وظيفة العمل العسكري في أمريكا اللاتينية من دفاع على النصف الغربي للكرة الأرضية إلى الأمن الداخلي، وهو مصطلح موارد لتسمية إرهاب الدولة ضد المواطنين. ولا يزال ذلك مستمرا، وبمستوى عال، خصوصا في كولومبيا، التي تتقدم غيرها بدرجات ي مقياس انتهاكات حقوق الإنسان في النصف الغربي للكرة الأرضية خلال التسعينيات وهي التي كانت في مقدمة متلقي الأسلحة من الولايات المتحدة والتدريب العسكري»⁽¹⁾.

ومن جهة ثانية، ثمة إشكالية حقيقية يسببها هذا المصطلح الذي بات دارجا في الخطابين السياسي والقانوني، فالهجمات التي وقعت في الحادي عشر من أيلول لا تعدو أن تكون بالنسبة إلى دارسين وكتاب عديدين مجرد أعمال إجرامية جزائية، وأنها ترتب بالنتيجة محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم بما اقترفوه من جرائم، وأن الرد المناسب عليها ليس عملا عسكريا مستندا إلى فكرة مشبوهة للدفاع عن النفس، ولذلك يغدو السؤال حول استخدام هذا المصطلح مشروعا ومنطقيا. حيث يقول تشومسكي: «دعوني أعد إلى مسألة الرد الملائم، فيحتج البعض بأن شر الإرهاب مطلق وأنه يستحق سياسة تماثله في الإطلاق للرد عليه. ويبدو هذا كأنه يعني هجوما عسكريا وحشيا تبعا للمبدأ الذي وضعه بوش، الذي يورد مشفوعا بما يشبه الموافقة في الكتاب الذي يضم الأبحاث الأكاديمية التي تناقش عصر الإرهاب. فإذا وفرت ملاذ الإرهابيين، فأنت إرهابي. وإذا قدمت مساعدة للإرهابيين أو حرصتهم، فأنت إرهابي وسوف تعامل كواحد منهم —ويعكس هذا الكتاب رأيا في الغرب يأخذ رد الولايات المتحدة وبريطانيا على أنه ملائم وأنه صيغ بعناية»⁽²⁾.

ولتوضيح ما نحن بصدد هنا، انظر إلى حالة هي أبعد ما تكون عن التطرف لكنه لا خلاف حولها، ذلك في الأقل عند أولئك الذين ينظرون بشيء من الاحترام القانوني الدولي وما تقضي به الاتفاقيات. فمن غير المتوقع أن يؤيد أحد قيام نيكاراغوا بالهجوم على واشنطن حين رفضت الولايات المتحدة أمر محكمة العدل الدولية لها بأن تنهي «استعمالها

1- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ص 99.

2- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ص 123.

غير المشروع للقوة ضد (ضد نيكاراغوا) وتدفع تعويضات كبيرة لها، اذ اختارت بدلا عن ذلك تصعيد جرائمها الإرهابية الدولية وتوسيعها، بصورة رسمية، لكي تشمل الهجوم على بعض الأهداف المدنية، واستخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي دعا فيه الدول كافة إلى احترام القانون الدولي، وصوتت لوحدها في الجمعية العامة (للأمم المتحدة) (بالإضافة إلى دولة أو اثنتين من الدول التابعة) ضد قرارات أخرى مماثلة. وقد استخفت الولايات المتحدة بقرار محكمة العدل الدولية محتجة بأن هناك دولا لا ترضى عن سياساتنا، لذلك يجب علينا "أن نحتفظ لأنفسنا بحق الحكم على ما إن كان للمحكمة سلطة قانونية علينا في حالة معينة" والحكم على ما يكون داخلا في نطاق السلطة المحلية للولايات المتحدة أساسا»- وهو في هذه الحالة، الهجمات الإرهابية ضد نيكاراغوا.⁽¹⁾

ب/ الضربات الاستباقية:

يرى تشومسكي أن أهم حجة جرى الاستناد إليها لتبرير حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب هي أنها تتدرج ضمن الحق في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن الولايات المتحدة لم تقف عند الحدود الكلاسيكية لمفهوم ودلالة هذا الحق، ولكنها أكدت أنها تعمل سندا للدفاع الاستباقي عن النفس متى كان ذلك ضروريا حيث يقول تشومسكي: «مبدأ بوش في الدفاع التحسبي عن النفس رسم خطوطه العريضة موظف أمريكي كبير، قيل أنه كوندوليزا رايس، التي شرحت أن الجملة تشير إلى حق الولايات المتحدة في مهاجمة بلد تظن أنه يمكن أن يهاجمها أولا. إن الصيغة غير مفاجئة لأحد، ولا سيما في ضوء ما خلصت إليه سابقا من أن السلطة القضائية للمحكمة الدولية قد أثبتت عدم ملاءمتها للولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة لا تخضع للقانون الدولي والمعايير الدولية بوجه عام».⁽²⁾

فقد جاء في إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الصادر في أيلول 2002م أنه كجزء من حق الولايات المتحدة في الدفاع عن النفس ستعمل ضد التهديدات والمخاطر المذكورة في الإستراتيجية قبل اكتمالها أو تشكيلها، وأن على الولايات المتحدة أن تستعد للإجهاد على أعدائها. فالتاريخ سيزدري الأرقام الذين تلمسوا هذه الأخطار وأخفقوا في

1- المصدر نفسه، ص 124.

2- نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة، ص 110.

التعامل معها. وقد أوضحت الإستراتيجية التي وقعها الرئيس بوش في القسم الخامس منها أنه لقرون طويلة خلت، يعترف القانون الدولي بحاجة الأمم للتعامل مع أخطار وتهديدات قد تحقيق بها قبل وقوعها، وأنها تملك في حالة الأخطار وشيكة الوقوع أن تلجأ إلى القوة دفاعا عن نفسها. وقد وضح ذلك تشومسكي في قوله: "أن آراء كهذه تعكس طيفا عريضا من المدارك النخبوية ولا تمت بصلة إلى مدارك الجمهور العام. فالغالبية العظمى من الجمهور الأمريكي لا تزال على موقفها من أن الدول لا يحق لها استخدام القوة إلا إذا كانت هناك أدلة قوية على وجود خطر بهجوم وشيك عليها. وهكذا ترفض الغالبية العظمى نفسها إجماع كلا الحزبين حول الدفاع التحسبي عن النفس (الذي يدعى أحيانا عن خطاب الحروب الاستباقية) وتوافق على توجهات قمة الجنوب والهيئة العليا للأمم المتحدة اللتين نالتهما افتراءات كثيرة»⁽¹⁾.

من الواضح أن نظرية الدفاع الاستباقي عن النفس تتطوي على توسيع لفكرة الدفاع عن النفس، كما أنها تمثل تفسيراً غير مسبوق لها يخرجها عن مفهومها التقليدي الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. والرأي السائد بشأن هذه النظرية هو أنه إذا كان الدفاع الاستباقي عن النفس جائزا بصورة مطلقة، فإنه لا يكون جائزا أو مرخصا به قانونا إلا في الحالة التي يكون فيها هجوم الخصم وشيكا أو قريب الحدوث. هذا ولم تقف الإستراتيجية الأمريكية عند هذا الحد، فقد تضمنت ما يشير إلى توسيع مفهوم الدفاع الاستباقي عن النفس ليشمل التهديدات الجديدة الناشئة عن وقائع الحياة المعاصرة وما اعتراها من تطورات.

ج/ الدول المارقة: أو (محور الشر):

تتمثل الركيزة الثانية من ركائز الحرب على الإرهاب فيما جاء بخطابات الرئيس بوش بشأن محور الشر الذي يهدد السلم والأمن العالميين من وجهة نظره. وقد عد الرئيس بوش أن الدول المندرجة ضمن هذا المحور تمثل خطرا جسيما ومتزايدا بسبب سعيها الدؤوب للحصول على أسلحة الدمار الشامل. فضلا عن أنها قد تزود (جماعات إرهابية) بأسلحة من هذا النوع، فتمنحها بذلك الفرصة والوسيلة لممارسة حقدها وكرهيتها، وقد تسعى هذه الجماعات إلى مهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها، وعندها سيكون ثمن عدم الاختلاف بين هذه الدول وغيرها من الدول المحبة للسلام كارثيا.

1- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فكما يذكر تشومسكي: «الدول المارقة (الفاشلة) ليست دولا إجرامية فحسب، وإنما تتحدى أوامر الأقوياء، الذين يجري استثناءهم بالطبع من عداد هذه الدول».⁽¹⁾

تدور فكرة الدول المارقة أو محور الشر عموما حول وجود عدد من الدول التي تمتلك أو قد تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأنها تشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة والديمقراطيات في العالم، ولهذا السبب يكون من المشروع بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تستخدم القوة ضدها. وبعد مهاجمة هذه الدول وإسقاط حكوماتها القائمة، تحويلها إلى دول ديمقراطية.

3- فلسفة الإرهاب في الفكر الصهيوني:

أ/ ماهية الصهيونية:

وقد عرفها نعوم تشومسكي بقوله: «هي مذهب يعتقد بأن إسرائيل يجب أن تمنح حقوقا أكثر من أي دولة أخرى أي أنه يجب أن تحكم قبضتها على الأراضي المحتلة، وبذلك تعيق التوصل إلى شكل ذي معنى لتقرير المصير للفلسطينيين، ويجب أن تبقى دولة مبنية على مبدأ التمييز ضد المواطنين غير اليهود».⁽²⁾

بمعنى أن الصهيونية هي حركة سياسية يهودية عنصرية متطرفة. وأصل الصهيونية مشتق من اسم جبل صهيون في مدينة القدس: حيث بنى نبي الله سليمان عليه السلام قصرا له فوق جبل صهيون بعد انتقاله من حبرون (الخليل) إلى بيت المقدس في القرن الحادي عشر قبل الميلاد. ويرمز هذا الاسم (الصهيونية) إلى مملكة داود ويحمل معه حلم إعادة تشييد هيكل سليمان من جديد.

وقد ارتبطت الحركة الصهيونية بشخصية مؤسسها اليهودي النمساوي تيودور هرتزل وهو يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني وأحد أبرز الشخصيات اليهودية التي لعبت دورا كبيرا في حياة اليهود وقد صبغ هرتزل الصهيونية بالكثير من أفكاره وآرائه الشخصية بالإضافة إلى أنها تستمد دعائمها الفكرية من الأدبيات اليهودية الدينية والسياسية.⁽³⁾

ب/ مبادئ الإرهاب في فكر الحركة الصهيونية:

● **العنصرية العرقية:** يقر نعوم تشومسكي في هذا الشأن «هذه القضايا ليست مجردة

1- نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة، ص ص 71، 72.

2- نعوم تشومسكي، إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا، ص 25.

3- مصطفى يوسف اللداوي، الإرهاب الصهيوني في ظل القانون الدولي، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2005م، ص 157.

ونظرية فحسب، فمشكلة التمييز في إسرائيل خطيرة فعلى سبيل المثال أكثر من 90% من الأرض تقع بالقانون المعقد والممارسة الإدارية تحت سيطرة نظام يقف على مصالح أشخاص من دين أو عرق أو أصل يهودي ويحرم المواطنون غير اليهود من ذلك»⁽¹⁾ ويوضح الأمر ذاته في موقع آخر بقوله: «اعتبر معظم الأدب الصهيوني أن الفلسطينيين زوار مؤقتون على أرض إسرائيل -ربما كان ذلك من رأي المهاجرين الجدد الذين استمالتهم إسرائيل ضمن الجهود المبذولة لإعادة بناء دولة اليهود. واستشرت هذه الأقصوصة فيما بين المفكرين الأمريكيين أيضا، ومن الصعب جدا أن تعارض الجماعات الدينية المتشددة، والآخذة في التزايد، وتتمركز خاصة بالولايات المتحدة- إزاحة السكان عن الأراضي، أولئك السكان الذين هم في مرتبة أدنى من اليهود، بالنظر إلى جوهرهم، وذلك كما جاء على لسان الكاهن راف كوك رئيس الحاخامات الاشكيناز في الفترة (1921-1935م)»،⁽²⁾ وأضاف قائلا: «أن الفرق بين روح بني إسرائيل... وروح من هم ليسوا باليهود (الأغيار) -على أي مستوى- أعظم وأعمق من الفرق بين روح البشر وروح الحيوان، لأن بين الروحين الأخيرتين (روح الأغيار وروح الحيوانات)، هناك فرق كمي فقط، ولكن الفرق بينهم وبين روح اليهود فرق كيفي».⁽³⁾

إذن فالعنصرية والتعالي عن الأمم والشعوب سمة من سمات اليهود الصهاينة بل هي السمة الرئيسية لديهم. أن اليهود يعتبرون أنفسهم بأنهم شعب الله المختار، وأن الله اصطفاهم من بين الأمم لأنهم مميزون عن غيرهم وهي الفكرة التي سيطرت على كل تصرفاتهم ومعاملاتهم مع الغير. وهنا أكد نعوم تشومسكي في حوار أذيع معه على فضائية الجزيرة أنه على الرغم من أنه نشأ في عائلة يهودية وأنه منسجم مع الثقافة اليهودية إلا أنه لا أحد يصدق هذه الأمور حول الأرض التي وعدنا الله بها أو ما تروج له الحركة الصهيونية، مشيرا إلى أنه بالنظر إلى الوقائع والحقائق ربما كان اليهود الأساسيين هم الفلسطينيون وأنهم اضطروا لمغادرة الأرض لأن بعض القوى جاءت وطردتهم، وبالتالي هذا ما حدث طوال التاريخ والفلسطينيون الذين كانوا هناك هم السكان الأصليين وأضاف أن اليهود

1- نعوم تشومسكي، إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا، ص ص 25، 26.

2- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم في الإعلام وأوهام الليبرالية والسوق الحرة، ترجمة نعيمة علي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006، ص 107.

3- المصدر نفسه، ص 107.

مجتمعات خيالية لديها تعريف ثقافي وربما هناك هدف موحد لكل هذه المجموعات ولكن ليس لهذا أي علاقة بالمواصفات الدينية.

إذن فالعنصرية الصهيونية ليست صفة طارئة ولا وليدة الصدفة، فهي الصادرة عن طبيعة الفكر الصهيوني النظرية، وعن دوره السياسي، ففي إطار النظرية تبرز فكرة شعب الله المختار وفي الدور السياسي يظهر دور الكيان الصهيوني كقلعة عسكرية متقدمة تحمي مصالح قوى الاحتكارات العالمية.

أن الفترة التاريخية التي صعدت فيها الصهيونية في منتصف القرن الثامن عشر تعطيها مباشرة صفة العنصرية لأن تلك الفترة هي ذروة الغزو الكولونيالي للعالم الثالث والذي رفع شعارات عنصرية تخفي فيها رسالة الإنسان الأبيض، تصدير الحضارة إلى البلدان المتخلفة، وفرض حكمة الغرب ضد جهل الشرق.

كان الغزو الصهيوني لفلسطين أحد مشتقات الغزو الأوربي الاستعماري للقارات الثلاث لكنه أضاف على الخصائص الاستعمارية بعدا لاهوتيا جديدا يجعل من فلسطين الأرض التي وعد الله بها شعبا معيناً، فالصهيونية استعمار استيطاني خاص أساسه الامتياز الديني والعنصري.

إن العنصرية الصهيونية لم تتكون خلال عملية غزو فلسطين وإنما جاءت متكونة قبل الغزو وبعده، لهذا اختار الصهاينة منذ البداية أن يعزلوا أنفسهم عن المجتمع العربي في فلسطين، وأقاموا نقابات صهيونية، وطبقوا قانون العمل العبري وقاطعوا البضائع العربية واليد العاملة العربية "فالتمسك بالممارسة التمييزية قوي جدا لدرجة أنه لا يمكن طرح القضية أمام البرلمان، حيث تمنع القوانين الجديدة عرض أي مشروع ينكر وجود إسرائيل كدولة لليهود. هكذا يدفع التشريع بعدم قانونية أي احتجاج برلماني على الشخصية التمييزية للدولة، ويمنع بشدة الأحزاب السياسية المتمسكة بالمبدأ الديمقراطي بأن الدولة هي دولة المواطنين".⁽¹⁾

كان هذا التمييز يتم تحت إشراف المؤسسات الصهيونية مثل: الوكالة اليهودية، الصندوق اليهودي، الاتحاد اليهودي للعمل. وبعد تهيئة الظروف الملائمة لقيام الكيان الصهيوني انتقل الصهاينة من المقاطعة إلى الطرد، ومن التعايش الإجباري إلى الدولة النقية

1- نعوم تشومسكي، إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة، ص ص 25، 26.

التي رفعت إسرائيل شعارها منذ بداياتها معتمدة على مقولة هرتزل عام 1895: يجب دفع السكان الأصليين المعدمين إلى النزوح عبر الحدود وذلك عن طريق حرمانهم من العمل، كما أكد القول وايزمان في عام 1919 عندما كان يحلم بالدولة الصهيونية تكون يهودية بقدر ما هي إنجلترا إنكليزية، ويحمل قوله كل سمات الفاشية المطلقة لأن الدولة اليهودية التي يحلم بها لا تقتضي طرد السكان الأصليين فقط وإنما تقتضي أيضا طمس وتهديم وإلغاء كل التاريخ الثقافي العمراني الذي بناه الفلسطينيون في تاريخهم الطويل وعلى هذا فإن الصهيونية تقوم بطرد شعب وبمسح آثاره التاريخية من الوجود ممارسة بذلك شكلين من الإرهاب: إرهاب في الحاضر وإرهاب على الماضي وتزويرهما معا ونهبهما معا.

تلتقي الصهيونية مباشرة مع الفاشية الهتلرية المهووسة بشعار الحل النهائي الذي يعني إعدام الخصم بلا محاكمة فكان هتلر المتسلح بوهم تفوق العنصر الآري يمارس الإجرام من أجل ألمانيا بلا شوائب، أما إسرائيل فتعمل من أجل أرض موعودة بلا عرب وأهم الأدوات التي تركز إليها شعار منطقة الأمن والذي يطبق على 90% من الفلسطينيين. إذن ما من شك بأن العنصرية ضاربة في أعماق المجتمع الصهيوني حتى تحولت إلى نهج وسلوك وثقافة حياتية تمارس وتتجلى بأبشع صورها ومظاهرها في التعاطي اليومي مع الفلسطينيين ومما يساهم في استشراء واستفحال ظاهرة العنصرية الرعاية والدعاية التي تحظى بها من قبل الإعلام الإسرائيلي وتصريحات القادة الصهاينة المعادية لكل من هو عربي.

● **ممارسة العنف والحق في القوة:** لعل المبدأ الأساسي الذي ميز الحركة الصهيونية في تعاملها مع غير اليهود سواء أكانوا عربا أو غير ذلك هو مبدأ القوة والعنف والعدوان والبراغمية النفعية البعيدة عن الأخلاق، حيث ركزت الأدبيات الصهيونية وخطابات كبار قادتها، على اعتماد العنف والإرهاب لتحقيق الأهداف الصهيونية.⁽¹⁾ فلقد قرروا منذ البداية أن الحق لهم وحدهم بوعدهم من إلههم. ولما كان هذا المنطق الديني غير ملزم للشعوب الأخرى أرادوا أن يصبغوه بصبغة علمية في شكل نظرية تبناها بعض المفكرين وأغلب السياسيين.

إن المنطق الإنساني السليم يقول أن القوة تكمن في الحق. ولما كان المشروع

1- مصطفى يوسف اللداوي، الإرهاب الصهيوني في ظل القانون الدولي، ص 158.

الصهيوني مخالف للحق قلبوا الآية وجعلوا الحق في القوة التي سعوا إلى اكتسابها بكل الوسائل وفي جميع الميادين خاصة الاقتصادية والسياسية والعسكرية فأصبح المنطق الصهيوني هو الذي يحكم العلاقات بين الدول فقد جاء في البروتوكول الأول: «ماذا كبح الوحوش المفترسة التي نسميها الناس عن الافتراس؟ وماذا حكمها حتى الآن؟ لقد خضعوا في الطور الأول من الحياة الاجتماعية للقوة الوحشية العمياء، ثم خضعوا للقانون، وما القانون في الحقيقة إلا هذه القوة ذاتها مقنعة فحسب. وهذا يتأدى بنا إلى تقرير أن قانون الطبيعة هو: الحق يكمن في القوة»⁽¹⁾.

إنهم يقررون أن الحق بشكل مطلق يكمن في القوة ولكن ليس للآخرين لأن الحق لهم وحدهم ولا يجوز لغيرهم استعمال القوة ضدهم لأن غيرهم ليس لهم أي حق. إن حقنا يكمن في القوة. وكلمة الحق فكرة مجردة قائمة على غير أساس، فهي كلمة لا تدل على أكثر من «أعطني ما أريد لتمكيني من أن أبرهن لك بهذا على أنني أقوى منك». ولما كان الوضع على غير ما قررته الطبيعة من أن الحق يكمن في القوة، ولما كان الحق لهم وحدهم قرروا التدخل لإعادة الأوضاع إلى نصابها واكتساب القوة التي تعيد لهم الحق.⁽²⁾

إذن فالعنف والإرهاب ميدان الصهاينة المفضل واختصاصهم الأول. لقد مارسوا الإرهاب منذ القدم لتنفيذ مشروعاتهم وفرضه على البشرية جمعاء معتبرين أن العنف الحقود وحده هو العامل الرئيسي في قوة الدولة. حيث عبروا عن ذلك في البروتوكولات «إننا سننظم حكومة مركزية قوية، لكي نحصل على القوى الاجتماعية لأنفسنا. سنضبط حياة رعايانا السياسية بقوانين جديدة كما لو كانوا أجزاء كثيرة جدا في جهاز. ومثل هذه القوانين ستكبح كل حرية وكل نزعات تحررية يسمح بها الأمميون وبذلك يعظم سلطاننا فيصير استبدادا يبلغ من القوة أن يستطيع في أي زمان وأي مكان سحق الساخطين المتمردين من غير اليهود»⁽³⁾. و«بإيجاز، من أجل أن نظهر استعبادنا لجميع الحكومات الأممية في أوروبا، سوف نبين قوتنا لواحدة منها متوسلين بجرائم العنف وذلك هو ما يقال له حكم

1- بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دت، ص ص 31، 32

2- المرجع نفسه، ص 35.

3- المرجع نفسه، ص 36.

الإرهاب وإذا اتفقوا جميعا ضدنا فعندئذ سنجيبهم بالمدافع الأمريكية أو الصينية أو اليابانية»⁽¹⁾.

إن خططهم واضحة ورؤاهم واضحة وضوح وسائلهم وأهدافهم وهذا ما أشار إليه فيلسوفنا نعوم تشومسكي قائلا «فالنموذج السائد هو غضب شديد يوجه إزاء جرائم العدو، صاحبه دعوة للمبادئ العليا نهى أنفسنا عليها كثيرا ويمتزج ذلك بقدره فذة على عدم الرؤية للجرائم التي تقع مسؤوليتها على عاتقنا»⁽²⁾ ثم يضيف تشومسكي قائلا: «صمت وتبريرات لجرائم دولتنا وعملائها عندما تظهر رغبة في مجابهة الحقائق، ربما قد تؤدي إلى حدوث فرق جوهري في تحديد أو إنهاء هذا الأذى. وهذا إجراء نمطي في الدول الأخرى، مثل الاتحاد السوفييتي. حيث يتم إدانة المنشقين على أنهم مدافعون عن جرائم الغرب التي يشجبها المفوضون (في الاتحاد السوفييتي)، ذوو الأفكار الصحيحة، ونحاكي هذا النموذج تماما هنا»⁽³⁾.

بمعنى أن يوميات الشعب الفلسطيني داخل أرضه أصبحت يوميات ممزوجة بالدم والألم والحزن، فقد أضحت حياته كلها عبارة عن معاناة يومية. فكل يوم يحمل معه للفلسطينيين شكلا آخر من أشكال الإرهاب الصهيوني، شكلا أشد عنفا وأبلغ أثرا وأعمق جرحا. في مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم دعما لإسرائيل.

ج - نماذج من الإرهاب الصهيوني:

يقدم لنا نعوم تشومسكي نماذج مختلفة من الإرهاب الصهيوني يمكن أن نصنفها فيما يلي:

ج-1/ خطف الطائرات:

لقد حصل أول حادث خطف طائرة مدنية في شهر ديسمبر من عام 1954. وجرى تنفيذ هذا الخطف من قبل سلاح الجو الإسرائيلي وكان الهدف طائرة مدنية سورية. إذ قام سرب من الطائرات المقاتلة الإسرائيلية باعتراض الطائرة المدنية السورية وأجبرها على الهبوط في مطار ليدا (اللد حاليا). وكان قصد الرئيس الإسرائيلي موشيه دايان -كما يقول

1- المرجع نفسه، ص 36، 37.

2- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص 95.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تشومسكي- « الحصول على رهائن لضمان إطلاق سراح أسرانا في دمشق. هذا ما كتبه رئيس الوزراء موسي شاريت في يومياته الشخصية. أما الأسرى موضع البحث فكانوا جنودا إسرائيليين اعتقلوا أثناء قيامهم بمهمة تجسسية داخل سوريا».(1)

ومع ذلك « يزعم لزلي غرين بأن خطف الطائرات في الجو ابتدع من قبل منظمة التحرير الفلسطينية».(2)

كما أن السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة بنيامين نيتانياهو ظهر على شاشة التلفزيون الأمريكي متهما منظمة التحرير الفلسطينية بابتداع خطف الطائرات دون خوف من التكذيب لأسباب ليست مجهولة.(3)

ولم يمض على ذلك وقت طويل، حينما أقدم سلاح الجو الإسرائيلي بتاريخ 4 فبراير من عام 1986، على ارتكاب حادثة قرصنة جوية أخرى، وذلك بإرغام طائرة ليبية صغيرة كانت تقل عددا من كبار المسؤولين السوريين على الهبوط في إحدى القواعد العسكرية الإسرائيلية. ورغم التعرف في الحال على هوية الأشخاص الموجودين على متن الطائرة، فقد تم إخضاعهم مدى عدة ساعات لجميع أنواع الاستفزاز والمهانة والتخويف من قبل أن يخلّى سبيلهم. وهذه الحادثة أيضا، لا يوجد لها أي ذكر في الكتابات السائدة على الإرهاب، رغم أنها حصلت بعد مضي أربعة عشرة عاما على بدء الحملة الصليبية ضد الإرهاب.(4) كذلك لا يجد المرء أي تفكير متعاطف فيما يتعلق بحادثة قيام الإسرائيليين بإسقاط طائرة مدنية ليبية بكل بساطة لأن طيارها الفرنسي، الذي أمسكت بتلابيبه عاصفة رملية، لم يعر اهتماما للتحذير الموجه إليه بالهبوط كما أمر. وقد لقي مائة وعشرون أشخاص مصرعهم في هذه الحادثة، ومن ضمنهم بعض الأمريكيين.(5)

ج-2/ الهجمات على أشخاص محميين دوليا:

1- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system, In Edward w said and Christopher Hitchens, blaming the victils, Spurious scholarship and the Palestinian question, London, New York, Verso, 1988, p127, (124).

2- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة ، ص35.

3- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American Ideological System,(Op.cit), P122.

4- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، ص35.

5- Noam Chomsky, Pirates and Emperors, International terrorism in the real world (Brattleboro, vt, Amana books, 1986). P 98.

إن قائمة الهجمات العنيفة على الدبلوماسيين والأشخاص المحميين دولياً، والبعثات الدبلوماسية هي قائمة طويلة وتبعث على الأسى، وعلى الرغم من ذلك فإن حوادث قليلة جداً منها تناقلتها الأخبار على استحياء، أما الحوادث الأخرى فقد تم تجاهلها بالكامل. ومع ذلك ففي جميع الأحوال، سيطر المدافعون عن إسرائيل على وسائل الإعلام الأمريكية. فقد قامت القوات الإسرائيلية وقوات الجيش اللبناني الجنوبي بالهجوم على أفراد من جنسيات مختلفة يعملون في قوات الأمم المتحدة في لبنان وخطفهم منذ عام 1982 م.⁽¹⁾

وفي عام 1984 م، قدمت فنلندا شكوى مفادها: «أن ضباط اسرئيليين شاهدوا ميليشيا لبنانيين يقومون بضرب جنود فنلنديين مخطوفين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في لبنان، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً من أجل مد يد العون لهم: بينما كانوا يضربون بالقضبان الحديدية وخرائط المياه والبنادق من قبل أفراد الجيش اللبناني الجنوبي المدعوم من إسرائيل».⁽²⁾

ومثل هذه الهجمات على الأشخاص المحميين دولياً لم تلق إلا القليل من الاهتمام، هذا إذا وجد مثل هذا الاهتمام أصلاً، في الحرب الصليبية ضد الإرهاب.

ج-3/ الهجمات على مدنيين أبرياء:

يعتقد تشومسكي أن ضمن هذه الفئة يشكل السلوك الإسرائيلي الرسمي إرهاباً على نطاق واسع، سواء أكان ذلك داخل المنطقة أو خارجها. ومن أمثلة ذلك المذبحة التي ارتكبت في دير ياسين وهي صحيفة شائنة في تاريخ الحركة الصهيونية يجب أن يشار إليها بالبنان حيثما تثار مسألة الرهبة والإرهاب. ففي السابع عشر من مارس 1948م، دخلت عصابة الإرغون، والتي يترأسها مناحيم بيغن، قرية دير ياسين، وذبحت 250 إنساناً مع سبق الإصرار، ومن ضمنهم 100 امرأة وطفل. ورغم أن عصابة إرغون هي التي نفذت المذبحة، فإن هذه الفعلة الشريرة قد بوركنت مع ذلك من قبل جميع الفئات الصهيونية الأخرى التي كانت، كما يقول نعوم تشومسكي، تفضل القضاء على كل من يقف حجر عثرة

1- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، ص38.

2- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system, (Op.cit), PP 127-128.

في طريقها، بمن في ذلك النساء والأطفال، كما كانت تتصرف على هذا النحو، حيث تقوم بقتل الأسرى والجرحى.⁽¹⁾

والذي حدث في دير ياسين لم يكن أقل من إرهاب مؤسساتي، تسبب في هروب ثلاثمائة ألف عربي هلعاً، ثلثهم تقريباً من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية. وفي عام 1980م، تم درس أطلال دير ياسين لتمهيد الأرض من أجل إقامة مستعمرة لليهود الأرثوذكس. وقد سميت شوارع المستعمرة بأسماء وحدات من عصابة إرغون. وفي وقت أحدث تم درس مقبرة دير ياسين لتمهيد الأرض من أجل بناء طريق عالية تؤدي إلى مستعمرة يهودية جديدة.⁽²⁾

كذلك كان الحال، مثلاً في دوينمة بالقرب من مدينة الخليل بتاريخ 29 أكتوبر من عام 1948. أما في قبية فقد دخلت وحدة أربيل شارون التي تحمل الرقم 101 القرية عام 1953، وأقدمت على قتل سبعين عربياً، من الرجال والنساء والأطفال في بيوتهم كرسالة ترهيب وحشية إلى العرب الباقين في إسرائيل، وقبل ذلك بشهر واحد فقط من مذبحه قبية أرسل موشي دايان نفس الوحدة رقم 101 ذات الصيت السيئ لطرد 4000 بدوي من قبيلتي العزازمة وطربين إلى مصر.⁽³⁾

كما أن عدداً مماثلاً من سكان المنطقة المنزوعة السلاح بين سورية وإسرائيل تم أيضاً ترهيبهم وإرغامهم على الهرب إلى سورية حفاظاً على حياتهم في أوائل الستينيات. وفي عام 1953 أيضاً أقدمت وحدة شارون رقم 101 ثانية، وبدون مبرر على قتل عشرين مدنياً بريئاً عمداً⁽⁴⁾ وذلك في مخيم البريج في غزة وهو نفس المكان الذي هوجم بدون أية أعمال استفزازية في عام 1989م.

إن قائمة الترهيب الإسرائيلية، سواء كان ذلك قبل احتلال البقية الباقية من فلسطين أم بعد ذلك، هي قائمة طويلة مرعبة أما الأمر الأكثر إثارة للرهبة من كل ما ذكر فهو

1- Noam Chomsky, The fateful triangle, The United States, Israel and the Palestinians. (Boston, South end press, 1993), P 95.

2- Ibid, P 166.

3- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system, (Op.cit), P 130.

4- Ibid, P 430.

الفلسفة الكامنة وراء مثل هذه الأعمال الوحشية⁽¹⁾ فالهجمات المتواصلة والمنظمة على الفلسطينيين وقتلهم وتقطيع أوصالهم، وتريلهم واستئصال شأفتهم من قبل الاسرائيليين، إنما يستهدف إرغام الفلسطينيين على الخروج من وطنهم إلى أي مكان في العالم من أجل تنفيذ المخطط الصهيوني القديم المتضمن جعل أرض إسرائيل يهودية تماما كما أن بريطانيا هي بريطانية. وإلى أن يحين مثل هذا الوقت، يعتبر من الملائم والعملي، سياسيا واقتصاديا على حد سواء التعامل مع سكان يهودا والسامرة (كما تسمى الضفة الغربية الإسرائيلية) باعتبارهم أيدي عاملة رخيصة، وإعطائهم استقلالاً إدارياً محدوداً فيما يتعلق بشؤونهم الشخصية في ظل السيادة الكاملة دون منازع لدولة إسرائيل. هذه الاستنتاجات تدل عليها حقائق ثابتة⁽²⁾

وعلى سبيل المثال، فإن الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982م، واحتلاله المستمر من قبل إسرائيل، لم يكن الباعث إليه أسباباً أمنية كما ادعت إسرائيل، ويقدم لنا تشومسكي، ضمن آخرين بياناً مفصلاً بالسبب الحقيقي الكامن وراء الغزو⁽³⁾.

فالفضائع التي ارتكبت، وما تزال ترتكب، من قبل الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين ترمي إلى المحافظة على وجود إسرائيل في الأراضي المحتلة من أجل إقامة نظام جديد في لبنان.

فجميع الأعمال الإرهابية التي أقدمت إسرائيل عليها أو تغاضت عنها منذ عام 1982، بما في ذلك، دون حصر، قتل 2500 مدني ومذابح صبرا وشتيلا، وفضائع سياسية القبضة الحديدية وهلم جرا، إنما كانت بغرض تحقيق أهداف إسرائيل التوسعية⁽⁴⁾.

ج-4/ أخذ الرهائن:

يرى تشومسكي أن أي أخذ للرهائن يستحق الشجب وهو عمل غير مبرر مهما كان. ومع ذلك، فإن العالم لا يسمع أبداً بآلاف الأشخاص الذين يعتقلون تعسفياً لعدة أشهر أو لعدة سنين في كل مرة يتعلق الأمر فيها برواية إسرائيل عن أخذ الرهائن. كذلك نادراً ما عبر أي من كتاب الاتجاه السائد في الإرهاب عن قلقه حيال مصير المعتقلين في مخيمات أنصار

1- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system, (Op.cit), PP 97, 140.

2- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، ص 39.

3- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system, (Op.cit), PP 111, 115.

4- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، ص 39، 40.

جنوبي لبنان وشمال إسرائيل حيث يتم الاحتفاظ بالمدينين الفلسطينيين واللبنانيين في ظل أسوأ الشروط الإنسانية حسب رأي لجنة العفو الدولية والصليب الأحمر الدولي.⁽¹⁾

نستنتج بأن تشومسكي يربط العولمة السياسية ب بروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة التي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي. فالدولة التي كانت دائما الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الان مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وتربطاً. فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره.

إن تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها.

ولقد وجدت الدولة الصهيونية في العولمة فرصتها، فهي تحاول أن تستثني نفسها من هذه الميزة فهي تبدي السياسات العكسية تماماً. فالدولة الصهيونية طرحت تصوراً الخاص للعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها. فالعولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه. وعلى الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البرغماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع التعابير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم تردها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياساتها الخارجية.

1- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system, (Op.cit), PP 127, 129.

الفصل الرابع

العولمة الثقافية في فكر نعيم تشومسكي

ويحتوي على:

أولاً: العولمة والبراديغمات المختلفة.

ثانياً: العولمة والإعلام.

ثالثاً: العولمة والتربية والتعليم.

لم تعد الثقافة اليوم كما كانت في الماضي خاضعة لوسائل تقليدية في النشر والانتشار، وإنما أضحت متأثرة إلى حد بعيد بالتكنولوجيا عامة والتكنولوجيا الاتصالية خاصة، هذه التكنولوجيا التي استطاعت القيام بالاختراق الثقافي، أي أن السيطرة أصبحت للتكنولوجيا، التكنولوجيا تحمل الثقافة، الثقافة محمولة عبر التكنولوجيا إذ بإمكان التكنولوجيا بث الثقافة التي تريد.

ومن هنا جاء مصطلح العولمة الثقافية، أي قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجيا على السيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجيا. إذ أن التكنولوجيا بدأت تلعب دورا تأثيريا بارزا ليس على نطاق محلي فحسب، وإنما على نطاق عالمي. والعولمة الثقافية بصورة أوضح هي محاولة مجتمع تعميم نموذج الثقافة على المجتمعات الأخرى من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية، والقيم الثقافية، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة.

وتهدف العولمة الثقافية إلى زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية والثقافية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين، وفتح هذه المجتمعات "اختراقها ثقافيا"، وإسقاط عناصر الممانعة، والمقاومة والتحصين لديها، وبالمعنى الثقافي الحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات مهددة لهويتها الحضارية بشكل جدي باتجاه فرض نمط ثقافي، وهيمنة ثقافية تنتجها مصالح الأقوياء وسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم حتى العادات.

وإذا كان عالم النفس الأمريكي الشهير بوروس سكنر، قد أشار قبل عقود في كتابه الشهير "تكنولوجيا السلوك الإنساني" في معرض نظريته التربوية إلى إمكانية ضبط سلوك الإنسان الفرد "التعلم" بنفس الطريقة التي يمكن بها ضبط سلوك حيوانات السيرك، مركزا على دور الأسلوب المشوق وال جذاب في ذلك الضبط، الأمر الذي اعتبر في حينه صدمة للكرامة، والآن فإن العولمة الثقافية وعبر وسائل الإعلام وشبكات المعلومات كالانترنت وسواها أصبحت تمارس نوعا من التحكم والضبط لسلوك الأفراد والمجتمعات وبطريقة قسرية، رغم بعض أشكالها الجذابة، ولهذا نحاول في هذا الفصل تحديد معالم هذا النوع من العولمة في فكر تشومسكي من خلال الإجابة على المشكلة: أين تجلت العولمة الثقافية في فكر نعوم تشومسكي؟ وما موقفه منها؟

أولاً: العولمة والبراديغمات المختلفة:

في قاموس الفكر السياسي المعاصر عموماً، والفكر الثقافي الديني منه على الخصوص، مصطلحات ومفاهيم خرج بها على الناس مبشرون ومنذرون وضعيون من الغرب. وبقراءة تأملية عميقة لهذه المصطلحات والمفاهيم، نجد أنها تمثل إفرازا لعصارة نتائج العولمة وانعكاساتها، ومعنى ذلك كله معطى جديداً، ومؤشراً دالاً على مضمون فلسفة إستراتيجية مجددة ومجسدة لهذا النظام العالمي الجديد.

وأياً كانت أهمية أو خطورة هذه الإستراتيجية، فإن الدالة التي تستحق الوقوف عندها، هي أن هؤلاء المبشرين بفلسفة النظام الجديد ليسوا في ظاهرهم سياسيين يتقلدون مواقع مسؤولية ما، وإنما هم مفكرون في مراكز البحث الجامعي أوكل إليهم أمر التنظير لوضع إستراتيجية الغد في محاولة لاختبار مدى مصداقية الأفكار وإثارة النقاش حولها. وتطول قائمة المرشحين في الغرب لهذه المهمة، وفيهم الظاهر والمستتر، وقد تنوعت اختصاصاتهم وتباينت أوطانهم، ولكن اهتماماتهم كلها توحدت حول دراسة طبيعة التحولات والتغيرات في جميع الاتجاهات والمجالات، واستيعاب هذا العالم الجديد، وفهم سماته الأساسية، ومساراته المستقبلية، منها على سبيل المثال وأبرزها:

- المؤلف صمويل هنتغتن مؤلف كتاب: صدام الحضارات الذي أشار فيه إلى أن البشرية -وهي في طريقها نحو عالم جديد- كانت مقبلة على الحرب الدامية بين مناطق الحضارة الكبرى، وبشر بأن الصراع هو الذي سوف يحسم الخلاف بين الحضارات وليس الحوار، ولما انهيار المعسكر الاشتراكي فإن العدو المفترض للرأسمالية هو الإسلام.
- المؤلف فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ الذي شخص فيه المرحلة الراهنة من التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي، والفكري الليبرالي الذي يحظى بالقبول الواسع من أكبر قدر من الدول والمجتمعات في العالم.
- بول كنيدي مؤلف كتاب صعود وهبوط الإمبراطوريات والذي توقع فيه انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنبأ باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العالمي في المستقبل، إذا ظل الإنفاق العسكري الأمريكي على مستوياته العالية والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الإجمالي العالمي.

- رونالد روبرتسون مؤلف كتاب العولمة الذي يؤكد على أن العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً، وأكثر تماسكاً، والوعي بهذا الارتباط هو من أهم سمات هذه اللحظة.
- جون بسبيت مؤلف كتاب ملة العولمة وتحدث فيه عن القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل مستقبل البشرية خلال القرن المقبل.
- إلفين توفلر: مؤلف الكتب التالية (أ/ الموجة الثالثة ب/ صدمة المستقبل ج/ تحولات القوة) وهو الذي سبق الجميع من حيث التعمق في فهم طبيعة الفصل الجديد في التاريخ، وتجديد سماته المميزة عن العصور السابقة، إذ يرى أن اللحظة الحضارية الجديدة كغيرها من اللحظات التاريخية السابقة واللاحقة، مليئة بالفرص والمخاطر والاحتمالات.
- ويهمنا أن نسلط الضوء هنا على نموذجين من أفكار هؤلاء لما لها من علاقة وثيقة الصلة بموضوعنا، ولعل أبرز ما يصدمننا في أفكار هؤلاء أمران اثنان على الأقل أولهما الروح العدوانية على الغير، وثانيهما النزعة التشاؤمية بمصير الإنسانية حيث أن هذه الأفكار تحمل شعارات فاقدة لمعاني القيم الإنسانية العليا.

1- براديغم نهاية التاريخ:

إن الأيديولوجيا والتاريخ يقف كل منهما إزاء الآخر بجدارة كمرآة عاكسة لمحتويات الآخر، فإن الأيديولوجيا هي التي تعالج أحداث التاريخ وتصنفها ضمن مقولات، حتى كادت أن تكون التاريخ نفسه، كما أن التاريخ هو سرد وتفصيل لمحتويات الأيديولوجيا، حتى كاد أن يكون الأيديولوجيا نفسها. من ثم فإن هناك مبدأ يقف دائماً مترصدا لعصره ليختزله في مفاهيم بعينها تفسر العصر وتسيره، وقد توقف خط سيره إن عصى وتمرد على مبدئه، وبنفس القدر هناك عصر تعقب مبدؤه ليفصله أو يترجمه إلى وقائع وأحداث.

من هنا كان السجال، ومن بعده الرهان، ما بين التاريخ وأيديولوجياته والأيديولوجيا وأحداث تاريخها. كل منهما يحاول جادا أن يلوي عنق الآخر ليصادره ضمن ممتلكاته ليوحداهم الرهان، بعد أن فرقهم السجال.

وما بين هذا وذاك ولدت مقولة، نهاية التاريخ، ذات الولادات المتعددة كيفما اقتضى أمر العلاقة بين التاريخ والأيدولوجيا، إنها المقولة التي طالما ستر بها الخطاب السياسي عورته لوضع العالم لما بعد الحرب الباردة.

صدرت أطروحة نهاية التاريخ على شكل مقالة سنة 1989م بالمجلة الأمريكية المصلحة القومية، ثم تحولت إلى كتاب طور فيه فوكوياما تحليلاته وفرضياته وعززها بنسق من الأفكار الفلسفية والسياسية لمنح أطروحته مزيدا من الصدقية والواقعية على مستوى تفسيرها.

وأثارت فكرة نهاية التاريخ حوارات وسجلات واسعة في الأوساط الفكرية العالمية بشكل أثار اندهاش فوكوياما نفسه.⁽¹⁾ فيا ترى ما موقف تشومسكي منها؟

أ/ فرانسيس فوكوياما وإرث هيجل:

إن نهاية الحرب الباردة بعثت الروح في الأطروحات العالمية ذات الرؤية الإنسانية والأخلاقية المتفائلة، لذلك سادت في هذه الفترة مجموعة من المفاهيم: سيادة القانون، السلام العالمي الدائم، الأمن الجماعي... الخ. وهو ما أوهم الكثير من الأوساط الفكرية الغربية بقدم عصر أنوار جديد يجسد اكتمال الفكر الليبرالي وانتشار قيم الحرية والعدالة والتضامن والقانون عبر العالم كله، وتم صياغة ذلك على المستوى الفلسفي من خلال انتعاش الكانطية الجديدة، والهيغيلينية الجديدة للتنظير للثورة الليبرالية الجديدة.

لقد حاول ايمانويل كانط عبر مشروعه حول التاريخ العالمي من وجهة نظر كوسموبوليتية التفكير في التاريخ الكوني للإنسانية. وهو يعتقد بوجود حركة منتظمة في التاريخ الإنساني تختزن تطورا بطيئا ومتدرجا نحو غاية تكمن في تحقيق الحرية الإنسانية. ولذلك ينبغي حسب كانط التمييز بين الوقائع والأحداث التي تشكل المادة الخام للتاريخ، وبين ما يشكل عمقه الجوهرى والدافع الأساسى لتطوره. فإذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ كل المجتمعات والعصور والحضارات سنجد عقلا كونيا يتطلع باستمرار نحو تقدم الإنسان، وتحقيق وعيه بالحرية، والواجب الأخلاقي، والسلام العالمي. وذلك عبر تحقيق الحكومة العالمية حيث ستتطابق الحرية والعدالة بموجب السلطة العليا للقانون حيث يقول فرانسيس

1 - محمد العربي بن عزوز، زمن هنتغتن، صدام الحضارات ونهاية التاريخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2009م، ص 53.

فوكوياما: «قد ذهب كانط إلى أن التاريخ ستكون له نهاية أي هدف نهائي توحى به الإمكانيات الراهنة عند الإنسان، ويفسر لنا التاريخ كله. هذه النقطة النهائية هي تحقيق الحرية الإنسانية، ذلك أن المجتمع الذي ترتبط فيه الحرية الخاضعة لقوانين خارجية ارتباطاً وثيقاً بقوة لا تقهر، (كدستور مدني كامل العدالة) هو أسمى معضلة كلفت الطبيعة الجنس البشري بحلها، (...) والسؤال الذي ينبغي أن يجيب التاريخ العالمي عنه هو: ما إذا كان بوسعنا (متى أخذنا في الاعتبار كافة المجتمعات وكافة العصور) أن نتبين سبباً يدعونا إلى توقع حدوث تقدم عام للبشرية صوب حكومة جمهورية، أي صوب ما نسميه اليوم بالديمقراطية الليبرالية».⁽¹⁾

هذا الفكر الكانطي استوعبه هيغل بشكل عميق حيث بين أن التطور التاريخي بكل أحداثه مساراً معقولاً يجسد روح العقل الكوني وقد توصل من خلال استقراءه مختلف الحضارات بأن التاريخ هو تاريخ الوعي بالحرية وهنا يفرق هيغل بين ثلاث مراحل تاريخية رئيسية في تطور الحرية: المرحلة الشرقية، واليونانية الرومانية، والألمانية المسيحية.

لم يصل الشرقيون إلى معرفة أن الروح -أو الإنسان بما هو إنسان- حرة، ونظراً إلى أنهم لم يعرفوا ذلك، فإنهم لم يكونوا أحراراً، وكل ما عرفوه هو أن شخصاً معيناً حر. ولكن هذا السبب ذاته هو الذي يجعل حرية هذا الشخص مجرد نزوة شخصية. لذلك فإن هذا الشخص ليس إلا طاغية، ومن ثم فقد كانوا ليسوا أحراراً، ولكن اليونانيين وكذلك الرومانيون، لم يعرفوا إلا أن البعض أحرار -لا الإنسان بما هو إنسان-. لذلك كان لدى اليونانيين أرقاء، وكانت حياتهم بأسرها، والاحتفاظ بتحررهم الرائع، مرتبطاً بنظام الرق ارتباطاً وثيقاً، أما الأمة الألمانية فكانت بتأثير المسيحية أول أمة تصل إلى الوعي بأن الإنسان بما هو إنسان حر. وأن حرية الروح هي التي تؤلف ماهيتها».⁽²⁾ إذا تجسيد الحرية الإنسانية يتمثل في الدولة الدستورية الحديثة التي ستكون خالدة، لأنها ستسمح للأفراد

1- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993م، ص 67.

2- هيربرت ماركيز، العقل والثورة ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، دار وفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008م، ص ص 244، 245.

بالوعي بأنفسهم كأعضاء أحرار داخل المجتمع و أن يعرفوا بأن الدولة هي الإنجاز التاريخي للحرية.

وحاول فوكوياما استحضار تفسيرات ألكسندر كوجيف لهيغل لتدعيم الصلاية الفلسفية لأطروحته، مقتطفا هذا النص لكوجيف: «إذ أراقب ما يحدث حولي، وإذ أفكر فيها حدث في العالم منذ موقعة بينا، أجدني وقد أدركت صواب نظرة هيغل إلى هذه الموقعة باعتبارها نهاية التاريخ بمفهومه الحقيقي. ففي هذه الموقعة، وبفضلها بلغت طلائع البشرية حدودها وحقت هدفها، وهو نهاية التطور التاريخي للإنسان. أما ما حدث منذ ذلك الحين فامتداد في المكان للقوة الثورية العلمية التي فجرها في فرنسا روبسبير و نابليون. ومن جهة النظرة التاريخية الحققة، لم تكن الحربان العالميتان وما تبعهما من ثورات كبيرة أو صغيرة، غير أحداث اقتصر تأثيرها على جر المجتمعات المختلفة في الأقاليم الهامشية إلى تبني المواقف التاريخية الأوروبية الأكثر تقدما، الصريح منها والضمني».⁽¹⁾

فكوجيف يوضح بأن إعلان هيغل نهاية التاريخ في معركة ينيا -حيث كتب في إحدى رسائله وهو يتحدث عن نابليون : «لقد رأيت روح العالم تمر على فرس» لا يعني الانتصار الفعلي للدولة الليبرالية، بل إنه كان يقصد أن مبادئ الحرية والمساواة قد اكتملت في الدول المتقدمة الحديثة، ولم يعد هناك مبادئ وأشكال تنظيمية واجتماعية وسياسية بديلة يمكن أن تنافس الليبرالية.

لهذا يؤكد كوجيف بأن البشرية وصلت إلى نهاية وغاية التطور التاريخي للإنسان، وما حدث بعد ذلك كان مجرد امتداد للإشعاع الثوري العالمي للثورة الفرنسية والذي يمثل بداية ما يسميه كوجيف بالدولة العالمية المنسجمة، التي تشكل المحطة النهائية للتطور الإيديولوجي.

وقد عبر فوكوياما عن ذلك بقوله: «قد كان محور تعاليم كوجيف هو تأكيد المذهل لصواب مذهب هيغل في جوهره، وأن تاريخ العالم مع كل تعرجاته وتحولاته في السنوات التالية- كان قد انتهى بالفعل عام 1806م. فإن كان من الصعب النفاذ إلى حقيقة ملاذ كوجيف عبر السخریات الكثيفة في مؤلفاته، فإن بوسعنا أن نلمح وراء استنتاجه هذا الذي قد يبدو غريبا، فكرة أن مبادئ الحرية والمساواة التي نجمت عن الثورة الفرنسية، والمجسدة

1- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ و خاتم البشر، ص 74.

فيما أسماه كوجيف بالدولة العامة والمتجانسة الحديثة، تمثل النقطة النهائية لتطور الإنسان الإيديولوجي، وهي نقطة لا يمكن للتقدم أن يتجاوزها. وقد كان كوجيف بطبيعة الحال يعلم بوقوع حروب وثورات دامية في السنوات التالية لعام 1806م. غير أنه كان يعتبرها في جوهرها مجرد اصطفااف للأقاليم»⁽¹⁾ ويضيف قائلا: «وتحقق أكمل تجسيد لمبادئ الثورة الفرنسية في رأي كوجيف في بلدان أوروبا الغربية بعد الحرب، أي في تلك الديمقراطيات الرأسمالية التي حققت درجة عالية من الوفرة المادية والاستقرار السياسي، ذلك أنها مجتمعات قد خلت من التناقضات الأساسية، راضية عن نفسها، قائمة بذاتها، ليس أمامها أهداف سياسية كبيرة أخرى تسعى إلى تحقيقها، وبوسعها الآن أن تشغل نفسها بالنشاط الاقتصادي وحده. وقد كان كوجيف يؤمن بأن نهاية التاريخ تعني نهاية الصراعات والصدامات السياسية الكبيرة، وكذا نهاية الفلسفة. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي هو التجسيد التنظيمي المناسب لنهاية التاريخ»⁽²⁾ بمعنى أن التجسيد الكامل لمبادئ الثورة الفرنسية بالنسبة إلى كوجيف يتمثل في دول أوروبا الغربية لما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي استطاعت تحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي، وفي نمط الحياة الأمريكية التي يعرف إشعاعا عالميا يعكس الحضور العالمي للقيم الليبرالية الاستهلاكية عبر العالم.

ب/ النظام الليبرالي الأفق الأسمى للتاريخ الإنساني:

يقول فرانسيس فوكوياما: «قد عرف اليسار الشيوعي واليمين المستبد في الأفكار الجادة القدرة على حماية وتثبيت التلاحم السياسي الداخلي لنظم الحكم القوية، سواء كانت قائمة على أحزاب مفردة محكمة التنظيم، أو مستندة إلى عصابة من المعسكرين، أو ديكتاتوريات محورها شخصية الزعيم»⁽³⁾.

ويضيف قائلا في موضع آخر: «وإذ تقترب البشرية من نهاية الألف الثانية بعد الميلاد، نتبين أن الأزمة المزدوجة في الشمولية وفي التخطيط المركزي الاشتراكي لم تترك غير متنافس واحد في حلبة المصارعة، باعتباره الإيدولوجيا التي يمكن أن يفتنح العالم كله

1- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 74.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 51.

بصلاحيتها، ألا وهي لديمقراطية الليبرالية، ومبدأ الحرية الفردية وسيادة الشعب، إن مبدأي الحرية ولمساواة اللذين أشعلا في البداية الثورتين الفرنسية والأمريكية، يؤكدان بعد مائتي عام ليس فقط رسوخهما، بل وقدرتهما على الانطلاق في حيوية من جديد».⁽¹⁾

حسب فوكوياما، فإنه بسقوط الأنظمة الفاشية والنازية ثم الأنظمة الشيوعية مع نهاية القرن العشرين، يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار الفكر الليبرالي الذي أصبح يشكل الطور النهائي للصراعات الإيديولوجية في العالم. وبالتالي أصبح النموذج والمثال الأكثر جاذبية لكل الفضاءات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، ولهذا يعلن فوكوياما نهاية التاريخ مع الانتصار الكوني والشامل للديمقراطية الليبرالية عبر العالم، باعتبار ذلك يشكل المعنى الأسمى للتاريخ حيث يقول: «مع هذه الخلفية إذن يكتسب الطابع العالمي الملحوظ للثورة الليبرالية الراهنة أهمية خاصة فهو يشكل دليلا جديدا على أن ثمة اتجاها أساسيا يفرض على المجتمعات البشرية كلها نمطا واحدا في تطورها، هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية».⁽²⁾

بمعنى لقد تحقق شبه إجماع كوني على اعتبار الديمقراطية الليبرالية النموذج الأسمى للنظام السياسي، واكتمال حركية التاريخ تتجسد في الدولة الليبرالية الحديثة، وحتى ولو لم ينجح النظام الليبرالي على المستوى الواقعي في عدة مناطق، إلا أنه أصبح النظام السياسي الأكثر شيوعا، ولا يوجد مشروع أو بديل إيديولوجي أو سياسي له الإمكانيات الكافية لتحديه، فقد أصبح الأفق الأسمى الذي يتطلع إليه البشر والذي سينتهي إليه كل نظام اجتماعي كيفما كانت طبيعته وولاءاته الأيديولوجية والقيمية، إذ يقول فوكوياما: «في نهاية التاريخ ليس ثمة منافسون أيديولوجيون للديمقراطية الليبرالية لا اعتقادهم أن الملكية والأرستقراطية والثيوقراطية أو الحكومة الدينية والشمولية الشيوعية وسائر الأيديولوجيات التي اتفق أن امنوا بها أفضل منها، أما الآن فيبدو أن ثمة اتفاقا عاما- إلا في العالم الإسلامي- على قبول مزاعم الديمقراطية الليبرالية بأنها أكثر صور الحكم عقلانية، وهي صورة الدولة التي تحقق إلى أقصى حد ممكن إشباع كل من الرغبة العقلانية والاعتراف

1- المرجع نفسه، ص 54.

2- المرجع نفسه، ص 61.

العقلاني».⁽¹⁾ أي أن فوكوياما يرى أنه بعد انتصار الليبرالية على منافستها الأساسيتين: الفاشية والشيوعية، لم تعد هناك تحديات حقيقية كفيلة بمنافسة النظام الليبرالي. ويعتبر أن الأصوليات الدينية والتيارات القومية تحديان ثانويان قد يخلقان بعض المشاكل لكنهما يفتقدان العالمية والشمولية حيث يقول: «غير أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في دولة تكون فيها النزعة الوطنية أو العرقية مبالغاً فيها لدى أفراد الجماعات المكونة لهذه الدولة، بحيث يفتقرون إلى الإحساس بالأمة الواحدة وإلى قبول الاعتراف بحقوق الآخرين (...) أما العقبة الثقافية الأخرى في سبيل الديمقراطية فهي الدين. وكما في حالة النزعة الوطنية ليس ثمة صراع بالضرورة بين الدين وبين الديمقراطية الليبرالية، إلا حين يكون الدين ضد التسامح والمساواة».⁽²⁾

ويركز فوكوياما كثيراً على الإسلام، حيث يعتبر الدول الإسلامية مجموعات تعيش خارج التاريخ الحديث، وليس في العلم المعاصر غير الإسلام يطرح النظام التيقراطي كبديل للنظام الليبرالي، ولكن على المدى البعيد سيكون العالم الإسلامي أكثر قبولاً للأفكار الليبرالية. ولهذا يحاول الأصوليون الإسلاميون التنديد بالنفوذ المتزايد للقيم الغربية في المجتمعات الإسلامية. حيث يقول: «صحيح أن الإسلام يشكل أيديولوجيات متسقة ومتماسكة شأن الليبرالية والشيوعية، وأن له معايير الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية. كذلك فإن للإسلام جاذبيته يمكن أن تكون عالمي، داعياً إليه البشر كافة باعتبارهم بشراً لا مجرد أعضاء في جماعة عرقية أو قومية معينة. وقد تمكن الإسلام في الواقع من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، وشكل بذلك خطراً كبيراً على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة. وقد تلا نهاية الحرب الباردة في أوروبا على الفور تحدي العراق للغرب، وهو ما قيل (عن حق أو غير حق) أن الإسلام كان أحد عناصره».⁽³⁾

ثم يضيف قائلاً: «غير أنه بالرغم من القوة التي أبداهها الإسلام في صحوته الحالية، فبالإمكان القول إن هذا الدين لا يكاد يكون له جاذبيته خارج المناطق التي كانت في الأصل

2- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 189.

2- المرجع نفسه، ص 192.

3- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 56.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إسلامية الحضارة وقد يبدو أن زمن المزيد من التوسع الحضاري الإسلامي قد ولى. فإن كان بوسع الإسلام أن يكسب من جديد ولاء المرتدين عنه، فهو لن يصادف هوى في قلوب شباب برلين، أو طوكيو، أو موسكو، ورغم أن نحو بليون نسمة يدينون بدين الإسلام، (أي خمس تعداد سكان العالم)، فليس بوسعهم تحدي الديمقراطية الليبرالية في أرضها على المستوى الفكري»². بل إنه قد يبدو «أن العالم الإسلامي أشد عرضة للتأثر بالأفكار الليبرالية على المدى الطويل من احتمال أن يحدث العكس، حيث إن مثل هذه الليبرالية قد اجتذبت إلى نفسها أنصارا عديدين وأقوياء لها من بين المسلمين على مدى القرن ونصف القرن الأخيرين. والواقع أن أحد أسباب الصحوة الأصولية الراهنة هو قوة الخطر الملموس من جانب القيم الغربية الليبرالية على المجتمعات الإسلامية التقليدية».⁽¹⁾ هذا وعلى اثر أحداث 11 سبتمبر ازداد إصرار فوكوياما على اعتبار الإسلام المنظومة الثقافية الوحيدة التي تعادي الحداثة والقيم الليبرالية.

ويستخدم فوكوياما نموذج العلوم الطبيعية (المادية) لتفسير التاريخ. فالعلوم الطبيعية الحديثة تمثل النشاط الاجتماعي المهم الوحيد الذي يجمع الناس علة أنه يتسم بالنمو والتراكم والغائية، ومن ثم يقرر فوكوياما أن منطق العلوم الطبيعية الحديثة يبدو وكأنما يفرض على العالم (الطبيعة والإنسان) تطورا شاملا في الشرق والغرب يتجه صوب الرأسمالية والسوق الحر، وبهذا تحول الإنسان في الشرق والغرب إلى الإنسان الاقتصادي، المادي الذي يمكنه إدارة حياته على أسس علمية رشيدة.⁽²⁾

ويقصد فوكوياما بنهاية التاريخ أنه لن يكون هناك مجال لمزيد من التقدم في تطور المبادئ والعقائد والأنظمة السياسية بعد ظهور الديمقراطية الليبرالية في صورتها المتطورة والأخذة في الرسوخ. ويرجع ذلك في رأيه إلى أن كافة المشكلات والقضايا الجوهرية ستكون قد حلت. وهو ما يؤكد بمفهومه عم الإنسان الأخير الذي يزعم أنه سيكون المواطن النموذجي الذي سينعم بالرخاء وكافة الحقوق المدنية مثل العمل والمساواة والعدل وغيرها من خلال التطبيقات الديمقراطية الليبرالية الغربية. وهو الإنسان الأخير لأنه لن يأتي بعده إنسان أفضل منه، لأنه الأفضل، في حين أن الديمقراطية الليبرالية تشكل نقطة النهاية في

1- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 57.

2- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002م، ص 160.

التطور الايديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري المنشود، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.⁽¹⁾

3/ العلاقات الدولية في عصر الإنسان الأخير

يقول فوكوياما: «سينقسم العالم في المستقبل المرئي إلى شطر قد تخطى التاريخ، وشطر لا يزال غرقا في التاريخ، وفي عالم ما بعد التاريخ، سيكون الاقتصاد هو المحور الرئيسي للتفاعل بين الدول، في حين تتضاءل أهمية القواعد العتيقة لسياسة القوة، أي بوسع المرء أن يتخيل أوروبا ديمقراطية متعددة الأقطاب تهيمن عليها القوة الاقتصادية الألمانية، ولا يشعر جيران ألمانيا مع ذلك بتهديد عسكري، ولا يبذلون أية جهود خاصة لرفع مستوى استعداداتهم العسكرية، سيكون ثمة تنافس كبير في المجال الاقتصادي، ولكنه محدود في المجال العسكري. وسيظل عالم ما بعد التاريخ مقسما إلى دول قومية، غير أن قومياته المستقلة ستكون قد تصالحت مع الليبرالية، وسيكون تعبيرها عن نفسها-وعلى نحو متزايد- في مجال الحياة الخاصة وحدها.

وفي هذه الأثناء ستكون العقلانية الاقتصادية سببا في تآكل مظاهر تقليدية عديدة للسيادة بقدر ما ستؤدي إلى توحيد الأسواق والإنتاج»⁽²⁾. ويضيف قائلا: «أما العالم التاريخي، فسيبقى فريسة لمختلف الصراعات الدينية والقومية والإيديولوجية على قدر ما قطعت البلاد المختلفة فيه من شوط في سبيل التنمية، وستظل القواعد العتيقة لسياسة القوة قائمة فيه. فبلاد مثل العراق وليبيا ستظل تهاجم جيرانها وتخوض معارك دامية، وستظل الدولة القومية هي المحور الرئيسي للهوية السياسية في العالم التاريخي».⁽³⁾

بمعنى أن العالم سيكون منقسما بين الأمم التي تجاوزت سقف التاريخ، والدول التي مازالت متصارعة مع التاريخ.

وسيكون التفاعل بين الدول ما بعد التاريخية أساسا تفاعلا اقتصاديا حيث يشجع تكثيف النشاط الاقتصادي على قيام سياسات تعاونية اقتصادية عبر توحيد الأسواق والإنتاج، ما سيؤدي إلى تفتيت العناصر التقليدية للسيادة الدولة، والتطلع إلى بناء تكتلات

1- نيبيل غالب، أفنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2001.

2- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 242.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

اقتصادية كبرى ستزيد من مستوى الرخاء الاقتصادي، لهذا ستفقد الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية أهميتها في عالم ما بعد التاريخ.

أما العالم التاريخي فسيعرف صراعات دينية وقومية وإيديولوجية وستستمر سياسات القوة والسلاح في لعب دور أساسي في التفاعلات القائمة بين الدول التاريخية، وستبقى الدول الأمم المجال الأساسي للانتماء السياسي والنشاط الاقتصادي. ثم ينتقل فوكوياما إلى الحديث عن العلاقة بين العلم التاريخي وما بعد التاريخي قائلا: «سيقوم العلمان، التاريخي وما بعد التاريخي، جنبا إلى جنب، ولكنهما منفصلان من وجوه عديدة، ولن يكون بينها تفاعل إلا في حدود ضيقة، غير أنه ستكون ثمة محاور يصطدم العالمان حولها. أول هذه المحاور هو النفط الذي كان السبب غير المباشر للأزمة الناجمة عن غزو العراق للكويت، وهو حيوي بالنسبة للرخاء الاقتصادي لعالم ما بعد التاريخ...»⁽¹⁾ أما المحور الثاني للتفاعل يعتبره فوكوياما أقل وضوحا من النفط في الوقت الحاضر، غير أنه قد يصبح في المدى الطويل سببا لمتاعب أكبر: ألا وهو الهجرة، حيث يقول: «فهناك الآن سيل مطرد من أناس من دول فقيرة غير مستقرة يتدفق على الدول الغنية الآمنة، وهو ما أثر في كل الدول تقريبا في العالم المتقدم. ويمكن لهذا السيل المتزايد في السنوات الأخيرة أن يتصاعد فجأة بسبب الاضطرابات السياسية في العالم التاريخي(...) وقد ثبت أنه من الصعب جدا على دول ما بعد التاريخ الحيلولة دون هذه الهجرة». ⁽²⁾ أما المحور الأخير للتفاعل بين العالمين فسيتعلق بمسائل خاصة بالنظام العالمي، حيث يقول فرنسيس فوكوياما :

«فبصرف النظر عما تشكله دول تاريخية معينة من خطر على جيرانها، سيكون لدول كثيرة ما بعد التاريخ مصلحة مجردة في منع انتشار تكنولوجيات معينة إلى العالم التاريخي على أساس أن ذلك العالم هو أكثر عرضة لحدوث الصراعات والعنف فيه. وتشمل هذه التكنولوجيات في الوقت الراهن الأسلحة النووية، القذائف التسيارية، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وغير ذلك...»⁽³⁾

1- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 243.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه، ص 244.

ويعني بذلك أن العلاقة بين العالمين ستعرف تفاعلات محدودة وستتبلور حول مجموعة محاور للتصادم بينهما:

المحور الأول: هو البترول الذي يتركز إنتاجه في العالم التاريخي ويشكل مادة ضرورية وحيوية للدول المتقدمة، وإذا ما تم إخضاعه لمناورات وضغوطات منحنى سياسي سيكون للأمر مضاعفات اقتصادية خطيرة.

والمحور الثاني، يتعلق بالهجرة التي ستشكل خطرا كبيرا على المدى البعيد، فثمة تدفقات متزايدة للمهاجرين القادمين من الدول الفقيرة أو الغير مستقرة نحو الدول الغنية. ويمكن لهذه الظاهرة أن تستفحل في حالة وقوع اضطرابات كبيرة في العالم التاريخي. أما **المحور الأخير،** فهو التهديدات المحتملة للنظام العالمي وللدول الغربية بفعل الانتشار الكبير للتكنولوجيا العسكرية لدى عدة دول في الجنوب، خصوصا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ولهذا كله يطلب فوكوياما من دول ما بعد التاريخ (دول الشمال) نهج سياسة صارمة وحذرة اتجاه دول العالم التاريخي. ويبدو أن فوكوياما متأثر إلى حد بعيد بتلك النظرية التي تتبنى فكرة أن الدول الديمقراطية لا تخوض الحروب بعضها ضد بعضها، وهذا ما تستند إليه السياسة الأمريكية الخارجية في تشجيعها لتوسيع انتشار الديمقراطية في العالم لتحقيق الاستقرار.

وفي الأخير يستدعي فوكوياما فلسفة نيتشه، حيث رأى فيلسوف إرادة القوة أن الناس مختلفون في طبائعهم الإنسانية، ولذلك رفض مبدأ المساواة بين البشر لأنها تولد إنسانا فاقدا لحس المغامرة والشجاعة والتطلع نحو الأسمى. فالإنسان لا يمكن أن يكون قويا ومنتجا إلا إذا وضع نصب عينيه أهدافا وتطلعات معينة. فلا يمك لأي فنان أن يرسم لوحة، ولأي جنرال أن ينتصر في معركة، ولا لأي أمة أن تتحرر، من دون أن يتطلعوا إلى آفاق وأهداف عظيمة.

لهذا يقول فوكوياما: «يعتقد نيتشه أنه لم يكن بالإمكان ظهور تميز إنساني حقيقي، ولا عظمة ولا نبيل، إلا في المجتمعات الأرستقراطية، وبعبارة أخرى، فإن الحرية أو القدرة على الخلق لا يمكن أن تنبثق إلا عن الميجالوثيميا، أي الرغبة في نيل الاعتراف بالتفوق على الآخرين. وحتى لو كان الناس ولدوا متساوين لما بذلوا قصارى جهدهم لو أن رغبتهم

اقتصرت على التشبه بالآخرين».⁽¹⁾ ذلك أن «الرغبة في نيل الاعتراف بالتفوق على الآخرين لازمة لتفوق الفرد على نفسه. وليست هذه الرغبة مجرد أساس للغزو والامبريالية، فهي أيضا شرط مسبق لخلق أي شيء آخر ذي قيمة في الحياة، سواء السيمفونيات العظيمة أو اللوحات الزيتية أو الروايات، أو القوانين الأخلاقية، أو الأنظمة السياسية».⁽²⁾

بمعنى أن عصر نهاية التاريخ سيكون حزيناً ومملاً. فنتيجة التقدم العلمي والديمقراطي والسلام و الرخاء الاقتصادي، فإن الإنسان سيكتفي بتدبير الأمور الاقتصادية، التقنية والبيئية، وتلبية رغباته الاستهلاكية وذلك تحت إشراف التقنوقراط والبيروقراط. وسيكون هذا إيذاناً بنهاية الفنون والفلسفة والانجازات الكبرى للعقل البشري. لهذا سيفقد الإنسان روح الشجاعة والإبداع والجرأة ليتحول إلى حيوان استهلاكي خال من العواطف والطموح، وهذا ما دفع فوكوياما إلى إعادة الاعتبار للتنمية الاقتصادية وخلق الثقة وضمان التماسك الاجتماعي والعائلي.

2- براديجم صدام الحضارات:

لعل المحاولة التنظيرية الأكثر إثارة للجدل والنقاش في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة جاءت من قبل المفكر الاستراتيجي الأمريكي صامويل هنتغتن، وذلك في إطار أطروحته الموسومة بصدام الحضارات والتي نشرها في سنة 1993م في مقال بدورية الشؤون الخارجية التي هي مجلة أمريكية ذات نفوذ كبير تهتم عادة بالمصالح الخارجية للولايات المتحدة كما تراها نخبة صانعي السياسة الأمريكية، وتعتبر منبرا مفتوحا لكبار الدبلوماسيين للتعبير عن وجهات نظرهم فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية، وهي معروفة بقربها من مراكز صنع القرارات للولايات المتحدة، وهي المقالة التي فسحت المجال واسعا أمام العديد من النقاشات والحوارات والندوات على المستوى العالمي، لم تؤد بالمفكر إلى التراجع عن أفكاره وآرائه ونزوحه عنها، بل على العكس من ذلك عمل على توسيعها ليطور مقالاته ويحولها إلى كتاب بعنوان "صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي" صدر عام 1996م محاولا الوصول إلى صياغة

1- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص 265.

2- المرجع نفسه، ص 265.

نظرية للعلاقات الدولية تهتم بالمكون الحضاري للصراع الدولي لفترة الحرب الباردة يعتمد على المكون الأيديولوجي.

بصفة عامة فإن أطروحة صدام الحضارات المثيرة للجدل على المستوى الفلسفي والديني والسياسي لحساسية وخطورة بعض الأفكار التي تضمنتها، استقطبت اهتماما متميزا عند الباحثين من خلال مجموعة من الحوارات والندوات وهي تحاول بناء رؤية مستقبلية للسياسات العالمية لما بعد الحرب الباردة، تعكس بوضوح بعض الاتجاهات داخل دوائر التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة في المرحلة الآنية، والتي اعتبرت أن هذه الأطروحة هي أول محاولة جديدة لملء الفراغ النظري الذي يفلسف سياسة ما بعد الحرب الباردة ويقدم إطارا عقائديا لها. ومن هنا نعي الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي منحت لهذه الأطروحة حتى تم تشبيهها ومقارنتها بالمقالة الشهيرة لجورج كينان والتي نشرت بفصلية شؤون خارجية في يوليو 1947م وتحت عنوان "مصادر السلوك السوفياتي"، والتي شكلت المنظومة المرجعية الأساسية للإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة في إطار ما يسمى بسياسة الاحتواء وذلك أثناء الحرب الباردة ومواجهة المد السوفياتي.

فهل بالفعل تمتلك فكرة الصدام الحضاري القدرة التفسيرية والقوة العملية لفهم المرحلة الجديدة والقطيعة التاريخية التي نحن بصدها مع نهاية الحرب الباردة في فكر نعيم تشومسكي؟

أ/ تأطير عام لأطروحة صدام الحضارات:

الواقع أن هنتغتون يسعى إلى تشخيص واقع الصراع العالمي الراهن وآفاقه المحتملة على المدى المتوسط والبعيد، فهو يقدم نظرة جديدة حول الصراع في العلاقات الدولية، بدأت تأخذ سبيلها إلى العديد من الدوائر الإستراتيجية، وبخاصة أن أطروحته تتضمن في جوهرها حمولة إستراتيجية مكثفة تحاول رسم وفهم تحولات السياسات العالمية لمرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

كما أن هذه الأطروحة تحاول بعث نفس جديد في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الذي يعاني من اضطراب ناتج من نهاية الحرب الباردة. وهنا تكمن خطورة الخطاب المؤطر للأطروحة والذي بوضوحه وبساطته هو موجه أساسا للقارئ الغربي العادي والذي

يسهل شحنه وتعبئته وراء الأفكار البسيطة، وبخاصة أن الأطروحة ذات نبرة إنذارية تحذر من اقتراب انهيار الغرب تحت وقع الانبعاث والزحف القادم للحضارات غير الغربية، وبالأخص الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية. ومن هنا فإن هذا المفكر يحاول تقديم الإجابة إلى المحللين الاستراتيجيين المنشغلين ببناء السيناريوهات قصد التعرف على المرشحين المحتملين ليصبحوا أعداء للغرب.

ومن باب الموضوعية والأمانة العلمية يجدر بنا أن نشير إلى أن برنارد لويس هو أول من استخدم لأول مرة مفهوم صدام الحضارات سنة 1964م حيث كتب «أن أزمة الشرق الأوسط لا تتبع من مجرد خصومة بين الدول بل من صدام بين حضارتين، وقد بدأ ذلك بزحف العرب المسلمين نحو الغرب واحتلالهم سوريا وإفريقيا الشمالية وإسبانيا المسيحية ثم تواصل هذا الحوار الكبير بين الإسلام والمسيحية بالهجوم المسيحي المضاد أثناء الحروب الصليبية وفشله ثم بتقدم الأتراك نحو أوروبا وصراعهم المرير من أجل البقاء فيها ثم تراجعهم. ومنذ قرن ونصف يرزح الشرق الأوسط تحت هيمنة الغرب السياسية والاقتصادية والثقافية... وقد حاولت أن أرتقي بنزاعات الشرق الأوسط التي تعتبر عادة خصومات بين الدول إلى مستوى صدام الحضارات».⁽¹⁾

وبعد ما لا يقل عن ثلاثين سنة من بروز فكرة صدام الحضارات رجع إليها برنارد لويس مرة أخرى سنة 1990م، أي ثلاث سنوات قبل صمويل هنتغتن في مقال نشر بمجلة شهرية أمريكية تحت عنوان "جذور الحقد الإسلامي، لماذا هذا العدد الكبير من المسلمين يحققون بهذا العمق على الغرب ولماذا لا يمكن إطفاء مرارتهم بسهولة".

وقد حلل برنارد لويس في مقاله ذاك اتجاهات الرأي العام الإسلامي وموقف العرب والمسلمين من الغرب واختتم تحليله بالقول: «إنه ليس أقل من صدام للحضارات... يمكن أن يكون رد الفعل غير عقلاني ولكنه بالتأكيد رد فعل تاريخي لخصم قديم لتراثنا اليهودي-المسيحي ولحاضرنا الدنيوي».⁽²⁾

ثم رجع للموضوع مرة ثالثة سنة 1995م حيث قال: «أظن أن غالبية منا تتفق على القول أن صدام الحضارات هو مظهر هام من مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة على

1- محمد العربي بن عزوز، زمن هنتغتن صدام الحضارات ونهاية التاريخ، ص 15.

2- المرجع نفسه، ص 16.

الرغم من أن قلة فقط منا تذهب إلى حد القول أن الحضارات لديها سياسات خارجية ويمكنها أن تشكل تحالفات»⁽¹⁾.

كما أن المفكر المغربي المهدي المنجرة هو الآخر تنبه إلى الدور المركزي للهوية الثقافية في تحديد طبيعة ومصادر الصراعات الدولية المقبلة ففي عام 1979م تم نشر تقرير نادي روما الذي شارك في إعداده وذلك تحت عنوان: "من المهد إلى اللحد" حيث أعلن التقرير -وذلك قبل أربعة عشر عاما من صدور مقالة هنتغتون- أن «الهوية الثقافية تشكل مصدرا متناميا للنزاعات الاجتماعية والدولية، فهي تشكل على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر الصراع المتزايد في داخل المجتمعات، وبين مجتمع وآخر... فنحن نواجه صراعا جديا في مجال القيم... ويوجد نوع من التحمل. ولكن لا يوجد تقبل صاف أو ترحيب مخلص بقيم الجنوب، ذلك لأنه لا يوجد جهد جاد لمحاولة فهمه»⁽²⁾.

وبان حرب الخليج الثانية، وفي استجواب مع مجلة دير شبيغل الألمانية بتاريخ 11 فيفري 1991م، اعتبر المهدي المنجرة أن هذه الحرب هي حرب ذات منحى حضاري يتصارع فيها عالمان حضاريان مختلفان. كما أجرت معه الإذاعة الجزائرية حوارا بتاريخ 23 فبراير 1991م جاء فيه تعليقه على حرب الخليج كما يلي: «نعم هي حرب عالمية أولى، لأن الحروب السابقة مثل حرب 1914م-1917م، وحرب 1939م-1945م كانت في الواقع حروبا غربية، لكن الحرب التي بدأت يوم 17 يناير 1991م هي في الحقيقة أولى حرب عالمية لأن أهدافها ليست اقتصادية وسياسية وعسكرية، بل هي أهداف حضارية»⁽³⁾.

وقبل سنتين ونصف من صدور مقالة هنتغتون حول صدام الحضارات، ظهرت مقالة ذات أهمية بالغة بمجلة شؤون دولية الأمريكية سنة 1991م للباحث البريطاني بيري بوزان تحت عنوان "أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين" ويتعلق الأمر

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص 82.

3- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط8، 2005م، ص 143.

بتحليل استراتيجي استشرافي يحاول رسم صورة جديدة للتطورات المحتملة على الصعيد العالمي بعد نهاية الحرب الباردة. حيث يعتقد بييري بوزان بأن التصنيفات الدولية التي كانت سائدة قبل انهيار الكتلة الشيوعية قد فقدت معناها، ولا بد من تصنيف جديد لفهم الوضع الدولي الجديد. والتصنيف الذي يختاره الكاتب ويبنى عليه تحليله هو ذلك الذي يقسم العالم إلى مراكز وأطراف، والمركز هو تلك الكتلة من الدول ذات الاقتصادات الرأسمالية المسيطرة على العالم، أما الأطراف فهي مجموع الدول الضعيفة اقتصاديا وسياسيا والمرتبطة بالمراكز.⁽¹⁾

ويولي الكاتب أهمية بالغة لما يسميه بـ الأمن الاجتماعي في مجال علاقة المركز والأطراف، ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، حيث يعتبر الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة قضيتين حاسمتين في تحديد مستقبل التطورات الدولية. في هذا المجال يقول: «إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل. ولا سيما بين الغرب والإسلام».⁽²⁾

هكذا فالمواجهة الحضارية المقبلة ستكون بين الغرب والحضارة الإسلامية، وهذا ما يسير في الاتجاه نفسه لخطاب صامويل هنتغتن.

ب/ مضمون أطروحة صدام الحضارات:

أن الفكرة المركزية المحركة لأطروحة صدام الحضارات هي تبنيها الصريح لفكرة اعتبار الحضارة العامل الجديد الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية، وبالتالي فالانقسامات الكبرى في العالم ستكون انقسامات ثقافية تتصادم في إطارها مجموعة من الكتل الحضارية المتنافسة. ومن هنا فجوهر الأطروحة يكمن في كون الحضارات باعتبارها أرقى أشكال التعبير عن الهوية، سيكون لها دور فعال في المستقبل القريب.⁽³⁾

ب-1/ مفهوم الحضارة:

يستعرض هنتغتن رؤيته للحضارة من خلال منطلقين:

1- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص ص 88، 89.

2- المرجع نفسه، ص ص 90، 91.

3- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ص 107.

أولهما الحضارة بصيغة المفرد حيث يقول في هذا الشأن أن: «الحضارة -أي حضارة- هي كيان ثقافي في أوسع معانيه، الجماعات القروية، والإقليمية، والعرقية، والقوميات والجماعات الدينية، جميعها تمتلك ثقافات متميزة، عند مستويات متباينة من التنوع الثقافي. إن ثقافة قرية ما في جنوب إيطاليا ربما تختلف عن ثقافة قرية في شمالها، غير أن كليهما يشتركان في ثقافة إيطالية مشتركة والتي تميزهما عن القرى الألمانية. الجماعة الأوروبية بالتالي، ستتقاسم مظاهر ثقافية تميزهم عن الجماعات الصينية والهندوسية».(1)

وثانيها الحضارة بصيغة الجمع، فبعد أن بين هنتغتن الفهم الذي كان سائدا عن الحضارة بمفهومها المفرد، أو النموذج والمقياس الحضاري الذي يقسم العالم إلى متحضر وغير متحضر. ذكر أن ثمة من كان يؤمن بتعدد الحضارات واختلافها وتميزها، فقال: «في نفس الوقت أي الوقت الذي كان الناس فيه يتحدثون عن المعنى الفردي للحضارة بدأت الشعوب تتحدث عن الحضارات في صيغة الجمع. وكان هذا يعني التخلي عن حضارة وقد تم تحديدها على أنها مثال أو على أنها المثال والتحول بعيدا عن الافتراض بأنه كان يوجد معيار وحيد لما هو متحضر، مقتصر على ذاته».(2)

و«بدلا من ذلك كان هناك حضارات، كل منها كانت متحضرة على طريققتها الخاصة. الحضارة من صيغتها المفردة، باختصار فقدت بعضا من طابعها، والحضارة في صيغة الجمع كان بالإمكان أن تكون في الحقيقة غير متحضرة في صيغة المفرد».(3)

ب-2/ الفرق بين الحضارة والثقافة وموقع الدين في تكوين الحضارة:

وهنا يأخذ هنتغتن بعرض بعض الآراء، حول التفريق بين الحضارة والثقافة، فيقول: «إن مفكري القرن التاسع عشر الألمان وضعوا تفرقة صارمة بين الحضارة، والتي تضمنت الميكنة والتقنية والعوامل المادية، والثقافة، والتي احتوت على القيم والمثاليات

1- صمويل هنتغتن، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه محمود محمد خلف، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط1، 1999م)، ص ص 105، 106.

2- المرجع نفسه، ص 102.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وخصائص عقلية وفنية وأخلاقية عليا للمجتمع. وقد سادت هذه التفرقة في الفكر الألماني ولكنها لم تحظ بالقبول في أماكن أخرى»⁽¹⁾.

ولكن هنتغتن يرى أن «كلا من الحضارة والثقافة، يشيران إلى نمط الحياة العام للبشر، وما الحضارة إلا ثقافة كتبت بحروف كبيرة. كلاهما يتضمنان القيم، والمبادئ، والمؤسسات وأنماط التفكير، والتي تعطي لها الأجيال المتعاقبة في مجتمع ما أهمية أولية»⁽²⁾.

والدين كظاهرة ثقافية، يساوي عنده الثقافة، أو هو الثقافة بمعنى من المعاني، ذلك أن «من بين كل المقومات الموضوعية التي تحدد الحضارة، مع ذلك، فإن أكثرها أهمية عادة الدين، على نحو ما أكده الأثينيون. وإلى حد كبير، فإن الحضارات الكبرى في التاريخ البشري كانت قد ارتبطت في تحديدها بالديانات العالمية العظيمة»⁽³⁾. بمعنى أن الدين هو أهم العوامل الموضوعية التي تعرف الحضارات. والحضارات الرئيسية في التاريخ الإنساني، كانت دائما متوحدة ومتطابقة مع ديانات العالم وبدرجة كبيرة.

ب-3/ بواعث التصادم الحضاري:

يقول هنتغتن: «في عالم ما بعد الحرب الباردة تشكل الثقافة عاملا حاسما و موحدًا في آن واحد. الشعوب التي تفصلها الأيديولوجيا ولكن توحدتها الثقافة تلتقي معا على طريق واحد، كما حصل مع الدولتين الألمانييتين، والكوريتين»⁽⁴⁾. بمعنى أن أطروحة تصادم الحضارات تحاول طرح براديغم بديل عن براديغم الحرب الباردة، وذلك على اعتبار أن التقسيم العام للعالم إلى البلدان الليبرالية والشيوعية والعالم الثالث أصبح متجاوزا، كما أن تقسيمه إلى بلدان غنية وفقيرة أو ديمقراطية وغير ديمقراطية هو أمر لا يجدي كثيرا، فالوضع الراهن معقد جدا بحيث لا تقوى هذه التصنيفات الثنائية التبسيطية على فهمها وإدراك مختلف أبعادها المتعددة. ولذلك يرى هنتغتن أن البراديغم البديل هو براديغم الحضارة باعتباره الخلف الطبيعي لعوالم الحرب الباردة الثلاثة، والبراديغم الأكثر قدرة

1- المرجع نفسه، ص 103.

2- صمويل هنتغتن، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ص 103.

3- المرجع نفسه، ص ص 104، 105.

4- المرجع نفسه، ص 75.

على تفسير وفهم الكثير من التحولات والأحداث العالمية المهمة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

و يعتبر زبيغنيو بروجنسكي مثله مثل هنتغتون بأن التعددية الثقافية من المشاكل الرئيسية التي ستواجهها الولايات المتحدة بمعنى أن «ظهور ثقافة متعددة... تمثل من جانب اعترافا لا يمكن تفاديه بواقع التعددية الأمريكية، وتهدد من الجانب الآخر بتفتيت أمريكا متعددة الطوائف، من خلال الابتعاد المقصود عن المؤثرات الموحدة قوميا والمساوية اجتماعيا للغة مشتركة وعادات تاريخية وقيم سياسية مشتركة».⁽¹⁾

ب-4/ تجليات التصادم الحضاري:

يقول هنتغتون: «إن النظرة إلى العالم في شكل سبع أو ثماني حضارات يجنب العديد من هذه الصعوبات. هذه النظرة لا تضحي بالواقعية من أجل التحديد الضيق كما تفعل نظريتنا عالم واحد وعالمين؛ كما أنها لا تضحي بالتحديد الضيق من أجل الواقعية مثلما الحال في نظريتي الدولانية وحالة الفوضى. وهي تزودنا بإطار واضح وسهل الفهم لاستيعاب العالم، مميزا بين ما هو هام وما هو غير هام بين الصراعات المعقدة، ومتنبئا بالتطورات المستقبلية، ومزودا بنقاط استرشادية لصانعي السياسة وهي أيضا تبنى على عناصر متلاحمة من أطر نظرية أخرى».⁽²⁾ بمعنى سيكون شكل العالم مرتبطا إلى حد كبير، بالتفاعل بين سبع أو ثماني حضارات كبيرة هي: الغربية والكونفوشيوسية، اليابانية، الإسلامية، الهندية، السلافية الأرثوذكسية، الأمريكية، اللاتينية وربما الإفريقية.⁽³⁾ أي أن أهم النزاعات في المستقبل ستحدث على طول الحدود الثقافية الفاصلة بين الحضارات، ويرى أن هناك احتكاكا يحدث الآن وسيزداد في المستقبل على طول تلك الحدود التي هي بمثابة نقاط لانفجار الأزمات والحروب الحضارية.

ب-5/ الإسلاموفوبيا:

أن البؤرة المحورية لأطروحة صدام الحضارات تتعلق بالإسلام، حيث يركز هنتغتون كثيرا على الإسلام وموقعه في الخريطة الجيوسياسية المعاصرة، معتقدا أنه بعد زوال

1- زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، دط، 1998م، ص 92.

2- صمويل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ص 93.

3- المرجع نفسه، ص ص 109، 113.

الخطر الشيوعي ستتحوّل المجابهة إلى مجابهة بين الغرب والإسلام فالعالم الإسلامي أصبح اليوم قطعة أساسية في فضاء الجيوسياسية الجهوية والدولية، نتيجة عدد سكانه المقدر بمليار نسمة، وموقعه الاستراتيجي الذي يتمتع به من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي مروراً بالبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج والمحيط الهندي، وموارده البترولية والغازية. ويورد هنتغتن مجموعة من الأدلة لتأكيد صحة فرضيته وتعزيز صدقيتها، نذكر من بينها: (1)

- حرب الخليج الثانية التي يرى فيها حرباً حضارية بين الغرب والإسلام.
- الانتصارات العسكرية لأرمينيا عامي 1992م و1993م حفزت تركيا لتزويد من دعمها لإخوانها في الدين والعرق واللغة في أذربيجان، كما أعلنت تركيا وإيران أنهما لن يقبلا تقطيع أوصال أذربيجان.
- أبدى الرأي العام الغربي تعاطفاً ومساندة للمسلمين واستنكاراً للجرائم التي ارتكبتها الصرب في يوغوسلافيا (سابقاً)، لكنه لم يعبر عن أي قلق إزاء الهجمات الكرواتية على المسلمين. كما حثت ألمانيا الجماعة الأوروبية على اتباع خطاها في الاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا، وقد اعترف الفاتيكان بهما قبل أن تفعل ذلك الجماعة الأوروبية، ونهجت الولايات المتحدة النهج نفسه، وهكذا احتشدت القوى القيادية في الحضارة الغربية خلف الأشقاء في الدين.
- ومن جهة أخرى قدمت إيران الأسلحة والرجال للبوسنيين منتهكة الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة. وفي عام 1993م ورد أن ما يصل إلى 4000 مسلم من أكثر من 24 بلداً إسلامياً يقاتلون في البوسنة، وقد قدمت السعودية تمويلاً ضخماً لشراء الأسلحة والإمدادات للبوسنيين المسلمين.
- المواجهة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا بين الغرب، الذي كان يتزعمه ورن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي، مدينة النسيبة الثقافية، وكتلة الدول الإسلامية الكونفوشيوسية الرافضة للعالمية الغربية أو الكونية الغربية.

2- موقف تشومسكي من هذه الباراديغمات:

أ/ تشومسكي وبراديغم نهاية التاريخ

يقول تشومسكي: «ليس للتاريخ قوانين طبيعية كما في الفيزياء، ذلك أن التاريخ يتوقف على ما يقرره الناس وما يختارونه. وهذا هو السبب في أنه لم يستطع أحد التنبؤ بشيء من الأحداث التاريخية»⁽¹⁾ بمعنى أن تشومسكي رفض التعبد في محراب العولمة التي حاول أنصارها ربطها بشعارات الحتمية التاريخية، بل والقداسة الإيديولوجية، ويضيف قائلاً: «فإذا ما نظرت إلى التنبؤات المدونة عن الشؤون الإنسانية فستكتشف أنه لا يمكن لهذه التنبؤات أن تتنبأ بشيء، والسبب الرئيس هنا هو أن هناك الكثير مما يعتمد على الإدارة والاختيار والتصميم والالتزام. ومن هنا فما سيحدث للحرية الثقافية في ظل الظروف العالمية الجديدة يعتمد على ما يود الناس من أمثالك أن يقوموا به»⁽²⁾. أي أنه إذا أراد المتحمسون للعولمة بما فيهم فرانسيس فوكوياما لأن تتحول إلى طاقة إيجابية وقوة دفع حتى يمكن أن تلبي احتياجاتهم فإن تشومسكي يقر بأنه من المستحيل أن تعيش الشعوب في ظل نظرة إيديولوجية أحادية وفي قالب نمطي واحد. فعلى الرغم من إصرار الولايات المتحدة على قيادتها للعالم وأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكياً، إلا أن النظام العالمي الآن يتحول تدريجياً من مرحلة القوة العظمى القادرة على أن تقود وتؤثر وتلهم، إلى عصر للتكتلات الاقتصادية التي تتكامل مصادرها وطاقاتها وإمكاناتها وقدراتها بين دولة وأخرى، بعضها يملك الثروة المادية، والبعض الآخر لديه الخبرات العالية. وأخرى تتوافر لديها القوة العاملة، وغيرها بها مساحات زراعية هائلة غير مستغلة. فهذه المناطق تملك إمكانات هائلة غير مستغلة. وتستطيع بها أن تكون واحدة من القوى المتنافسة على المكانة المؤثرة على قمة النظام العالمي القادم.

كما أصدر تشومسكي في عام 1991 كتاب بعنوان إعاقاة الديمقراطية وفيه وكأنه يتنبأ بكل الانهيارات التي ترتبت على الطوفان الجارف للعولمة. فهو يعرى قناع الليبرالية الأمريكية بإثباته أن أمريكا ترفع شعار الديمقراطية الليبرالية وتعوقها في الوقت نفسه. ذلك أن السياسات الأمريكية على مستويات عديدة تعمل بأساليب مباشرة وغير مباشرة على

1- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، ص 84.

2- المصدر نفسه، ص 85.

تعويق الليبرالية نفسها، وتفويض أسس الديمقراطية التي أرساها الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية وفلاسفة التنوير الذين مهدوا للثورتين الفرنسية والبريطانية في القرن الثامن عشر. أي أن «الديمقراطية مسموح بها طالما أن السيطرة على قطاع الأعمال بعيدة عن تفكير السكان أو لا يطالها التغيير، أي طالما أنها ليست ديمقراطية»⁽¹⁾.

وأكد تشومسكي أن سياسة الهيمنة على العالم لا بد أن تؤدي إلى إعاقة الديمقراطية سواء في الداخل أو في الخارج، ليس بأسلوب مقصود فحسب، وإنما على أساس أن البناء الداخلي للدولة الليبرالية ينطوي على آلية تؤدي إلى تدمير أسس الليبرالية نفسها، أي أنها تحمل بذور فنائها داخلها أي «باختصار، الليبرالية الجديدة هي العدو المباشر والأول للديمقراطية الأصلية القائمة على المشاركة، ليس في الولايات المتحدة وحسب، وإنما في أرجاء الكوكب أيضا، وستكون كذلك في المستقبل المنظور»⁽²⁾.

ولذلك لا يرى تشومسكي ما يستحق الحماس الجارف الذي أبداه فوكوياما لانتصار الليبرالية، وهو غير متفائل بمستقبلها لأن سقوط الاتحاد السوفياتي لا يعني بالضرورة انتصارها، فحكم العالم يفهمون ضمنا أن نظامهم هو نظام مؤسس كي يلاءم حاجات القلة، وليس الكثرة، وأن الكثرة لا يمكن بالتالي السماح لها بالتشكيك بحكم الشركات أو تبديله»⁽³⁾.

وقد أيد المفكر الفرنسي جان كريستوف ريوفان مفكرنا تشومسكي فيما ذهب إليه حيث هو الآخر مزق القناع الحضاري المزيف للديمقراطيات الحديثة في كتابه "الديكتاتورية الليبرالية" الذي أصدر عام 1994، والذي يعرض فيه نظرية جديدة وجريئة تعري كل ادعاءات العولمة الحضارية والسياسية، وتؤكد أن الديمقراطيات الحديثة هي نظم سياسة قائمة عن الشعور بالخوف. من هنا كانت رغبتها الدائمة في اختلاف أو افتعال أخطار أو أعداء وهميين، يجعلها دائما في حالة تيقظ ونشاط وتطور لأسباب دفاعية.

إلا أن موقف تشومسكي السابق لم يلق الترحيب الكلي في الأوساط الفكرية، فهابرماس مثلا لا يتعامل مع التغيرات كمناضل أو مدافع عن الديمقراطية بمفاهيمها

1- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، ص 8.

2- المصدر نفسه، ص 10.

3- المصدر نفسه، ص 14.

التقليدية المستهلكة، كما يفعل بشكل خاص تشومسكي الذي يحاكم الوقائع والتحويلات من خلال ثوابت فلسفية أحادية تختزل الواقع وتبسط الحقائق باسم الدفاع عن الحقيقة والحرية. ما يفعله هابرماس هو محاولة صوغ اللحظة الراهنة صياغة مفهومية، عقلانية تواصلية، وذلك بإعادة تعريف الديمقراطية التي تتجاوز الآن، وبحسب فهمه لها، شكلها التمثيلي المعروف، وشكلها المباشر المستحيل أصلاً، نحو شكل ثالث يسميه الديمقراطية الجذرية، القائمة على تنظيم المجتمع لنفسه.⁽¹⁾

بمعنى أنه لا يمكن للمعيار القانوني أن يستمر كقانون شرعي إلا في حالة خروج المواطنين من وضعهم كواضعين للقانون، ليأخذوا وضع المشاركين في الاتفاق حول صياغة قواعد الحياة المشتركة.⁽²⁾ أي أن التصور الديمقراطي للوطنية الدستورية ينشأ من الحوار بين المواطنين المتساوين الموضوعين في وضعية مثلى للكلام.⁽³⁾

فلا يعود المواطن مجرد مالك لحقوق أو خاضع لسلطة مشروعة بقدر ما يعامل كذات واعية وفاعلة تشارك في الصيرورة المتواصلة التي تتيح للمجتمع أن يعقل نفسه ويحكم نفسه.⁽⁴⁾

أما غيدنز فيرى أن التعارض بين الليبرالية الجديدة والديمقراطية الاشتراكية لم يعد يجدي نفعاً، لأن كلا المذهبين قد فقد مصداقيته وفاعليته. إذ الاشتراكية قد أفلست وأظهرت عجزها عن مقاومة اقتصاد السوق، وفي المقابل إن الليبرالية تبدو غير قادرة على الوفاء بوعودها بقدر ما تظهر عجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الراهنة.

من هنا فإن غيدنز يفكر في إيجاد حل جديد، سماه الطريق الثالث، يقوم على إعادة النظر في العلاقة بين الفكر والممارسة السياسية، لتجديد النظرية السياسية، ليس بالجمع بين المذهبين، الليبرالي والاشتراكي، على نحو جديد من التمثيل والتمثيل أو من التداول

1- علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، دط، 2010م، ص ص 120، 121.

2- Jürgen Habermas: droits et démocratie entre fait et normes, Trad, Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme, (Paris : Edit Gollimard, 1997).

3- Ibid, P 145.

4- علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، ص 121.

والشراكة، بقدر ما يتيح فتح مجالات جديدة للممارسة السياسية، وبصورة تؤمن التوازن بين سياسية الدول وسياسة الحياة، أو بين إدارة الأعمال وإدارة الأفكار والأشخاص.⁽¹⁾

كذلك يحاول ألان تورين في كتابه "ما هي الديمقراطية؟" إعادة النظر في المسائل، على طريقته، في ضوء التراجع الذي شهده النظام الديمقراطي، على أرضه بالذات، أي في المجتمعات الديمقراطية والأنظمة البرالية. وإعادة النظر عنده لا تتم على صعيد المفهوم المحض أو بمنطق متعال على الحدث، بل في ضوء ما شهده العالم من التقلبات السياسية والتحولات الحضارية والطفرات المعرفية والتقنية.

من هنا فهو يعالج المسألة بعقل مفتوح، بقدر ما يدخل على الديمقراطية من أبواب جديدة، وذلك عبر مقارنتها بتشكيلة من المفاهيم التي تقترب منها وتلابسها أو تتقاطع معها وتناقضها، كالسوق والإعلام والعولمة، أو الدين والذاكرة والتراث، أو العدالة والمساواة والحرية، أو العقلانية والتقنية والتنمية... على أنه يتعامل معها بشكل خاص من خلال مفهوم "الذات" لمقارنته لموضوعه.⁽²⁾

وهو لا يفهم الذات من منظور حديث، أي من خلال مفاهيم التعالي والحضور والتطابق والقصد والسيادة، وإنما يحاول تجاوز النظرة الحديثة، لكي يعيد صياغة المفهوم في ضوء منظوره المجتمعي، مستفيدا من إنجازات الفكر النقدي المعاصر للحدث. ولذلك ليست الذات عنده صعيدا متعاليا على شروطه وحيثياته وإكراهاته كما عند كانط، ولا إصغاء صوفيا لنداء الكينونة كما عند هيدغر، ولا مجرد وعي ماورائي بذات النفس كما عند سارتر، ولا حتى مجرد فاعلية تواصلية كما عند هابرماس، بل هي "مشروع حياة" يجري صنعه وتشكيله، أو قدرة على تنظيم التجربة وتحويلها إلى عمل منتج وقوة مجتمعية فاعلة، بقدر ما هي محل التقاء لمواقع وموارد ومخايل مختلفة ومتعددة، أو بقدر ما هي تركيبة تجمع بين الفكرة العقلانية والهوية الثقافية والحرية الشخصية.⁽³⁾

ولأنها كذلك فإن بمقدورها إعادة تركيب العالم عبر صنعها لنفسها وتوكيدها لخصوصيتها ورغبتها في الحرية.

1- علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، ص 125.

2- المرجع نفسه، ص 126.

3- المرجع نفسه، ص 127.

وهكذا يقدم تورين في كتابه "ما هي الديمقراطية؟"، مقارنة تتعامل مع المسألة بعقلانية سقراطية. كما يشي بذلك عنوان الكتاب الذي أتى بصيغة السؤال. وكأن تورين أراد أن يقول بأن ما نعرفه عن الديمقراطية هو جهل بها أو معرفل لها، أو كأننا أقل ديمقراطية مما نحسب، ولذا يحاول إعادة إنتاج مفهومها من جديد، بإخضاعها للفحص، خطابات ومؤسسات وممارسات، بغية بناء إمكانيات سياسية جديدة تحد من أشكال الهيمنة.

وهذا هو الفرق بين المعالجة العقلانية والنقدية للديمقراطية، في ضوء أزماتها، وبين الذين يتعاملون معها بمنطق الدعوة والمحافظة، في مواجهة المتغيرات، كما يتمثل ذلك لدى تشومسكي، وخاصة لدى الذين يتعاطون معها كعقيدة جامدة أو أيقونة مقدسة، الأمر الذي جعلها تتحول إلى لعبة خادعة تمارس من خلالها النخب الاستبدادية باسم الاستنارة والعقلانية على ما جرى في الديمقراطيات الغربية؛ أو تتحول إلى دكتاتوريات عسكرية كما تجسد ذلك في أكثر تجارب حركات التحرر والديمقراطيات الشعبية. ومع ذلك فإن مقارنة تورين ملا تنجو من الفحص والمساءلة، إذ هي لا تبرأ في بعض جانبها مما تنتقده، لدى الآخرين، من التهويمات الخلقية والمثالية. ومن ذلك تعريفه للذات، بكونها "ليست سوى حريتها"، إنما هو أثر من آثار لاهوت التحرير الذي يقدر أصحابه فكرة الحرية.⁽¹⁾

ومن هنا نستخلص أن تشومسكي هو ذو عقل ما ورائي يؤمن بوجود ماهيات ثابتة يمكن القبض عليها بقولنا المعرفية، بقدر ما هو ذو موقف أصولي يجعله يتمسك بالثوابت والتقاليد الفلسفية، كما يجد مراجعها لدى أفلاطون، أو لدى ديكارت وكانط. ومن هنا موقفه السلبي، وربما العدائي، من فلاسفة ما بعد الحداثة. في حين أن رورتي هو براغماتي ناقد للعقل الديكارتي وخارج على عقلانية الأنوار، بقدر ما هو مجدد للبراغماتية، بالانفتاح على منجزات الفكر المعاصر، والإفادة من الطفرات والانعطافات التي شهدتها مختلف فروع المعرفة. ولذا لا يقر بوجود حقائق متعالية أو جواهر ثابتة، بل يرى أن هناك أشياء يتوقف بعضها على بعض، يتكون كل واحد منها من جملة علائقه المتشابكة مع سواه.⁽²⁾

بالطبع إن نقد تشومسكي لديمقراطية بلده يلقي صدى عند المثقفين العرب الذين استبدلوا بالامبريالية النظام العالمي الجديد كهدف يوجهون إليه اللوم ويحملونه تبعة ما

1- علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، ص 128.

2- علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، ص 89.

تعانیه المجتمعات العربية من الضعف والعجز والفاقة والعزلة. إن هذا النقد يعطيهم الذريعة لكي يتشبثوا بمواقفهم ويغرقوا في أوهمهم، ولهذا لا يخلو في نظري من تضليل. إنه يلهي عن المطلوب. ذلك أن ما يعنيه هو مطالبة المركز بالتخلي عن ممارسة مركزيته والمنتج بالتوقف عن تسويق إنتاجه. في حين أن المطلوب أن يصنع الهامش نفسه على نحو يجعله مركزا بين مراكز التصدير والبث والتأثير. بصراحة لقد شعبنا من هذا الكلام على مخاطر النظام العالمي وعلى خرافة الديمقراطية الغربية أو على فضائح الليبرالية الأمريكية. ذلك ما نحتاج إليه هو أن ننشئ خطابا يفضح عجزنا ويكشف عن الآليات التي تعيقنا عن أن نكون ديمقراطيين ليبراليين. ما نحتاج إليه هو تشكيل نصوص هامة قوية تتيح لنا أن نسهم في صنع هذا العالم الذي يتغير ويتشكل من جديد.⁽¹⁾

أختم بالقول إن الليبرالية مفتوحة على آفاق كثيرة منها: على الغزو والهيمنة، أو على الاستبعاد والتهميش، أو على النهب والغضب، أو على التصحير والتلويت. ولكنها مفتوحة أيضا على الأفق التواصلي الذي يخلع على المبادلة طابعا عقلانيا أو خلقيا وربما جماليا، للحد من قوانين السوق ومنطق الربح واليات الأسعار. والتواصل لا يمكن أن يحققه طرف واحد. إنه مسؤولية الكل. ولهذا ينبغي أن لا نتصرف على أساس أن غيرنا يتحمل وحده مسؤولية ما يجري في هذا العالم، حتى لا نحكم على أنفسنا بالقصور. إذن فلنجترح معجزتنا ولنبتكر ليبراليتنا.⁽²⁾

ب/ تشومسكي وباراديغم صدام الحضارات

منذ أن ظهرت مقالة هينغتون، في صيف 1993م، وهي موضوع ردود ومناقشات. وكانت الردود الأولى هي تلك التي نشرتها المجلة الأمريكية التي نشرت المقالة، مجلة شؤون خارجية، وذلك في عددين متتاليين (سبتمبر-أكتوبر 1993 وديسمبر 1993م). وقد عبرت معظم الردود عن معارضة أصحابها أو عدم اقتناعهم بآراء هينغتون. وقد رد هذا الأخير بمقالة جعل عنوانها: "إذا لم تكن الحضارة، فماذا إذن؟". مع عنوان فرعي بالصيغة التالية: "صيغ نموذجية لما بعد الحرب العالمية الباردة" أكد فيها آراءه من جديد قائلا: «أنه قدم نمودجا ملائما لفهم ما سيحدث من تطورات جديدة فيها العالم بعد انهيار الشيوعية

1- علي حرب، أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، ص ص 125، 126.

2- المرجع نفسه، ص 127.

وسقوط نموذج الحرب الباردة الذي كانت الدول تصنف فيه إلى ثلاثة عوالم، أول وثان وثالث⁽¹⁾. ومع أنه يعترف بوجود حالات شاذة يصعب تفسيرها بواسطة النموذج الذي قدمه، فإنه يؤكد مع ذلك أن تلك الحالات لا تهدم ذلك النموذج، مضيفاً: «لا يمكن دحض نموذج وبيان عدم ملاءمته إلا بتقديم نموذج جديد بديل يكون أكثر ملاءمة وأقدر على تفسير الأحداث على الصعيد النظري العام»⁽²⁾. تلك هي خلاصة ردود هنتغتون وقد كررها في حوارات أجريت معه.

ربما كان هذا التحدي الذي ينطوي عليه هذا الموقف هو الذي دفع باحثاً مرموقاً في مؤسسة راند الأمريكية السيد غراهام فولر إلى نشر مقالة في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية في عددها المؤرخ بـ ربيع 1995م؛ بعنوان: "الأيديولوجيا المقابلة"، معارضا فيه بصورة مباشرة هنتغتون قائلاً: «أن الصدام الحضاري ليس صداماً حول المسيح أو كونفوشيوس أو النبي محمد بقدر ما هو صراع سببه التوزيع غير العادل للقوة والثروة والنفوذ والازدراء التاريخي الذي تنتظر به الدول والشعوب الكبرى إلى الصغرى، الثقافة وسيلة للتعبير عن المنازعات وليست سبباً فيها»⁽³⁾.

ومع أنه حاول أن يكون أكثر هدوءاً في خطابه وأكثر تفهماً لجوهر المشكل، إلا أنه بقي مع ذلك يدور حول نفس الموضوع الذي تحرك فيه هنتغتون، أي تحديد هوية العدو المقبل للغرب بعد سقوط العدو الشيوعي. وبدلاً من أن يسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية لجأ كما فعل داعية صدام الحضارات وغيره إلى البحث عن الخصوم الذين سيقفون غداً ضد ما أسماه بـ الرؤية الغربية التي تقوم جوهرها على ثلاثة مبادئ أساسية: الرأسمالية والسوق الحرة، حقوق الإنسان والليبرالية العلمانية، الدولة/الأمة كإطار للعلاقات الدولية". وهكذا فالغرب يتحدد هنا بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان... الخ. أما خصوم الغرب أي بقية العالم، فهم المعارضون لهذه القيم.

إلا أن تشومسكي يأخذ منحى آخر في الرد على أطروحة صدام الحضارات يمكن أن نجمله في هذه النقاط:

أ/ صراع الحضارات:

1- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص 129.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يذكر تشومسكي بأن الحديث عن صراع الحضارات أصبح رائجا هذه الأيام شأنه شأن الموضة، ولكننا لو نستقصي التاريخ ونراجع مراجعة مختصرة نجد أن الأمر غير صحيح.⁽¹⁾

وهنا يقدم لنا تشومسكي مجموعة من الأمثلة يبدأها باندونيسيا التي تعتبر أكبر الدول الإسلامية من حيث السكان، فهي دولة ذات حضوة لدى الولايات المتحدة منذ تولي سوهارتو السلطة عام 1965م، حيث قضت المذابح التي يقودها الجيش على مئات الآلاف من الناس، وأغلبهم من الفلاحين الذين لا يمتلكون أية أراض زراعية، وكان ذلك بمساعدة الولايات المتحدة، حيث يقول تشومسكي: "وظل سوهارتو نوع الرجال الذي نفضله كما كانت إدارة كلنتون تطلق عليه".⁽²⁾

ثم ينتقل للحديث عن السعودية معتبرا إياها صديقا مفضلا للولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائها، حيث يقول: "في الثمانينيات من القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة ومعها المخابرات الباكستانية بمساعدة من السعودية، وبريطانيا وغيرها بتعبئة وتسليح وتدريب كل ما استطاعت الحصول عليه من أشد الأصوليين الإسلاميين تطرفا، لإنزال أقصى قدر ممكن من الضرر بالسوفييت في أفغانستان".⁽³⁾

ثم ينتقل للحديث عن العراق مقرا بأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كلاهما أعطى دعما قويا لصديقيهما وحليفهما صدام حسين حيث ارتكب أبشع ما اقترف كالإلقاء الغاز على الأكراد وما هو أكثر بشاعة من ذلك.

لينتقل بعدها للحديث عن مسلمي البوسنة الذين اختارتهم الولايات المتحدة ليكونوا عملاءها في البلقان، ثم يضيف قائلا: "لذا دون الاستطراد في هذا كله نسأل: أين بالضبط يوجد الخط الفاصل بين الحضارات؟".

ب/ مفهوم الحضارة : لقد سئل تشومسكي: هل تعتقد أننا نستخدم كلمة حضارة الاستخدام السليم؟ وهل من الممكن أن يجرنا عالم متحضر إلى حرب عالمية؟ فأجاب باختصار: "لا يمكن أن يتسامح أي مجتمع متحضر مع أي شيء ذكرته تواء، ومن المؤكد أنه لا يوجد عالم

1- نعيم تشومسكي، 09/11، تعريب إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2002م، ص 56.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

محضر يمكن أن يغرق العالم في أتون حرب كبرى بدلا من اتباع الوسائل التي يصفها القانون الدولي/ واتباع الكثير من السوابق".⁽¹⁾

ج/ الإسلام والغرب:

لقد سئل تشومسكي أيضا: لماذا ينظر إلى الإسلام كمشكلة في منظور الولايات المتحدة الأمريكية؟⁽²⁾

فأجاب بأن الولايات المتحدة لا تعتبر الإسلام عدوا والعكس بالعكس.⁽³⁾ بل صدفة أن كانت مصادر الطاقة الرئيسية في المناطق الإسلامية، حول الخليج تماما، لذلك كان ذو أهمية قصوى لمصالح الولايات المتحدة كما كان لبريطانيا، بمعنى أنه لو لم يكن النفط موجودا هناك فلن يهتموا حتى لو كانوا روحانيين. وهنا يدرج لنا تشومسكي مثال إيران، إذ يقر بأنها خلال كل لفترة التي كانت فيها تحت حكم الشاه، فإنه كان صديقا حميما، بل حليفا. فحين سئل هنري كيسنجر (وزير الخارجية السابق) عن البرنامج النووي الإيراني، فأجاب بأنها فكرة رائعة، وقدموا الكثير من المساعدة والدعم. وقد كانت حجة كيسنجر آنذاك أن إيران يجب ألا تستخدم النفط من أجل الطاقة، وإنما يجب أن تدخره وتحتاج إلى مصدر آخر من الطاقة النووية. اليوم نفس الأشخاص يقومون بعكس الحجة قائلين: بأن لدى إيران وفرة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وإن حاولت تخصيص اليورانيوم فيجب أن يكون ذلك من أجل أسلحة.

وهنا سئل كيسنجر من قبل الواشنطن بوست عن التناقض الحادث في موقف الولايات المتحدة تجاه تخصيص إيران لليورانيوم، فأجاب بصراحة وصدق: "لأنهم كانوا حلفاءنا آنذاك، لهذا كانوا في حاجة الطاقة النووية، والآن هم أعداؤنا لهذا لا يحتاجون إلى طاقة نووية".⁽⁴⁾ بمعنى أن تشومسكي يرى أن الإنسان الغربي العادي ليس في خصومة مع الإسلام والمسلمين، وإنما خصومة المسلمين مع صناع القرار لتصادم المصالح، ومع المسؤولين عن صياغة المناهج عندهم. إن أفكارا مثل نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، هي في النهاية شكل من أشكال التطرف الغرب، تماثل التطرف أو الغلو في الدين عند

1- نعوم تشومسكي، 09/11، ص 57.

2- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص 115.

3- نعوم تشومسكي، 09/11، ص 56.

4- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص 117.

المسلمين أو المسيحيين أو البوذيين، وهذه الأفكار لا تمثل رجل الشارع الغربي، فالتيار الأساسي في الغرب معتدل ومتوازن في علاقته بالإسلام.

ثانياً: العولمة والإعلام:

إذا كانت وظيفة الإعلام اختلفت وتشعبت وتعددت في إطار الوظيفة الاتصالية التي تطورت وتنوعت موضوعاً وهدفاً وذلك بفعل حركة التطور الإنساني على وجه العموم فهذا يعني أن الوظيفة الإعلامية لم تعد قاصرة على الأخبار والتسلية... فقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة من هذا القرن -أي منذ أواخر الأربعينيات- شهدت اهتماماً واضحاً وتناولاً جدياً للإعلام والاتصال الجماهيري، بمشكلاته وقضاياها وبحوثه وتأثيراته... كما تزايدت في السنوات الأخيرة الجهود والدراسات التي أجريت في مجاله على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقد تمخضت هذه الجهود عن تأكيد الاعتراف بالدور الوظيفي الهائل والمتزايد والسريع والمتطور للإعلام والاتصال بالجماهير باعتباره عنصراً أساسياً من العناصر التي تشكل هيكل المجتمع وبنيتة الاجتماعية والثقافية والتربوية والمعرفية والسياسية، كما تمخضت في نفس الوقت عن كشف الاستخدامات الحيوية للإعلام في شتى مجالات العلاقات الدولية. وإذا الإعلام قد ارتبط بالعمل السياسي... رغم اعتقاد البعض أن العلاقة بين الإعلام والسياسة واهنة فإنه تجسد في نماذج مختلفة من بينها الإعلام الدعائي فماذا نعني بهذا الأخير؟

1- ضبط مفهوم الإعلام الدعائي:

يقول تشومسكي «سواء دعت تحريرية أو محافظة فإن وسائل الإعلام عبارة عن شركات ضخمة تمتلكها مؤسسات أضخم منها: ومثلها مثل أي شركة أخرى فإنها تبيع إنتاجها للسوق. والسوق هو المعلنون -أي أنه أعمال أخرى أما الإنتاج فهو المستمعون. ووسائل الإعلام الصفوة التي تعمل الجدول الأساسي الذي يتكيف الآخرون له، فالإنتاج هو المستمعون المنتفعون بشكل نسبي».⁽¹⁾ نفهم من هذا أن تشومسكي يشير إلى الإعلام الدعائي. إذ ارتبط مفهوم الدعاية مع الإعلام وصار يتداخل مع العديد من أنشطته وآلياته حيث يذكر تشومسكي أن صناعة الدعاية وجدت في أكثر المجتمعات ديمقراطية فأول ظهور لها كان في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت وظيفتها هي توجيه رأي الأغلبية في العالم لا سيما إقناع رأي المثقفين الأمريكيين بنبالة الحرب البريطانية.⁽²⁾ وقد

1- نعوم تشومسكي، ما الذي يريده العم سام حقاً، ص 110.

2- Noam Chomsky, Imperial Ambitions, (London, Penguin books, 2005), P 19.

عرفه مجد هاشم الهاشمي بقوله: «الإعلام الدعائي هو إعلام يهدف إلى تغيير استجابة المستقبل بالشكل الذي ابتغته الرسالة الدعائية والتي حاول المرسل من خلالها أن يصل إلى الاستجابة التي توخاها من خلال ممارسة الضغط العاطفي والنفسي بوسائل متعددة ومتباينة بعضها يخرج من نطاق الأخلاق مستهدفة من ذلك خلق شعور جمعي سلبي أو ايجابي إزاء القضية المطروحة» وهذا التعريف يتماشى مع ما أشار إليه تشومسكي بمعنى أن «الإعلام الدعائي هو فن، لأنه يعتمد على المواهب الشخصية للقائم بالعملية الدعائية وعلى النوازع والخصائص السيكلوجية لمتلقي الرسالة الدعائية والأجواء النفسية التي تحيط به، وبالتالي فهو يعتمد على قدرة القائم بالعملية الدعائية على التلاعب بهذه العناصر النفسية للتأثير على منطق المستقبل والضغط معنويا عليه».⁽¹⁾

وقد عرفه براون بقوله: «محاولة لإقناع الآخرين في قبول معتقد معين بدون إعطاء أي دليل ذاتي أو أرضية منطقية لقبوله سواء أكان هذا موجودا أو لا».⁽²⁾ أما جاك إيلول فعرفه بقوله: «إنه المناورة التي تهدف إلى تغيير الأفكار والآراء التي تكون المعتقد أو الفكرة أو الحقيقة لدى الأفراد، وذلك بهدف جعلهم يعتنقون عقيدة أو مبدأ في تفكيرهم».⁽³⁾

بمعنى أن الإعلام الدعائي يستدعي جميع الميكانزمات النفسية ولكنه يخاطب العقل أيضا. إذ يحاول إقناع الناس أو يعدهم لاتخاذ قرار أو يخلق لديهم اقتناعا ثابتا بحقيقة ما، وإذا كان المعتقد قويا بشكل كاف بعد بحث نفسي فإن الفرد سيكون جاهزا للتنفيذ. أي أن أسوأ التطورات في الإعلام الدولي خلال العقدين الماضيين هي أن الحدود قد انهارت بين الإعلام والدعاية. حيث يرى تشومسكي وهيرمان أن وسائل الإعلام الأمريكية قد أصبحت أدوات دعائية للنخبة الحاكمة.⁽⁴⁾

1- مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، دار المناهج للنشر، عمان، دط، 2006م، ص 40.

2- Jac Brown, Techniques of persuasion (Harmondsworth, Middlessey; penguin books, 1977), P 25.

3- Jacques Ellul, Propaganda: the formatting of men's attitudes, (New York. Vintage book, 1973). P 25.

4- Noam Chomsky, Hermene, Manufacturing consent: the political economy of the mass media, (New York: Pantheon books, 1988), P 94.

بمعنى أن عملية التحكم في الأخبار والآراء والمعلومات قد أصبحت عملية يتم من خلالها تصفية الأخبار عن طريق مرورها على خمسة مرشحات قبل الوصول إلى الجمهور، وهذه المرشحات تضمن وصول المعلومات التي تعكس وجهة نظر النخبة ومصالحها، وتعبئ الجمهور لمساندة المصالح الخاصة التي تسيطر على الدولة وهذه المرشحات هي:

1/ احتكار الذين يملكون الثروة والسلطة لوسائل الإعلام، فالنخبة التي تسيطر على وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية تتقاسم القيم نفسها، مع الاختلاف حول بعض التكتيكات التي يحتاجونها للمحافظة على أهدافهم العامة، وهذا الاختلاف ينعكس في وسائل الإعلام، ويعطي انطباعا زائفا بالتعددية والتنوع وحرية التعبير، ولكن وجهات النظر التي تتحدى شرعية هذه الأهداف، وترى أن قوة الدولة أصبحت تمارس لتحقيق مصالح النخبة فإنه يتم استبعادها ولا تظهر في وسائل الإعلام، ولذلك فإن احتكار النخبة لوسائل الإعلام يجعل هذه الوسائل غير واعية بأنها تستخدم لتحقيق مصالح هذه النخبة والترويج لقيمها وتحقيق أهدافها كما أن الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام كما يتصوره تشومسكي هو تلبية متطلبات ومصالح هؤلاء الذين يسيطرون على وسائل الإعلام، وهي الشركات الرأسمالية الكبرى والحكومة، ويكون لوسائل الإعلام تأثير كبير في تقديم المعلومات التي تؤدي وظيفة الدعاية بالاعتماد على قوى السوق، وتلعب الرقابة الذاتية دورها في ذلك.⁽¹⁾

وهكذا فإن الدور الدعائي لوسائل الإعلام قد أصبح يقوم على منع أو تهميش أية أفكار بديلة أو أصوات معارضة ومنعها من الوصول إلى الجماهير، وحجب الكثير من المعلومات بحيث لا يكون أمام الشعوب سوى أن تتقبل وجهة النظر الرسمية للحكومة الأمريكية وتأييدها، بمعنى أن وسائل الإعلام الأمريكية أصبحت تقوم بتجهيل الشعب الأمريكي ومنع الكثير من الحقائق من الوصول إليه ثم تقديم وجهة النظر الأمريكية باعتبارها وجهة النظر الوحيدة الصحيحة والمشروعة.

لقد أصبحت رؤية وسائل الإعلام تتطابق مع رؤية الحكومة الأمريكية للسياسة الخارجية نتيجة وجود أيديولوجية مشتركة بين الحكومة والاحتكارات الكبرى التي تسيطر

على وسائل الإعلام، فهذه الأيديولوجية المشتركة، تجعل وسائل الإعلام وكالة تبرير لقرارات السلطة.. وتقوم بدور دعائي لصالح الحكومة الرأسمالية.

كما أن الصحفيين في ظل هذا النظام الاحتكاري قد أصبحوا يتقاسمون قيما اجتماعية متشابهة مع هؤلاء الذين يمتلكون السلطة، ولذلك فهم يديرون الحوار داخل الأطر التي تحقق مصالح هذه النخبة وتحقق أهدافها.

وعلى ذلك فإن عملية الاحتكار والتركيز قد حولت وسائل الإعلام لتكون أدوات دعائية.⁽¹⁾

2/ الإعلان باعتباره مصدر الدخل الرئيسي لوسائل الإعلام.. حيث يعتبر تشومسكي أن اعتماد وسائل الإعلام على الإعلانات أدى إلى زيادة ارتباطها بالشركات الرأسمالية، وزيادة دورها في تدعيم الوضع القائم.

ومن المؤكد أن الإعلانات كان لها دور كبير في التأثير على عملية تشكيل المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام، فهناك الكثير من الأدلة على أن الشركات الرأسمالية تميل إلى حرمان الوسائل التي تتحدى شرعية الوضع القائم أو تدعو إلى التغيير بما يتناقض مع مصالح هذه الشركات في الوقت الذي تدعم فيه الوسائل الإعلامية التي تعمل داخل الإطار الذي تريده هذه الشركات.

ونتيجة الارتباط بين الشركات الرأسمالية وأجهزة الحكم وقيام الشركات الرأسمالية بتشكيل أجهزة الحكم بالشكل الذي يحقق أهدافها.. فإن وسائل الإعلام لكي تحصل على الإعلانات تقوم بخدمة أهداف السياسة الخارجية وتعمل كوكالة لتبرير قرارات السلطة والترويج لها، والقيام بدور دعائي لصالح هذه الأجهزة.⁽²⁾

3/ اعتماد وسائل الإعلام على المعلومات التي تمدها بها الحكومة والشركات والخبراء، فلقد تزايد اعتماد وسائل الإعلام على المصادر الرسمية خلال العقدين الأخيرين وهو ما أدى إلى زيادة تحكم السلطة في المعلومات التي تصل إلى الجماهير، وزيادة قدرتها على التأثير على الجماهير.

1- سليمان صالح، الإعلام الدولي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2003م، ص 296.

2- سليمان صالح، الإعلام الدولي، ص ص 296، 297.

كما أن هذه المصادر الرسمية تقوم بحجب معلومات مضللة، كما تقوم بقتل تغطية وسائل الإعلام للقضايا الخلافية.

كما أن الاعتماد على المصادر الرسمية قد أدى إلى غياب تنوع الآراء في وسائل الإعلام الأمريكية في الكثير من القضايا المهمة، ولا يكون أمام الجمهور سوى وجهة النظر الرسمية.⁽¹⁾

4/ الدفاع عن المصالح القومية: إن دراسات تشومسكي وهيرمان تؤكد على أن وسائل الإعلام الغربية تدافع عن السلطة وعن المصالح القومية.. وأن الوظيفة الرئيسية لوسائل الإعلام قد أصبحت تصنيع الوفاق أو الرضاء العام عن طريق التشويه المنظم للحقائق وتحويلها والتلاعب بها لإضفاء الشرعية على النظم الحاكمة، وعلى قراراتها وسياساتها. بمعنى أنه في الصراعات الدولية تقف وسائل الإعلام مع المصالح القومية للنظام، وهذا يجعل من الصعب أن تحافظ على استقلالها وحيادها في مواجهة الولاء القومي، فدراسة سلوك الإعلام الأمريكي خلال حرب الخليج يكشف أن الصحفيين الأمريكيين كانوا متوافقين عاطفياً وأيديولوجياً مع المعايير الوطنية، وأن وسائل الإعلام الأمريكية لا تعرض منظور القوى الخارجية، ولكنها تعرض النظرة الأمريكية، أي تقدم الأخبار من منظور قومي، وأنها تتبع السياسة الخارجية الأمريكية.⁽²⁾

5/ معاداة الشيوعية كدين قومي وآلية للسيطرة: نتيجة لتطبيق تشومسكي وهيرمان نموذجهما للدعاية على فترة الحرب الباردة، فإنهما يؤكدان أن المرشح الخامس هو معاداة الشيوعية، وأن هذا العداء للشيوعية قد تحول في الولايات المتحدة إلى دين قومي... ولذلك لا تقوم وسائل الإعلام بالسماح بتدفق المعلومات التي تشوه صورة العدو السوفييتي والشيوعية، ولا تسمح بمرور أية معلومات يمكن أن تتحدى هذه الصورة المشوهة.

ويفسر ماكنير النتيجة التي توصل لها تشومسكي وهيرمان بأنه خلال الحرب الباردة التي انتهت بسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991م فإن معظم الصحفيين الغربيين عملوا داخل بيئة تتميز بالطرح الأيديولوجي، وافترض ضرورة أن يأخذ الصحفيون جانب الولايات المتحدة، وأن الصحافة الأمريكية كانت ذات شخصية متحيزة ومضللة، وأن تغطيتها للحرب

1- المرجع نفسه، ص 297.

2- المرجع نفسه، ص 298.

الباردة كانت نتيجة لبيئة سياسية تم فيها تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء... وبعد الحرب العالمية الثانية مارست وسائل الإعلام الأمريكية الدور نفسه في إنتاج صور الأعداء مع القذافي وصادام حسين، وتميزت تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لهؤلاء الأعداء بأنها دعائية.⁽¹⁾

ومن الواضح أنه بعد الحرب الباردة قامت وسائل الإعلام الأمريكية بتقديم الإسلام كعدو للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت معاداة الإسلام هي المرشح الخامس، وأداة التصفية الخامسة للأخبار والمعلومات والتي تستخدم لتحويل الحقائق والتلاعب بها لتشويه صورة الإسلام وتقديمه كعدو.

ومع ذلك فإن نموذج تشومسكي هو نتيجة لتحليل اقتصادي سياسي لواقع وسائل الإعلام الغربية وما تقدمه من مضمون. يقول تشومسكي وهيرمان: «إن الكثير من الانتقادات التي نوجهها لوسائل الإعلام عادة ما ترفض على أساس أنها تقوم على نظرية المؤامرة، لكننا لم نستخدم افتراضات نظرية المؤامرة لشرح أداء وسائل الإعلام وتحليلنا ينطلق من تحليل السوق الحرة ويقوم على أعمال قوى السوق».⁽²⁾

لكن مشكلة هذا التحليل أنه يغفل عوامل أخرى جديرة بالدراسة من أهمها العوامل الثقافية، وهي تساهم في دفع وسائل الإعلام للقيام بدور دعائي لصالح النظام الرأسمالي، ولصالح الحكومات الأمريكية وضد الآخر. فلقد تعود الغرب على قسمة العالم إلى اثنين متضادين، محور الخير ومحور الشر، البيض والسود... لذلك فاستراتيجيات الخطاب الغربي تقوم على المتناقضات والمتعارضات الأنا ضد الآخر... وبالتالي فمن ليس معنا فهو ضدنا، وهذا يؤدي إلى قيام وسائل الإعلام بتشكيل الواقع ليس على أساس الحقائق التي يتوصل إليها، ولكن طبقا لافتراضات مسبقة ولتصور مصالح الأنا في مواجهة الآخر.⁽³⁾

لذلك تقوم وسائل الإعلام بالدور الدعائي لصالح الأنا، وضد الآخر الذي تعتبره دائما يقف في محور الشر، ولقد أدى ذلك إلى أن يكون الدور الدعائي الذي تقوم به وسائل الإعلام الغربية نتيجة للتحيز الثقافي، والذي يعكس دائما استعلاء عرقيا غربيا.

1- سليمان صالح، الإعلام الدولي، ص ص 298، 299.

2- Noam Chomsky, The media and the war, the association for education in journalism and mass communication (AE Jmc) conference, (Boston, August 3, 1993).

3- سليمان صالح، الإعلام الدولي، ص 299.

وهكذا تطورت الدعاية في وسائل الإعلام الغربية حيث أصبحت تقوم على تصنيع الأطر الدلالية، وتهدف إلى توجيه السلوك لتحقيق الاستجابة التي يريدها القائم بالدعاية، ولذلك يتم استخدام رموز المضمون العاطفي والدلالي، ويتميز هذا الاستخدام بالخصائص التالية:

1/ المنهج المنظم والموجه لتحقيق الهدف، فتحقيق الأهداف الدعائية أصبح يتم بشكل غير مباشر وعلى فترات زمنية طويلة، ويقوم على تراكم التأثير.

2/ استغلال أعلى القيم العاطفية مثل البقاء Survival والحرية Freedom والعدالة Justice ويبدو ذلك واضحا في حملة وسائل الإعلام الأمريكية التي استهدفت تأييد قرار الإدارة الأمريكية بشن الحرب على أفغانستان وعلى العراق، وتأييد الحرب اللامحدودة ضد الإرهاب والتي قد تستغرق جيلا كاملا طبقا لتعبير الإدارة الأمريكية.

3/ الاستغلال المتكرر لمجموعة من التهديدات Threats والتي تستهدف تخويف الشعب لدفعه لتأييد قرار الإدارة الأمريكية، وقد اعتمدت وسائل الإعلام على هذا التكتيك كثيرا خلال حرب الخليج، وما أعقبها من سنوات تم فيها فرض الحصار على العراق، ثم الضربات المستمرة الموجهة إلى العراق حيث يتم التذكير المستمر بأسلحة صدام البيولوجية والنووية... وقد دأبت وسائل الإعلام الأمريكية خلال أغسطس وسبتمبر 2002 على التأكيد على أن أسلحة صدام للإبادة الشاملة يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد الشعب الأمريكي.

يقول ميكروسكي إن وسائل الإعلام الغربية تستخدم الأخلاقيات الميكيفيلية التي تقوم على أن الغايات تبرر الوسائل، فالولايات المتحدة ووسائل إعلامها تمارس الدعاية والكذب، وفي الكثير من الحالات استخدمت الولايات المتحدة الكذب لإقناع الجماهير بغير الحقيقة، ولأغراض المن القومي كثيرا ما تقوم وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون بشكل منتظم بإعطاء معلومات زائفة ومضللة، وتقوم وسائل الإعلام بترويج هذه المعلومات.

إن وسائل الإعلام الغربية تستخدم معايير مزدوجة، فعندما تستخدم الولايات المتحدة الدعاية والكذب فإن ذلك شيء يمكن تبريره، بينما لا يمكن تبرير استخدام الآخرين للوسائل نفسها، فعندما تشعر أمريكا أنه من الضروري أن تكذب لتحقيق غاية مرغوب فيها، فإن

ذلك يعتبر شيئاً أخلاقياً، بينما إذا استخدم الآخرون الوسيلة نفسها فإن ذلك يعتبر شيئاً غير أمين وغير أخلاقي.⁽¹⁾

2- الإعلام الدعائي والصراعات الدولية:

إن الحرب الحديثة هي بالضرورة حرب دعائية، وصراع يتم على المستوى الرمزي، وكل الأطراف في الصراع لابد أن يكون لها استراتيجيات لاستخدام التغطية الإعلامية، لذلك فإن الطرف الأقوى إعلامياً، والذي يسيطر على وسائل الإعلام هو الذي يستطيع أن يوظف تغطية وسائل الإعلام بهدف خلق أو إنتاج تأييد عاطفي ودلالي من الجماعات المستهدفة لتحقيق هدف معين. أما الجماعات المستهدفة فهي الجمهور في داخل الدولة بهدف الحصول على تأييد للحرب، وتعبئته لها، والمحافظة على هذا التأييد والتعبئة. والجمهور في الدولة المعادية بهدف إضعاف حالته المعنوية وهزيمته نفسياً، والجمهور في الدول الأخرى وذلك بهدف التأثير على موقفهم من الحرب لصالح الطرف الذي يقوم بالدعاية.

وتقوم وسائل الإعلام بإعداد الشعب في الداخل وتهيئته للحرب باتباع إستراتيجية تقوم على أربعة مراحل:

أ/ المرحلة الأولى: صناعة الأزمة:

وفي هذه المرحلة تقوم وسائل الإعلام بتطوير الأزمة وذلك بالتركيز على التهديد الذي يشكله الطرف المعادي على الدولة والشعب، واستعراض الجهود الدبلوماسية والمفاوضات حتى تصل إلى التأكيد على أن الحرب قد أصبحت حتمية، وأنها تشكل ضرورة لمواجهة الخطر الذي يمثله العدو، وعند الوصول إلى هذه المرحلة تركز وسائل الإعلام على تصوير بناء القوة العسكرية، ويقوم كتاب الأعمدة والافتتاحيات المشهورون، والخبراء على شاشة التلفزيون بالحث على الحرب باعتبارها قد أصبحت الوسيلة الوحيدة لمواجهة خطر العدو.

1- Noam Chomsky, Hermeneutics, Manufacturing consent: the political economy of the mass media (Op.cit), P 306.

إن وسائل الإعلام الأمريكية تحت سيطرة الشركات عابرة القارات تسعى إلى تدعيم الاستقرار لكنها في الوقت نفسه تريد الأزمات لأن هذه الأزمات تزيد من قدرتها على إنتاج مضمون يجذب الجماهير.

إن وسائل الإعلام الغربية تبحث عن الأزمات حيث لا توجد هذه الأزمات، وأنها لكي تعوق أي تغيير اجتماعي يهدد امتيازات الوسائل الإعلامية، والامتيازات الاجتماعية بشكل عام فإنها تقوم بتوجيه الانتباه إلى أزمات مفتعلة وهذا التوجيه يساعد على زيادة التحكم الاجتماعي.

لكن هذا الاتجاه إلى صناعة الأزمات يهدف لتحقيق مصالح الشركات عابرة القارات التي تسيطر على الإعلام والاتصال، وذلك أن هذه الشركات تريد أن تشغل الناس عن التفكير في قضاياهم ومشكلاتهم الداخلية بمواجهة أزمة خارجية.. ولذلك فإنه لا بد أن يكون هناك دائماً عدو يتم توجيه مشاعر العداء والكراهية والسخط ضده. لكن هناك حالات كانت فيها أزمات حقيقية مثل غزو صدام للكويت، ومع ذلك فإن وسائل الإعلام الأمريكية قد لعبت دوراً مهماً في تطوير هذه الأزمة، حيث يرى تشومسكي أنه بالرغم من التغطية المكثفة لهذه الحرب، إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية قد فشلت بشكل حاد في توفير المعلومات للمواطنين، فمعظم المواطنين الأمريكيين لا يعرفون الحقائق الأساسية عن الموقف السياسي في الشرق الأوسط أو عن تاريخ السياسة الأمريكية تجاه العراق.⁽¹⁾

ويعرض نغوم تشومسكي أدلة مهمة على خطورة نقص المعلومات التي حصل عليها المواطن الأمريكي عن حرب الخليج، وتأثير نقص المعلومات على قرارات المواطن الأمريكي، فعلى سبيل المثال قامت العراق بعرض العديد من المبادرات السلمية تدور حول الانسحاب من الكويت مقابل تعديلات طفيفة في الحدود بين العراق والكويت تتيح لها الوصول إلى الخليج، وحفظ حقوقها في حقل الرميلة، لكن هذه المبادرات العراقية رفضتها الحكومة الأمريكية، ذلك أنها كانت قد اتخذت قرار الحرب، ولذلك لم تظهر هذه المبادرات في وسائل الإعلام.

ويتساءل تشومسكي: لماذا منعت وسائل الإعلام من نشر هذه المبادرات؟ ويجب أنه في استطلاع أجرته الواشنطن بوست في 11 يناير 1991م فضل أكثر من ثلثي الأمريكيين

1- سليمان صالح، الإعلام الدولي، ص 315.

عقد مؤتمر لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي إذا كان ذلك سيؤدي إلى انسحاب العراق من الكويت، لكن إدارة بوش عارضت الفكرة، وعلى ذلك يرى تشومسكي أنه لو أن وسائل الإعلام قد قامت بنشر وإذاعة المبادرات العراقية بالانسحاب من الكويت في مقابل تعديلات طفيفة في الحدود فإن عدد المؤيدين للحل السلمي للنزاع سوف يزيد.⁽¹⁾

ويذكر تشومسكي في موضع آخر متحدثاً عن جايمس تراوب قائلاً: «كتب جايمس تراوب في مجلة نيويورك تايمز مغازين يقول: "ما كانت المواثيق والمعايير لتردع الخارجين عن القانون بالطبع، فحظر الاعتداء على أراضي الغير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة لم يكن عامل قلق لصدام حسين حين قرر ضم الكويت بالقوة"، ثم أردف قائلاً: "وعندما يتعلق الأمر بالقوة العسكرية، تستطيع الولايات المتحدة أن تتصرف وهي ستتصرف بمفردها، غير أن الدبلوماسية يلزمها حكماً جبهة متحدة"». ويضيف تشومسكي قائلاً: «مثلاً يعلم تراوب حق العلم، أن الولايات المتحدة على رأس الدول الخارجة على القانون، وهي لا تنقيد البتة بالقانون الدولي، وهذا ما نقوله علناً، لقد غزت الولايات المتحدة العراق مع أن ذلك يشكل انتهاكاً فظاً لميثاق الأمم المتحدة». وبعدها يتساءل تشومسكي قائلاً: «إذا كان يعلم ذلك، فلم لم يقله في مقاله؟». ثم يجيب: «لو أنه قال ذلك، لما كتب لصحيفة نيويورك تايمز أصلاً، هناك قاعدة معينة عليك أن تفي بها، في مجتمع مدار جيداً، لا يسع كأن تقول أشياء تعرفها، بل تقول أشياء مطلوبة لخدمة القوة».⁽²⁾

إن هذا يعني أن وسائل الإعلام قد طورت أزمة الخليج لتصل إلى الحرب، وأنها أخفت عن الشعب الأمريكي معلومات كان يمكن أن تطور الأزمة في اتجاه آخر، نحو التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وزيادة معارضة الشعب الأمريكي للحرب كالما أن هناك إمكانية لتجنب هذه الحرب. إن هذا يعني أيضاً أن وسائل الإعلام الأمريكية قد أصبحت أداة في أيدي الحكومة الأمريكية والشركات عابرة القارات المتحالفة معها، والتي تسعى لفرض سيطرتها على العالم، حتى لو كانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي الحرب حيث يقول تشومسكي: «فوسائل الإعلام، مع ذلك، هي مؤسسات مندمجة مع بعض المؤسسات الرئيسية في البلاد،

1- Noam Chomsky, The media and the war, the association for education in journalism and mass communication, (Op.cit).

2- نعوم تشومسكي، أمريكا.. ما نقوله نحن يمشي، محاورات حول القوة الأمريكية في عالم متغير، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 2008م، ص 7.

والأشخاص الذين يملكون ويديرون هذه المؤسسات ينتمون إلى نفس النخبة المحدودة من المالكين والمديرين الذين يسيطرون على الاقتصاد الخاص، والذين بالتالي يسيطرون على الدولة، لذلك فإنها رابطة أو فئة محدودة جدا من وسائل الإعلام المشتركة أو المتحدة والمدراء والمالكين فهم يتشاركون بنفس الفهم والإدراك، وهلم جرا»⁽¹⁾ ويضيف تشومسكي قائلا: «فمن الطبيعي، أنهم يفهمون المسائل والمشاكل، القمع، السيطرة وصياغة مصالح الجماعات أو الفئات التي يمثلونها: وبشكل مطلق مصالح الملكية الخاصة للاقتصاد، وأين تركز في الحقيقة. علاوة على ذلك، فإن لوسائل الإعلام سقوا قوامها: المعلنون، وليس عامة الناس، فعلى الجمهور أن يشتري الصحف، بين أن الصحف مصممة لتجعل الجمهور يشتريها، وبذلك يمكنها أن ترفع أجور ومعدلات أجورها. فالصحف تباع بشكل أساسي للمعلنين عن طريق الجمهور»⁽²⁾ بمعنى أن مصطلح مجتمع المعلومات أصبح يشير إلى إعادة تصميم المجتمع الدولي طبقا لمنطق الشركات عابرة القارات وطبقا لمصالحها.

ب/ المرحلة الثانية " تشويه صورة العدو " :

خلال الحرب الباردة تم التركيز على الخطر السوفييتي، وأنه يشكل تهديدا للحياة في الغرب وللديمقراطية.. وقامت وسائل الإعلام الأمريكية برسم صورة نمطية للعدو والتقليل من مصداقيته.

لكن الحرب الباردة انتهت بانتهاء الاتحاد السوفييتي، وبالتالي فقدت الرأسمالية الغربية العدو الذي تشغل الجمهور الأمريكي بالعداء ضده، أو التخويف من خطره، ولذلك كانت الرأسمالية تدرك أن هناك الكثير من المشاكل الداخلية التي يمكن أن تفجر الكثير من الصراعات الداخلية، بالإضافة إلى أن الرأسمالية كانت قد بدأت في أواخر الثمانينيات تواجه مشكلات اقتصادية كان يمكن أن تؤدي إلى أزمة اقتصادية، حيث يقول تشومسكي: «وإذا قرأت البرامج المحلية للإدارات التي توالى على الحكم خلال العقد الماضي فإنه لا يوجد أي اقتراحات حقيقية بشأن ما يجب عمله إزاء المشاكل الحادة، مثل الصحة والتعليم

1- نعيم تشومسكي، تواريخ الانشقاق، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1997م، ص 74.

2- المدر نفسه، الصفحة نفسها.

والبطالة والجريمة وارتفاع عدد المجرمين والسجون والتدهور الحاصل في الضواحي السكنية. كلكم على علم بها وتعلمون كذلك أنها تزداد سوءاً. وفي السنتين اللتين أتى فيهما جورج بوش إلى الحكم، هناك ثلاثة ملايين طفل هبطوا تحت خط الفقر، والدين يزداد، والمستويات التعليمية في حالة متدهورة، والأجور عادت إلى المستوى الذي كانت عليه في أواخر الخمسينيات لمعظم السكان، ولا أحد يوسعه أن يفعل شيئاً حيال هذا الأمر».⁽¹⁾

وكان وجود عدو يتم شغل الجماهير بتهديده أمر ضروري لتأجيل الكثير من المشكلات الداخلية، والخروج من الأزمة الاقتصادية؛ لذلك تم البحث عن عدو جديد حيث يقول تشومسكي: «وفي مثل هذا الأمر ربما لا يعجبهم بما أنهم هم الذين يعانون، وربما أن مشاهدتهم لمباريات الدوري والمسلسلات القصيرة ليست بالأمر الكافي، عندئذ لابد من إخافتهم من الأعداء، ففي الثلاثينيات أخافهم هتلر من اليهود والعبر، فعليك أن تحطمهم لتدافع عن نفسك، وليدنا طرقتنا الخاصة بنا أيضاً».⁽²⁾

ولذلك قامت وسائل الإعلام الأمريكية بالتركيز على إستراتيجية استخدام التهديد، وحلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية كتهديد للديمقراطية الغربية حيث يقول تشومسكي: «في الواقع فإن الناس قد انتقدوا جورج بوش لكونه غير قادر على توضيح ما الذي يحررنا الآن، وهذا أمر غير عادل بالمرة، فقبل منتصف الثمانينيات كان بالإمكان أن تستخدم أسطوانة الروس قادمون وتلومهم على أي شيء بدون أي مجهود وأنت نائم، ولكنه خسر تلك، وكان حتماً عليه أن يأتي بأخرى جديدة، فأصبح الإرهاب العالمي وتهريب المخدرات والمجانين العرب وصدام حسين أو هتلر الجديد الذي سيعزو العالم».⁽³⁾ وهنا تركز وسائل الإعلام على شخص قائد العدو أو الزعيم.

وتكشف حرب الخليج كيف حولت وسائل الإعلام الأمريكية صدام حسين إلى شيطان، وذلك بتشبيهه بهتلر.. وكان هذا التصوير محاولة لاستغلال الرعب الذي يثيره هتلر في نفوس الغربيين، وكان محاولة لإقناع الأمريكيين بأن أمريكا تذهب إلى الحرب هذه المرة بنفس المبررات التي ذهبت بها إلى الحرب العالمية الثانية.

1- نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ص 23.

2- نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ص 23.

3- المصدر نفسه، ص 24.

وفي هذه المرحلة تعتمد تغطية وسائل الإعلام على لغة الخير والشر، ودائما يمثل العدو الشر، وذلك لتصوير الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها حرب ضد الشر، وأنها بالتالي حرب عادلة، وأنها تتم على أسس أخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك تركز وسائل الإعلام في بداية هذه المرحلة على شخصنة الصراع، وذلك بالتركيز على شخص قائد العدو، ولذلك تم التركيز في بداية حرب الخليج على شخص صدام حسين باعتبار أنه يمثل الشر، ولكن تطورت التغطية بعد ذلك بحيث تم تقديم صدام باعتباره الممثل الوحيد لكل العرب المعادين للمصالح الأمريكية، وكان من الواضح أن الأمر قد تعدى صدام ليشمل العرب جميعا.⁽¹⁾

ج/ المرحلة الثالثة: تبرير الحرب وتغطيتها

وفي المرحلة الثالثة تقوم وسائل الإعلام بالتأكيد على مشروعية الحرب وعدالتها، وأنها هي البديل الوحيد بعد فشل كل الجهود لحل النزاع عن طريق المفاوضات أو للتوصل إلى تسوية سلمية.

وفي هذه المرحلة يتم فيها رسم صورة ايجابية للذات بهدف تبرير الحرب ضد العدو، ويكشف تحليل وتغطية وسائل الإعلام الأمريكية الغربية للحرب في هذه المرحلة سواء في حرب الخليج أو في حرب أفغانستان أنها قد بنت إستراتيجية الحرب الإعلامية بحيث تدعم أهداف الحرب العسكرية وتبررها، وتبنت في ذلك الخطاب السلطة الأمريكية، حيث قامت هذه الإستراتيجية على أن الحرب تتم بين المتحضرين (الأمريكيين والغربيين) ضد غير المتحضرين أو أعداء الحضارة حيث تبنت وسائل الإعلام الأمريكية مقولة توني بلير: «إن هذه الحرب يقوم بها كل العالم الحر والمتحضر والديمقراطي، ويلاحظ أن مفهوم العالم المتحضر والغير متحضر يجد جذوره في التاريخ الاستعماري، فتحضير أو تمدين المتوحشين Scivilizing the savages هي فكرة نشأت مع عصر التنوير الأوروبي، وترجع إلى ملك بلجيكا ليوبولد الثاني الذي حاول أن يعطي مشروعية لسياسته الاستعمارية من خلال ما سمي تحويل أفريقيا إلى الحضارة أو تمدين افريقيا، ثم تحول الشعار إلى ما أطلق

1- سليمان صالح، الإعلام الدولي، ص ص 317-318.

عليه واجب الرجل الأبيض أو رسالته في تمدين البشرية من خلال عمليات الاستعمار التي قامت بها الإمبراطورية البريطانية.

وقد صور المستشرقون أوروبا باعتبارها منطقة الثقافة المهيمنة Superior culture أو الأعلى أو الثقافة المتفوقة، بينما صوروا الشرق باعتباره منطقة الثقافة المنحطة أو الدونية Inferior culture، وقام المستشرقون بتقسيم العالم إلى متحضرين (نحن) وغير متحضرين (هم).

كما صور المستشرقون الثقافة الغربية على أنها عقلانية وتقدمية وإنسانية ومتحضرة، وبذلك لعب الاستشراق وظيفة أيديولوجية مهمة، فهو لم يكتف بتبرير استغلال الغرب للعالم، بل حول ذلك إلى رسالة تاريخية للغرب النبيل لمحاولة مساعدة الآخرين المتخلفين المتوحشين.

زقد تبنت الصحافة الغربية خلال الحقبة الاستعمارية هذا الخطاب، وبررت به المذابح التي ارتكبتها القوى الاستعمارية ضد الشعوب بعد أن قللت من إنسانية هذه الشعوب، وصورتها بأنها أقل من البشر.

ومن الواضح أن وسائل الإعلام الغربية، والنظام الإعلامي الدولي بشكل عام قد أعادت الحياة إلى هذا الخطاب منذ نهاية الحرب الباردة، واستخدمته في تبرير حرب الخليج وحرب أفغانستان، وما يطلق عليه الحرب ضد الإرهاب، مع ما ينطوي عليه من استراتيجيات رسم صورة الذات وصورة العدو حيث يقول تشومسكي في هذا الشأن «والآن ليس ثمة، على أي حال، أي سبب موضوعي قد يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يجب أن تخاف صدام أكثر من خوف الكويتيين منه. ومع هذا ثمة سبب، وهو بالتحديد أن ثمة، منذ سبتمبر، قرع طبول دعائية تحاول أن تجر الناس إلى الاعتقاد بأن صدام ليس فقط شخصا مريعا، بل أنه في الحقيقة، سيلاحقنا في ديارنا غدا، إن لم نوقفه عن ذلك اليوم. وهذا الاعتقاد يسري بين الناس».⁽¹⁾ ويضيف قائلا «لذا إذا أردت أن تفهم كنه المعارضة الراهنة

1- نعيم تشومسكي وآخرون، أخيرني أكاذيب الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة إبراهيم العريس، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 1، 2007، ص 450.

للحرب، في الولايات المتحدة، عليك أن تستخلص هذا العامل. العامل المتعلق بخوف غير منطقي خلقته بأكمله دعاية مكثفة»⁽¹⁾.

وهذا كله يهدف إلى تبرير شن الحرب ضد العدو وإقناع الشعب داخل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بعدالة الحرب ومشروعيتها، وبحيث تتقبل الشعوب الغربية أية مذابح أو فضائع ترتكبها القوات الأمريكية ضد الشعوب الأخرى.

أما في مرحلة تغطية الحرب نفسها فيكشف تحليل تغطية وسائل الإعلام لحربي الخليج وأفغانستان أن الإدارة الأمريكية قد حرصت على عدم تكرار ما حدث في فيتنام ولذلك تحكمت في تغطية وسائل الإعلام.. وعدم عرض مشاهد القتل والدمار والمذابح، ولذلك تعرض مراسل الـ CNN في بغداد للهجوم لأنه قام بعرض مشهد لمذبحة مخبأ العامرية في بغداد خلال حرب الخليج، والذي راح ضحيته 400 من المدنيين، حيث قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية: إن الجمهور لا يريد رؤية هذه الأشياء، وأن هذا يحقق أجندة صدام التي تقوم على استغلال القلق العام بروية الضحايا المدنيين على شاشات التلفزيون.

لقد كانت الحقيقة هي الضحية الأولى في حرب الخليج، حيث يرى الكثير من الباحثين منهم على سبيل المثال مارتن شو Shaw وهاشتن، حيث يقول شو: إن وسائل الإعلام قد أخفت الكثير من المعلومات والصور عن المآسي التي ارتكبتها قوات التحالف، حيث لم يسمح بالتصوير إلا عن طريق قوات التحالف نفسها، واكتفت وسائل الإعلام بنقل الصور التي سمحت بها قوات التحالف دون جهد حقيقي لنقل المعلومات خاصة عما تعرض له المدنيون العراقيون، وظلت وسائل الإعلام تكتفي بنقل ما تردده قوات التحالف من أنها تتجنب الضحايا المدنيين، وحتى عندما يتم الكشف عن معلومات عن الضحايا المدنيين فإن وسائل الإعلام تردد ما تقوله الحكومة الأمريكية عن تحميل صدام حسين المسؤولية، كما حدث عند تدمير مخبأ الأميرية، فقد تم التركيز في محطات التلفزيون على أن العراق يستخدم المدنيين كدروع بشرية.

ولقد قامت وسائل الإعلام الأمريكية في حرب أفغانستان أيضا بمنع بث مشاهد القتل والدمار والخراب الناتج عن الغارات الأمريكية، وعلى سبيل المثال أصدرت الـ CNN

1- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تعليمات إلى مندوبيها ومحرريها بأن يقللوا من عرض أية معلومات عن أعداد القتلى، وعن حجم الدمار الذي تسببه الهجمات الأمريكية على أفغانستان حتى لا يؤدي عرض هذه المعلومات إلى التقليل من التأييد الشعبي للهجوم الأمريكي، وقد أصدر رئيس CNN والتر إيساكسون مذكرة لمراسلي الـ CNN الخارجيين تتضمن تعليماته حول تغطية الحرب الأمريكية ضد أفغانستان من أهمها: عدم عرض أية معلومات من منظور طالبان، أو تؤدي إلى تحقيق أية فائدة لهم، ويتم التركيز على أن طالبان تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وأن طالبان وفرت المأوى للإرهابيين المسؤولين عن قتل 5 آلاف من المدنيين الأبرياء.

وأضافت مذكرة رئيس الـ CNN: إن كل تقرير يجب أن يتضمن مبررا للحرب، وأن يتضمن التأكيد على أن أمريكا تعمل على التقليل من الضحايا المدنيين بالرغم من أن طالبان قد وفرت المأوى للإرهابيين الذين قتلوا خمسة آلاف من المدنيين الأبرياء وأنه يجب تكرار ذلك بشكل مستمر.

كما أخفت وسائل الإعلام الأمريكية أية معلومات عن الضحايا الأمريكيين في حرب الخليج، ومنعوا تصوير جثث الأمريكيين القتلى، ومضى وقت طويل قبل أن تكتشف أسر الجنود الأمريكيين مصرعهم، كما تم إخفاء الكثير من الأحداث المهمة منها أن 24 من الجنديات الأمريكيات تعرضن للاغتصاب على أيدي الجنود الأمريكيين.

ثالثاً: العولمة والتعليم

1- العولمة في التعليم

من المسلم به أن الثبات ليس من طبيعة الأشياء، ولكن عندما تتكرر تصورات الناس في التعامل مع الواقع بوتيرة واحدة، فإنهم يتوهمون حالة الثبات في الأشياء، إما لغلبة معطيات القصور وإما بسبب التقصير الإدراكي اللازم لإدراك الفروق فتتناظر الأشياء لديهم وتوحي بحالة من اللاتغيير.

بتبني هذا المعنى نرى أن التربية عملية ديناميكية تتطلب بالضرورة تطويراً وتحديثاً وتقويماً جديداً للمحتوى والطريقة والآلية، ويتفق نعوم تشومسكي مع العالم التربوي جون ديوي وراسل في ملاحظته المتعلقة بالأهداف العليا للتربية والتي مفادها أن التربية والحياة سيان، حيث يقول: «إن التعليم مسألة مثل مد خيط يتطور بموازنته الطفل لكن بطريقته الخاصة. أي أنك تقوم بشيء من الإرشاد. ذلك هو ما يجب أن يكون عليه التعليم الجاد من الروضة حتى التخرج من الجامعة».⁽¹⁾

ويقول في موضع آخر: «ويبدو أن جون ديوي طوال الجزء الأكبر من حياته -لأنه أصبح أكثر تشككاً- كان يشعر بأنه ربما تصير الإصلاحات في المراحل الأولى من التعليم عاملاً كبيراً يؤدي إلى التغيير الاجتماعي؛ لأنها قد تقضي إلى خلق مجتمع أكثر عدلاً وحرية، مجتمع على حد قوله: "يكون فيه الهدف الأساسي وراء الإنتاج، ليس إنتاج السلع، لكن إنتاج بشر أحرار، يرتبط كل منهم بالآخر على أساس من المساواة"».⁽²⁾

فكما أن الحياة نمو فإن التربية هي الأخرى نمو، وهدف التربية الأعلى ليس مادياً وحسب وإنما هو نمو في فهم الفرد لبيئته والسيطرة عليها. والنمو المنشود هنا ليس نمواً ذا حد يقف عنده، إنما هو نمو يقود إلى مزيد من النمو، يستمر فيه طالما أن معرفة الإنسان لبيئته ليست بذات حدود هي الأخرى، فهو إذن نمو يعمق من معرفة الإنسان لبيئته ويزيد من سيطرته عليها. بمعنى أن «التعليم يجب أن ينظر إليه كشيء يشبه ملء إناء بالماء بل كعون لوردة تنمو بطريقتها الخاصة».⁽³⁾

1- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، ص 91.

2- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص 53.

3- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبداً، ص 91.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للأهداف التربوية العليا فلا مندوحة من ترجمات إلى غايات دقيقة جزئية واضحة يستطيع المربي أن يسترشد بها في عمله اليومي، وهي هنا الأهداف الخاصة للتربية، وتختلف هذه الأهداف الجزئية والخاصة من مجتمع لمجتمع، حتى داخل المجتمع الواحد هي تختلف من وقت لآخر ومن وضع لوضع ولكنها على العموم تهدف إلى تنظيم حياة الفرد على ضوء علاقتها بالجماعة التي ينتسب إليها من قريب (العائلة) أو من بعيد (المجتمع) وجعلها أكثر إنتاجاً وأجزل عطاء في إطارها الفردي والاجتماعي معاً.

و العولمة في التربية اصطلاح جديد ذو معنى شامل مختلف تماماً عن ذلك، حيث يقول تشومسكي: «أغلب النظام التعليمي مختلف تماماً عن ذلك، التعليم الجماعي صمم لتحويل الفلاحين المستقلين إلى أدوات إنتاج مطيعة ومستسلمة وذلك هو غرضه الأساسي. ولا تظن بأن الناس لم يعرفوا ذلك، لقد عرفوه وناضلوا ضده، كانت هناك مقاومة مثيرة للتعليم الجماعي لهذا السبب بالذات».⁽¹⁾

ويضيف قائلاً: «قال إيمرسون مرة شيئاً عن كيفية تعليمنا لهم لكي نمنعهم من الوصول رقابنا، إن لم تعلمهم فسيستولون على السلطة، (هم) ما سماهم ألكسندر هاميلتون بـ (الوحوش الكبيرة) أي الناس. نشر الرأي المعادي للديمقراطية في ما دعي بالمجتمعات الديمقراطية هو ضار حقيقة وذلك لسبب وجيه فكلما كان المجتمع أكثر حرية أصبح خطر الوحوش الكبيرة أكبر وزاد وجوب الحيلة في وضعها في أقفاصها بشكل أو بآخر، من جانب آخر هناك بعض الاستثناءات وديوي وراسل من بينها».⁽²⁾

يظهر من هذا أن للعولمة تحديات وتظهر هذه التحديات في التوتر الناجم عن التفاوتات بين المنتجين والمستهلكين من جهة وبين الدول من جهة أخرى، كما تظهر فيما تعانيه المجتمعات في عصر العولمة من هلامية وتشردم والحاجة لمراجعة مفهوم المواطنة لأن الثورة البشرية هي عماد التنمية وغايتها، كما هي وسيلتها، والمحركة لبرامجها إذا ما توفرت لها مستويات مناسبة من الوعي والمهارة والإيمان.

1- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وينتج عن هذه التحديات انعكاسات تتلخص فيما يلي:⁽¹⁾

• الانعكاس الأول:

يظهر في الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية، وتؤدي هذه المعايير إلى تحجيم الرؤية التربوية وتقليصها بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، وإثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية، وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من الناحية الأخرى، وهو ما يعني أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى، ويطلق على هذه الظاهرة تسليع التعليم⁽¹⁾.

• الانعكاس الثاني:

تحول التعليم الحكومي العام الذي لا يبادر إلى تطوير هياكله ومضامينه من ميزة تنافسية ووسيلة للنمو والتقدم والتنمية إلى أداة لتكريس التفاوتات وتعميق الفجوات بين عالمي الأغنياء والفقراء.

فمع محاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، يزداد الاهتمام بكيفية الحصول على موقع في السوق العالمية لتسويق البضائع والخدمات، وتقوية القدرة التنافسية، وتقليل نفقات الإنتاج وكيفية اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة، وتوفير المناخ الاقتصادي المواتي لتحقيق ذلك.

ولكل هذا تأثيرات متعددة على النظم التعليمية الحكومية، تبدأ بتخفيض الاعتمادات المالية فتزداد الضغوط، وتتفاقم المشكلات لتؤثر على مستوى نوعية الخدمة الحكومية سلباً، فتنتج هذه الخدمة خريجين دون المستوى المطلوب سواء لسوق العمل أو للمواطنة في عصر العولمة. ومن ثم يصبح التعليم الحكومي وسيلة لإبقاء الدول المتخلفة دون تقدم فتتسع الفجوات بين طبقات المجتمع الواحد، كما تتسع الفجوات بين الشمال والجنوب⁽²⁾.

• الانعكاس الثالث:

1- لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002، ص ص 90، 94.

اضطراب العلاقة بين عالمي العمل والتعليم، فالتأمل لعالم العمل القائم تقليديا على التدرج الهرمي، بدءا من العمالة غير الماهرة وانتهاء بالعمالة المتخصصة يلحظ التشابه الكبير بينه وبين التدرج الهرمي للمستويات التعليمية، بينما لم يعد هذا التشابه بينهما من الأمور المستقرة، فقد كان السائد في العصور الماضية أن الصناعات تكون أكثر قدرة على التنافس مع وفرة اليد العاملة المدربة الماهرة وشبه الماهرة. وقد صاحب هذا الفكر السائد تفاقم عديد من المشكلات في الأنظمة التعليمية الموردة للقوة العاملة؛ بدءا من زيادة كثافة الطلاب خاصة في مراحل التعليم الأولى المرتبط بالحاجة إلى الأيدي العاملة لتلبية احتياجات الصناعات الثقيلة، وانتهاء بانخفاض مستوى جودة العملية التعليمية ومردودها في المجتمع⁽¹⁾.

2- ترويض التعليم:

لقد جاء في مقدمة كتاب تشومسكي "إهدار الحقيقة" ما يلي: «تواجه المدارس في المجتمعات التي نطلق عليها اسم مجتمعات مفتوحة وحررة بؤر توتر، تنضوي على تناقضات هائلة. ففي حين تقع على عاتقها مسؤولية تعليم فضائل الديمقراطية، نجد أنها على الصعيد الآخر تتواطأ مع النفاق المتأصل في النظم الديمقراطية المعاصرة»⁽¹⁾ كما جاء أيضا: «المدارس بقاعا ديمقراطية يقع على عاتقها مهمة تعليم القيم الديمقراطية»⁽²⁾ أي هي «مؤسسات مسئولة عن تعليم الصغار»⁽³⁾ بمعنى أن المدارس «مؤسسات للتعليم وفرض الطاعة، ولا اعتراض إمكانية التفكير المستقل، وأنها تلعب دورا مؤسسا في منظومة من السيطرة والقسرة»⁽⁴⁾.

وهذا يعني أن النظام التعليمي الأمريكي سيأخذ منحنيين: المنحنى الأول فيه موجه إلى الناس العمال وباقي السكان ويكون مصمم خصيصا لفرض الطاعة، أما المنحنى الثاني فيكون فيه التعليم موجه للنخبة وبالتالي يكون متميزا بالاستقلالية والإبداع حتى تتمكن النخبة بدورها في جني الأرباح⁽⁵⁾.

1- نغوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص 7.

2- المصدر نفسه، ص 8.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

5- نغوم تشومسكي، أشياء لن تسمع عنها أبدا، ص 8.

ولما كان المنحنى الأول يتميز بتلك الخاصية (مصمم لفرض الطاعة) فهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية روضت التعليم وفقا لما يتماشى مع مصالحها وهذا الترويض يتسم بما يلي:⁽¹⁾

- التعليم الآلي الذي يستند إلى غياب العقل.
- تدريبات لا معنى لها تعد الطالب لاختبارات الاختيارات المتعددة.
- مدرسين مولعين بالكتابة يحاكمون الحماقة المحيطة بهم.
- وزارة التعليم تؤكد مرارا وتكرارا سيطرتها على المناهج.
- ينحى جانب التعليم الذي يخاطب علاقة النفس بالحياة العامة والمسئولية الاجتماعية بالمتطلبات الكبرى للمواطنين.
- يؤكد المعلمون على التعليم الميكانيكي، وعلى حفظ الحقائق، بينما يضحون بالتحليل النقدي للنظام الاجتماعي والسياسي.
- نادرا ما يسمح للطلاب باكتشاف الحقائق بأنفسهم، إذ بدلا من ذلك تقتصر مهمتهم على نقل المعرفة فقط، التي يتم استهلاكها من خلال حفظها عن ظهر القلب، وأخيرا يتم تقيؤها في الاختبارات الموحدة التي تضعها الدولة.
- يقتصر دور المعلمين على فرض الحقائق الرسمية، التي تم تحديدها مسبقا من خلال مجموعة صغيرة من البشر يقومون بتحليل وتنفيذ، واتخاذ القرارات، وإدارة الأمور في المنظومة السياسية، والاقتصادية، والفكرية.
- من المحتم أن يتعامل المعلمون مع الطلاب، وكأنهم أوعية خاوية يجب ملؤها بألوان من المعرفة، ثم تحديدها مسبقا والتي غالبا ما تمت بصلة للحقائق الاجتماعية المحيطة بالطالب، أو لقضايا المساواة والمسئولية والديمقراطية ويمكن أن نختزل حقيقة التعليم المروض في أغنية تو باكستون والتي جاء فيها ما يلي:⁽²⁾

- ماذا تعلمت في المدرسة اليوم يا ولدي؟
- ماذا تعلمت في المدرسة اليوم يا ولدي؟
- لقد تعلمت أن واشنطنون (الحكومة) لا تكذب أبدا

1- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص ص 10-11.

2- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص ص 12، 13.

- وتعلمت أن الجنود قلما يموتون
- تعلمت أن كل فرد حر
- ما تعلمته في المدرسة اليوم
- ما تعلمته في المدرسة
- تعلمت أن رجال الشرطة أصدقائي
- وتعلمت أن العدالة معين لا ينضب.
- وتعلمت أن السفاحين يموتون لما اقترفوه من جرائم حتى ولو كنا نخطئ أحيانا.
- تعلمت أنه يجب أن تكون حكومتنا قوية، وأنها دائما على الصواب ولا تزل قدمها أبدا في الخطأ.
- وأن قادتنا خيرة الرجال.
- وأننا نعيد انتخابهم مرارا وتكرارا.
- وتعلمت أن الحرب ليست بالشيء المقيت جدا.
- وعرفت تاريخ العظام في دولتنا.
- وأننا حاربنا في ألمانيا وفرنسا.
- وأنه ربما تتاح لي تلك الفرصة في يوم ما الأيام.
- هذا ما تعلمته في المدرسة اليوم.
- هذا ما تعلمته في المدرسة.
- وهكذا يصبح الطالب الجيد في التعليم المروض هو ذلك الطالب الذي يردد بطاعة وورع الشعارات المتحجرة الموجودة في ميثاق الولاء.

3- العولمة ودور المثقف:

لقد سأل روبرت بروفسكي فيلسوفنا تشومسكي في إحدى المقابلات قائلا: «كتب ادوارد سعيد في تصوراتهِ عن المثقف المثقف هو الفرد الذي له دور نوعي عام في المجتمع، ولا يمكن أن يقلص فيه إلى مجرد مهني بلا اسم... المثقف يتمتع بالقدرة على...التعبير بوضوح... عن فلسفة أو رأي للشعب ومن أجل الشعب. ولهذا الدور همش (يشمل) الشخص الذي مكانته هي طرح الأسئلة المربكة علنا ومجابهة الأرثوذكسية

(المعتقدات التقليدية وأن يكون شخصا لا يمكن للحكومة بأن تختاره ضمن تشكيلتها بسهولة... ومبرر، أن يمثل كل هؤلاء الناس والقضايا التي تنكس تحت البساط بشكل روتيني فهل تتفق مع ادوارد سعيد؟⁽¹⁾)

يرد تشومسكي على روبرت بروفسكي بأن ما قاله ادوارد سعيد عن المثقف لا يصف بالتأكيد هؤلاء المدعوون بالمثقفين في العرف النظامي لأنهم سيكون أول من يوافق، ليقر بعد ذلك بأن المثقفون هم الناس الذين يكتبون التاريخ كتابة دقيقة وبالتالي يكونون مختلفين عن أولئك الذين نالوا الاحترام والامتيازات بإخضاعهم أنفسهم للسلطة.⁽²⁾ وكان تشومسكي يقسم لنا المفكرين إلى نموذجين:

• **النموذج الأول:** وهم أولئك الذين أدوا دورا مشينا ليدعوا منظومة الترويض، ومن بينهم بعض أساتذة جامعة هارفارد والذين يعتبرون بمثابة سماسرة على حد تعبير تشومسكي حيث يقول: «وأجد أنا أن هذا المصطلح ملائم أكثر من مفكر».⁽³⁾

• **أما النموذج الثاني:** فهم المفكرين الذين انشقوا عن هذا الطريق. وكان مصيرهم هو التهميش أو التعذيب أو النفي. حيث يقول تشومسكي: «ففي مجتمعنا يتم تهميش من ينشق من المفكرين، ويتم الفتك بهم بصورة وحشية في دول مثل السلفادور، وذلك بالفعل ما حدث للأسقف روميرو والمفكرين الشيوعيين الستة الذين تم قتلهم على يد صفوة من قوات القناصة التي دربتها وسلحتها ودعمتها ماليا الولايات المتحدة الأمريكية»⁽⁴⁾

ويقدم لنا هنا تشومسكي أمثلة مختلفة من هذه النماذج وضمن هذا النموذج الثاني من المفكرين يدرج لنا تشومسكي المعلم الذي يساعد الطلبة على اكتشاف الحقيقة، ولا يحظر المعلومات ووجهات النظر التي قد تسبب إحراجا لذوي المال والنفوذ الذين يبتدعون ويصممون ويقررون سياسات المدارس حيث يقول تشومسكي: «وفي مجال التدريس هذا الجمهور هو الطلبة، فلا يجب اعتبارهم جمهورا فقط، لكن جزء من جماعة الاهتمام

1- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص 152.

2- المصدر نفسه، ص 53.

3- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص 28.

4- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، ص 29.

العام(بالمصالح العامة)، يأمل فيه الفرد المشاركة في بناء، فلا ينبغي علينا أن نتحدث إلى شخص ما (بمعنى التلقين)، لكن مع هذا الشخص (بمعنى الحوار)»⁽¹⁾.

ويضيف قائلا: «وتعد طبيعة ثابتة لأي مدرس جيد، وينبغي أن تتوافر أيضا في أي كاتب ومفكر، حيث يعلم المفكر الجيد أن أفضل وسيلة لمساعدة الطلاب على التعلم هي أن نتركهم يكتشفون بأنفسهم، لأن الطالب لا يتعلم عن طريق حفظ المعرفة عن ظهر القلب، وأخيرا يتقنوها، ويأتي التعليم الحقيقي عن طريق اكتشاف الحقيقة، وليس من أسلوب فرض حقيقة رسمية، فلا يفرض ذلك أبدا إلى تطوير فكر مستقل نقدي»⁽²⁾.

هذا يعني أن المثقف الحقيقي عند تشومسكي هو المفكر الذي لا يتقبل بكامل إرادته، وبدون نقد نظام سياسي قائم على أكاذيب كبرى، بل إنه على دراية كبرى بالأكاذيب التي تروج لها حكومة الولايات المتحدة من أجل المحافظة على الهيمنة الثقافية والاقتصادية.

من التحليل السابق نستطيع أن نحدد بأن تشومسكي ينظر إلى العولمة الثقافية باعتبارها دعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وبعبارة أخرى، فيما أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى، في أوساط المال والاقتصاد، فإن تشومسكي يستنتج بأن الأمر يتعلق ليس فقط بالية من آليات التطور الرأسمال الحديث، بل أيضا بالدعوة إلى تبني نموذج معين، وبالتالي فالعولمة هي، إلى جانب كونها نظاما اقتصاديا هي أيضا إيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه، بمعنى أنه إذا كان ينظر إلى الاستعمار الذي اكتسح العالم في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل هذا القرن على أنه أعلى مراحل الرأسمالية التقليدية، التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوروبا، فإن العولمة تعني اليوم ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس. فقد يصح وصفها بأنها أعلى مراحل الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها الثورة المعلوماتية وما يرافقها من تطور في مجال الاتصال والإعلام. وبعبارة أخرى فإن العولمة هي ما بعد الاستعمار باعتبار أن الـ"ما بعد" في مثل هذه التعبيرات لا يعني القطيعة مع الـ"ما قبل"، بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة، مثلما نقول ما بعد الحداثة أو ما بعد الكاننية دون أن يعني ذلك التخلي أو القطيعة مع الحداثة أو فلسفة كانت.

1- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2- المصدر نفسه، ص 32.

من التحليل السابق نستطيع أن نحدد بأن تشومسكي ينظر إلى العولمة الثقافية باعتبارها دعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وبعبارة أخرى، فيما أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى، في أوساط المال والاقتصاد، فإن تشومسكي يستنتج بأن الأمر يتعلق ليس فقط بالية من آليات التطور الرأسمال الحديث، بل أيضا بالدعوة إلى تبني نموذج معين، وبالتالي فالعولمة هي، إلى جانب كونها نظاما اقتصاديا هي أيضا إيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه، بمعنى أنه إذا كان ينظر إلى الاستعمار الذي اكتسح العالم في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل هذا القرن على أنه أعلى مراحل الرأسمالية التقليدية، التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوربا، فإن العولمة تعني اليوم ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس. فقد يصح وصفها بأنها أعلى مراحل الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها الثورة المعلوماتية وما يرافقها من تطور في مجال الاتصال والإعلام. وبعبارة أخرى فإن العولمة هي ما بعد الاستعمار باعتبار أن الـ"ما بعد" في مثل هذه التعبيرات لا يعني القطيعة مع الـ"ما قبل"، بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة، مثلما نقول ما بعد الحداثة أو ما بعد الكاننية دون أن يعني ذلك التخلي أو القطيعة مع الحداثة أو فلسفة كانت.

الخاتمة

الخاتمة:

إذا كان هناك شيء يمكن التأكيد عليه في نهاية هذا البحث فهو أنه لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن برز على سطح المجتمع الدولي تيار فكري واقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي، أثار من الجدل والحيرة والقلق والتوجس، مثلما فعل تيار جديد أطلقوا عليه مصطلح العولمة. فهو تيار لم يقننه فلاسفة أو مفكرون ثم قدموه للناس على أنه نظرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم في منظومة متكاملة، بل تيار تدفق كنتيجة طبيعية لانهايار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء عصر القطبية الثنائية.

وإذا كان أنصار العولمة والمتحمسون لها بلا حدود، يؤكدون دائما أنه لا تصور لمستقبل العالم بدونها، لأنها هي المستقبل ذاته، فإن تشومسكي حرص على أن يضعها لنا عارية من كل زخارف وزينات ومغريات على مائدة التحليل، فهي ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التي يتشدد بها كل المتشيعين لها، وتكمن خطورتها في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائما إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن التقليل من الحيرة التي تنتج عن التردد بين وجوها المتعددة الخفية التي يمكن أن تكون مخيفة، وأقنعتها الظاهرية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابة.

فعلى المستوى الاقتصادي، يبرز تشومسكي ناقدا لميثولوجيا حرية السوق الطبيعية، تلك الترنيمة المبهجة التي تبرز في أذهاننا حول كيف يكون الاقتصاد تنافسيا وعقلانيا وفعالا وعادلا، إذ يشير تشومسكي، إلى أنه ليست الأسواق تنافسية أبدا، فالشركات الضخمة تسيطر على معظم الاقتصاد وتتحكم بأسواقها بشكل كبير وبالتالي تواجه قليلا من التنافس من النوع الموصوف في المقررات الاقتصادية المدرسية وخطابات السياسيين. فضلا عن ذلك، الشركات نفسها هي منظمات توتاليارية قوية، تعمل على خيوط غير ديمقراطية. كما يؤكد تشومسكي، أن الحكومات أساسية للنظام الرأسمالي الحديث. فهي تمول الشركات بترف وتعمل على دعم مصالحها على جبهات عديدة. والشركات نفسها التي تتبنى إيديولوجيا الليبرالية الجديدة هي في الحقيقة منافقة غالبا، تريد من الحكومات وتتوقع منها أن تمرر إليها دولارات الضرائب أو أن تحمي أسواقها من التنافس، ولكنها

لا تريد أن تفرض عليها الحكومات الضرائب، أو تدعم مصالح أخرى غير مصالح قطاع رجال الأعمال، وخاصة مصالح الفقراء والطبقة العاملة، ويضيف بأن ما يقدمه الأيديولوجيون المناصرون للتجارة على أنه التوسع الطبيعي لحرية الأسواق عبر الحدود، هو النقيض تماما. فالعولمة ناجمة عن قيام الحكومات القوية، وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بحشر الصفات التجارية واتفاقيات أخرى داخل حناجر سكان العالم من أجل تسهيل هيمنة الشركات والأثرياء على اقتصاد الأمم في أنحاء العالم دون أن يكون لهذه الشركات وللأثرياء التزامات إزاء شعوب تلك الأمم.

وعلى المستوى السياسي يؤكد تشومسكي بأن إمكان استمرار نجاح اقتصاد السوق الحرة في غيبة دولة القانون وتداول السلطة وفاعلية المساءلة، أصبح أمرا مشكوكا فيه للغاية، ومهما قيل وأشيع حول تآكل دور الدولة ونفوذها في عصر العولمة التي أزاحت الأسوار والحواجز من طريقها، وجعلت من العالم قرية صغيرة، فإن العالم لا يمكن تصوره بدون هذه الدول التي يمكن أن يكون تأثيرها نسبيا للغاية على بنيتها الاقتصادية أو إيجابيا بنفس القدر تبعا لتخلف النظام بها أو تقدمه.

كما أنه أثبت أن أمريكا ترفع شعار الديمقراطية الليبرالية وتعوقها في الوقت نفسه، ذلك أن السياسات الأمريكية على مستويات عديدة تعمل بأساليب مباشرة وغير مباشرة على إعاقة الليبرالية نفسها وتقويض أسس الديمقراطية التي أرساها الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية وفلاسفة التنوير الذين مهدوا للثورتين الفرنسية والبريطانية في القرن الثامن عشر، وأكد تشومسكي أن سياسة الهيمنة على العالم لا بد أن تؤدي إلى إعاقة الديمقراطية سواء في الداخل أو الخارج، ليس بأسلوب مقصود فحسب، وإنما على أساس أن البناء الداخلي للدولة الليبرالية ينطوي على آلية تؤدي إلى تدمير أسس الليبرالية نفسها لأنها تحمل بذور فنائها داخلها. لذلك لا يرى تشومسكي ما يستحق الحماس الجارف الذي أبداه فوكوياما لانتصار الليبرالية، وهو غير متفائل بمستقبلها لأن سقوط الاتحاد السوفيتي لا يعني بالضرورة انتصارها.

فعلى المستوى السياسي يكمن إسهام تشومسكي الأعظم في إصراره على الميول الديمقراطية الأساسية لشعوب العالم، لما تحمله من طاقة ثورية كامنة، والدليل الأفضل على هذه الطاقة هو الحد

الذي تذهب إليه قوى الشركات لتمنع الديمقراطية السياسية الحقيقية. فحكام العالم يفهمون ضمناً أن نظامهم هو نظام مؤسس كي يلاءم حاجات القلة، وليس الكثرة، وأن الكثرة لا يمكن وبالتالي السماح لها بالتشكيك بحكم الشركات أو تبديله. وتتفق جماعة الأعمال ثروة لتمويل جهاز علاقات عامة لإقناع الأمريكيين أن هذا هو أفضل العوالم الممكنة. كما يسرع تشومسكي كي يشير، أن النشاط السياسي المنظم مسؤول عن مستوى الديمقراطية الذي تمتلكه اليوم، وعن حق النقابات العمالية، والحريات التي تتمتع بها.

فالنظام الليبرالي الجديد الحالي أنتج أزمات سياسية واقتصادية كبيرة من شرق آسيا إلى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. أما نوعية الحياة في البلدان المتطور مثل أوروبا، اليابان، وأمريكا الشمالية فهي هشة والمجتمعات في اضطراب واضح.

وعلى المستوى الثقافي يرى تشومسكي أن أخطر وأضخم خاصية من خواص العولمة تتمثل في الزيادة الضخمة بل والاجتياح الواضح للإعلان في كل أجهزة الإعلام، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية المستوردة، والتركيز في ملكية وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع وانحسار المعلومات الحقيقية مقابل الزيادة التوجه للمعلن.

فقد أصبح الإعلان هو فن خلق الاحتياجات المفتعلة المصطنعة التي يتصورها المستهلك طبيعية بل وضرورية تحت وطأة الإلحاح السيكلوجي للإعلام. كما تهدف العولمة الإعلامية إلى تجزئة الجمهور بتفكيك وعيه منعا لاحتمال إيجاد رأي العام، وذلك بفصل كل فرد عن الآخر، ليعيش الأفراد كجزر منعزلة وسط المحيط الصاخب المتلاطم بأمواج الإعلام والدعاية والإعلان. وبذلك يزول خطر تحول الجمهور إلى كتلة لها ثقلها وفاعليتها في الساحة السياسية ويمكنها إزعاج أو تهديد نظام القوى المسيطرة على المجتمع.

وتتمثل الخطورة الملحة في أن التطور التكنولوجي لأجهزة الإعلام، يضاعف من سرعته وكفاءته في نشر المعلومات والإيحاءات والتأثيرات البالغة في عقول الناس وسلوكياتهم. كما يتجاوز الحدود السياسية والثقافية ويشجع الاندماج بين وسائل الإعلام والاتصالات والمعلومات لاكتساب المزيد من الطاقة وقوة الدفع التي تدعم بدورها توحيد ودمج أسواق العالم المرتبطة ارتباطاً عضوياً

بشركات الإعلام والاتصال والمعلومات العملاقة متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى تراجع سلطة الدولة وتقليص دورها.

هذا ما تجلى في مختلف كتابات تشومسكي السياسية، مما يدفعنا إلى استنتاج أن ما قدمه لنا تشومسكي ليس بالشيء الجديد، فمثل هذه الأفكار والأطروحات تشكل الخبز اليومي للاجتماع البشري. إذ هي ما يصنع وما نقع عليه في أي مكان، من أصغر قرية نائية في دولة هامشية إلى أكبر حاضرة في أقوى دولة في العالم. فما مر يوم على البشرية ليس فيه جوع أو قهر أو نهب أو قتل، لا في الماضي ولا في الحاضر، لا في المجتمعات القديمة ولا في المجتمعات المتقدمة.

صحيح أن البشرية حققت، في العصور الحديثة، تقدماً في مجال الحقوق والحريات، سواء مع فلسفة الأنوار وشعارات الثورة الفرنسية حول الإخاء والمساواة، أو مع حركات التحرر الحديثة وشرعة حقوق الإنسان المعاصرة. ولكن ذلك لا يكاد يغطي ما نشهده اليوم، في غير مكان من العالم، من تزايد الفقر والظلم والعنف، وسوى ذلك من الماسي والفواجع الاجتماعية والسياسية، قياساً ما تتعرض له من الخرق الدائم والانتهاك الفاضح، خصوصاً في المجتمعات الواقعة خارج العالم الغربي. أما من حيث العلاقات بين الدول والجماعات، فليس الوضع بأفضل. فالأصل في هذه العلاقات هو، على الأقل، شبكة المصالح وعلاقات القوة وإدارة السبق والتفوق، إذ لم نقل إرادة الهيمنة والتسلط. ولذا لا تكفي القوانين والدساتير لحفظ الحقوق. فمن لا يملك القدرة على انتاج ما به يفرض نفسه على الغير، من معرفة أو أداة أو ثروة أو قوة، يتعامل مع هويته وحقوقه بصورة شكلية مجردة أو هشة.

بهذا المعنى يبدو من قبيل تحصيل الحاصل أن يحدثنا تشومسكي وسواه من المثقفين الغربيين عن هيمنة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أو عن انتهاكها للقوانين والمواثيق. فكيف ومعظمهم يعلم، بقدر ما يخفى، أن هذه الدول قد عملت على زرع دولة وسط العالم العربي، قامت باقتلاع شعب من أرضه وتشريدته. وهكذا فما يحصل على أرض الواقع المعاش من الماسي والمظالم والانتهاكات لا يحتاج إلى إثباتات، وإنما هو مدعاة إلى الاعتراف بهشاشة الضمير الإنساني وأزمة القيم الكونية.

من هنا تبدو المهمة التي يمارسها تشومسكي، كمحام عن حقوق الشعوب، مهمة خادعة تجعل المجتمعات التي يدافع عن حقوقها وقضاياها تنام على قناعاتها الواهية أو تنتشبت بوضعياتها القاصرة، بقدر ما تتوهم أن أزمته هي وليدة علاقاتها مع الآخر لا غير. بالطبع هناك مشكلة مع الآخر في الخارج، ولكنها من الدرجة الثانية. أما المشكلة الأولى فتكمن في العلاقة مع الذات والفكر. ومن الممكن في هذا الخصوص، أي تجاه تفوق الغير أو في مواجهة إدارته في الهيمنة، أن كان يتمثل في أمريكا أم في أوروبا أم في أي طرف آخر، هو انصراف الخائفين على هوياتهم أو المهضومة حقوقهم، إلى تفكيك مقولاتهم عن الواقع والحقيقة أو عن الحق والمشروعية، لكي يخرجوا من مأزقهم الوجودي، ويستعيدوا مبادرتهم التاريخية، بالانخراط في ورشة العمل الحضاري، عبر إتقان لغة الخلق والعمل بمنطق الفتح والكشف، فالسبيل المتاح لكي يصنع المرء قوته، وينال قسطه أو يمارس حريته، هو ممارسته لفاعليته وحضوره، بالمساهمة في العمل المنتج والنشاط الخلاق، لأن التعامل الطوباوي مع الوقائع والمستجدات، من خلال المثل الهشة والقيم المفارقة، لا يحد من الماسي والمظالم التي هي مصدر الشكوى، بل بل يعطي مردودا عكسيا، إذ هو يفاقم المشكلات ويشكل أيسر الطرق إلى إنتاج الفشل والإخفاق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المصادر:

أ- قائمة المصادر العربية:

- 1- نعوم تشومسكي وآخرون، أخبرني أكاذيب الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة إبراهيم العريس، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، د1، 2007.
- 2- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، ترجمة حمزة المزيني، مكتبة الدولي، القاهرة، ط3، 2003م.
- 3- نعوم تشومسكي، 09/11، تعريب إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2002م.
- 4- نعوم تشومسكي، إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا، ترجمة أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2005م.
- 5- نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها أبدا، (لقاءات ومقالات)، ترجمة: أسعد الحسين، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، د ط، 2010م.
- 6- نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية "الولايات المتحدة والديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998م.
- 7- نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة أسامة أسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، دط، 2004م.
- 8- نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب، الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ترجمة أسامة اسبر، دمشق، مجمع الروضة التجاري، سوريا، ط1، 2007م.
- 9- نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ترجمة أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2، 2005م.
- 10- نعوم تشومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، ترجمة أيمن حنا حداد، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2001م.

- 11- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، منتدى مكتبة الإسكندرية، القاهرة، دط، دت.
- 12- نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 2004م.
- 13- نعوم تشومسكي، أمريكا.. ما نقوله نحن يمشي، محاورات حول القوة الأمريكية في عالم متغير، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 2008م.
- 14- نعوم تشومسكي، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم في الإعلام وأوهام الليبرالية والسوق الحرة، ترجمة نعيمة علي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006).
- 15- نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2، 2006م.
- 16- نعوم تشومسكي، تواريخ الانشقاق، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1997م.
- 17- نعوم تشومسكي، سنة 501 الغزو مستمر، ترجمة مي النبهان، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، دط، 1996م.
- 18- نعوم تشومسكي، في تفسير مذهب بوش (ومقالات أخرى)، ترجمة لبنى محمد صبري محفوظ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، دط، 2005م.
- 19- نعوم تشومسكي، ما الذي يريده العم سام حقا، ترجمة موسى برهوم، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1993.
- 20- نعوم تشومسكي، مداخلات، ترجمة محمود برهوم ونوال القصار سرياني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007م.

ب- قائمة المصادر الأجنبية:

- 1- Noam Chomsky, on power and ideology, (Boston, South end press, 1978).
- 2- Noam Chomsky, Hermane, Manufacturing consent : the political economy of the mass media, (New York: Pantheon books, 1988).

- 3- Noam Chomsky, Imperial Ambitions, (London, Pinguin books, 2005)
- 4- Noam Chomsky, Middle East terrorism and the American ideological system in Edward w said and christopher hitchens, blaming the victils , Spurious scholarship and the palestinian question, London, new york, verso, 1988.
- 5- Noam Chomsky, Pirates and Emperors, international terrorism in the real world (brattleboro, vt , amana books, 1986.
- 6- Noam Chomsky, The fateful triangle, the United States, Israel and the Palestinians, Boston, south end press, 1993.
- 7- Noam Chomsky, the media and the war, the association for education in journalism and mass communication (AE Jmc) conference, Boston, August 3, 1993.

ثانيا: قائمة المراجع:

أ. قائمة المراجع العربية:

- 1- أحمد بخوش، الاتصال والعولمة دراسة سوسيوثقافية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.
- 2- أحمد محمود صبحي، صفاء عبد السلام، في فلسفة الحضارة اليونانية الإسلامية الغربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2005 م.
- 3- أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1994.
- 4- أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.
- 5- أرسطو، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصري، القاهرة، دط، 1924م.
- 6- ارندت حنة، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقى، دط، بيروت، 1993م.
- 7- أفلاطون، الجمهورية، تقديم الجيلالي اليابى، موفم للنشر، الجزائر، دط، 1990م).
- 8- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، دط، القاهرة، 1997م.
- 9- أليسون م جاغار، الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2004م.

- 10- إمام عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية، رؤية فلسفية، عالم الفكر، دط، الكويت، 1993م.
- 11- أمين جلال، الماركسية، مكتبة سعد الدين وهبة، القاهرة، دط، 1970م.
- 12- أمين سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دط، 1992م.
- 13- أنطوني جيندرز، بعيدا عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، دط، الكويت، أكتوبر 2002م.
- 14- برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دط، دت.
- 15- بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دت.
- 16- بلاميناتز جون، الأيديولوجية "مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي"، ترجمة إسماعيل علي سعد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1990م.
- 17- بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، دط، دت.
- 18- بيتر إل بيرغر، صمويل هنتغتن، عولمات كثيرة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004م.
- 19- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دط، 1997م.
- 20- ثورو لستر، مستقبل الرأسمالية "كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد"، ترجمة عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، دط، 1998م.
- 21- ثورو، لستر، المتناطحون "المعركة الاقتصادية بين اليابان وأوروبا وأمريكا"، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، دط، 1995م.
- 22- جاك فونتنال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيوإقتصاد، ترجمة محمد براهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دط، 2006م.

- 23- جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله الأمين، مراجعة صالح الشماع وقرياقوس موسيس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.
- 24- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة نوقان ققوط، دار القلم، بيروت، دط، دت.
- 25- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1993م.
- 26- جان زيغلر، سادة العالم الجدد العولمة – النهابون – المرتزقة – الغجر، ترجمة الدكتور محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.
- 27- جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2005م.
- 28- جورج طرابيشي، الماركسية والأيدولوجيا، دار الطليعة، بيروت، دط، 1971م.
- 29- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة مجدي فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، دط، 1959م.
- 30- جيرار لكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ترجمة جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، دط، 2004م.
- 31- حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط4، 2010.
- 32- روبرت كوف، التحرر من أمريكا لحماية الديمقراطية والتكامل الاقتصادي والثقافي للشعوب، ترجمة رشا جمال عباس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.
- 33- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج1، ترجمة، داليا الطوخي، ناهد عبد الحميد، سامي مندور، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2004م.
- 34- روجيه غارودي، الإرهاب الغربي، ج2، تعريب عبد المسيح فلة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2004م.
- 35- روجيه غارودي، نحو حرب دينية جدل العصر.

- 36- روني سرو، هيجل والهيكلية، ترجمة أدونيس العكر، دار الطليعة، بيروت، دط، 1993.
- 37- ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط4، 1996م).
- 38- ريتشارد نيكسون، السلام الحقيقي، ترجمة رياض الطباع، درا طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1985.
- 39- زيبغنيو بريجينسكي، الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، دط، 1998م.
- 40- س.ن، ايزنشتات، تناقضات الديمقراطية، أوجه الضعف والاستمرار والتغير، ترجمة مها بكير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، دط، 2002م.
- 41- سليمان صالح، الإعلام الدولي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2003م.
- 42- السيد أمين شلبي من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1995م.
- 43- سيد يسين، في مفهوم العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دط، 1997م.
- 44- صادق جلال العظم، حسن حنفي، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط4، 2010م.
- 45- صمويل هنتغتن، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبید أبو شهيوه محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط1، 1999م.
- 46- عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي في عصر العولمة، مطابع الشروق، القاهرة، دط، دت.
- 47- عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999م.

- 48- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2006.
- 49- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002م.
- 50- عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دط، 2007م.
- 51- علي أحمد عبد القادر، مقدمة في النظرية السياسية، شوليناري للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1974م.
- 52- علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، دط، 2010م.
- 53- علي حرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2004م.
- 54- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993م.
- 55- فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي العولمة العالمية والنظام العالمي العادل، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط1، 2001م.
- 56- كارل ماركس، فريديريك انجلز، الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، دط، 1976م.
- 57- لانه أوسكار، الاقتصاد السياسي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، دط، دت.
- 58- لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002.
- 59- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.
- 60- مجد الدين يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج1، بيروت، دط، 1983م.

- 61- مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، دار المناهج للنشر، عمان، دط، 2006م.
- 62- محمد العربي بن عزوز، زمن هنتغت، صدام الحضارات ونهاية التاريخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2009م.
- 63- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2006.
- 64- محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009.
- 65- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1996.
- 66- محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1981م.
- 67- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1991م.
- 68- محمد علي العويني، العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق عالم الكتب، القاهرة، دط، 1982م.
- 69- مرسي فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 147.
- 70- مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط2، 1958.
- 71- مصطفى يوسف اللداوي، الإرهاب الصهيوني في ظل القانون الدولي، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2005م.
- 72- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط8، 2005م.
- 73- مونتيسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعتر، دار المعارف، القاهرة، دط، 1953م.

- 74- نبيل غالب، أفقعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2001.
- 75- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2010م.
- 76- نيقولا مكيا فيلي، الأمير، ترجمة خيرى حماد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط12، 1985م.
- 77- نيقولا مكيا فيلي، المطارحات، ترجمة خيرى حماد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دط، 1962م.
- 78- هربرت ماركيز، العقل والثورة ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، دار وفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008م.
- 79- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002.
- 80- ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، دط، 1998م.
- 81- يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟ إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م.

ب- قائمة المراجع الأجنبية:

- 1- Jac Brown, Techniques of persuasion, Harmondsworth, Middlessey; penguin books, 1977.
- 2- Jacques Ellul, Propaganda: the formatting of men's attitudes, Vintage book, New York, 1973.
- 3- Jûrgen Habermas : droits et démocratie entre fait et normes, Trad, Raimer Rochlitz et Christian Bouchindhomme, Edit Gollimard, Paris, 1997.

ثالثا: قائمة الدوريات :

- 1- أدوين فولجمان، اختلاف مفهوم الديمقراطية بين الشرق والغرب، جريدة الأخبار، القاهرة، 1984/07/07م.

- 2- جوران توربون، العولمات، الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، ترجمة بدر الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 106، 2001. نشر في مجلة الثقافة العالمية.
- 3- علي حرب، الثقافة والعولمة، مجلة الشاهد، بيروت، عدد 159، تشرين الثاني، 1998م.

رابعاً: الموسوعات والمعاجم:

أ- الموسوعات والمعاجم العربية

- 1- أبو الحسن الجرجاني، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1971م.
- 2- أبو بكر الزبيدي الإشبيلي، مختصر العين، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، بغداد، ط1، 1999م.
- 3- جميل صليبا المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1979.
- 4- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1984م.
- 5- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الإرشاد، سوريا، ط1، دت).
- 6- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1997م.
- 7- فؤاد أفرام البستاني، المنجد، دار المشرق، بيروت، ط23، 1979.
- 8- قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية.
- 9- كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، ط1، 2000.
- 10- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1988م.
- 11- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م.
- 12- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، ط1، 2000.

13- الموسوعة العربية العالمية، حرف ع، الجزء 16، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1999م.

14- الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، الجمعية المصرية، ط2، دت.

ب- الموسوعات والمعاجم الأجنبية

1- Le petit Larousse, 1980.

خامسا: مواقع الانترنت:

1- غريل راسل، الدستورية أمريكا وما يتعدها، الموقع الإلكتروني.

<http://usinfo.state.gov/arabic/democracy/dmocracy1.htm>.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ.....	مقدمة
001	الفصل الأول: العولمة، العالمية، المفهوم والأبعاد.
004	أولاً: العولمة، مفهوماً، تطورها وأشكالها.
004	1- التأسيس المفاهيمي لمصطلح العولمة.
016	2- السياق التاريخي للعولمة.
028	3- تجليات العولمة.
031	ثانياً: العالمية، مفهوماً، سياقها التاريخي وأهدافها.
031	1- مفهوم العالمية.
032	2- مراحل العالمية.
035	3- أهداف العالمية.
038	ثالثاً: من العولمة إلى العالمية في فكر نعوم تشومسكي.
038	1- مفهوم العولمة عند تشومسكي.
039	2- العولمة ومقاربة الرفض.
040	3- مفهوم العالمية عند تشومسكي.
	الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية في فكر نعوم تشومسكي.
044	أولاً: الوضع الدولي الجديد.
046	1- عوامل ممهدة لتشكل الوضع الدولي الجديد.
053	2- تشكل الوضع الدولي الجديد وبرز الهيمنة الأمريكية.
063	ثانياً: المضامين الاقتصادية للوضع الدولي الجديد.
063	1- المنطقة العظمى والعالم ذو الثلاث جهات.
067	2- اللبرالية الجديدة.
087	ثالثاً: العولمة الاقتصادية، رؤية تشومسكية.
087	1- مفهوم العولمة الاقتصادية.
091	2- العولمة الاقتصادية ومستقبل البشرية.

الفصل الثالث: العولمة السياسية في فكر نعوم

تشومسكي	097
أولاً: العولمة والدولة القومية	099
1 - الدولة و السيادة	099
2 - الأطروحات النظرية لظاهرة السيادة في ظل العولمة	104
3 - أثر العولمة على سيادة الدولة في فكر نعوم تشومسكي	109
ثانياً: العولمة والديمقراطية	119
1 - مفهوم الديمقراطية	119
2 - مفهوم الديمقراطية عند نعوم تشومسكي	124
3 - الديمقراطية والسلام الأمريكي	127
ثالثاً: العولمة والإرهاب	131
1 - مفهوم الإرهاب	131
2 - فلسفة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية	138
3 - فلسفة الإرهاب في الفكر الصهيوني	142

الفصل الرابع: العولمة الثقافية في فكر نعوم

تشومسكي	155
أولاً: العولمة والبراديغمات المختلفة	157
1- براديغم نهاية التاريخ	158
2- براديغم صدام الحضارات	170
3- موقف تشومسكي من هذه البراديغمات	179
ثانياً: العولمة والإعلام	189
1- ضبط مفهوم الإعلام الدعائي	189
2- الإعلام الدعائي والصراعات الدولية	196
ثالثاً: العولمة والتربية والتعليم	206
1- العولمة في التعليم	206
2- ترويض التعليم	209
3- العولمة ودور المثقف	212

215 خاتمة

222 قائمة المصادر والمراجع